



صندوق النقد الدولي

التقرير القطري رقم 24/281
الصادر عن صندوق النقد الدولي

المملكة العربية السعودية

برنامج تقييم القطاع المالي
تقييم استقرار النظام المالي

سبتمبر 2024

أعد هذا التقرير عن المملكة العربية السعودية فريق من خبراء صندوق النقد الدولي. ويستند التقرير إلى المعلومات المتاحة وقت استكماله في يوليو 2024.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services

PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090

هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@imf.org إنترنت: <http://www.imf.org>

السعر: 18 دولاراً أمريكياً للنسخة المطبوعة

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة

المملكة العربية السعودية

تقييم استقرار النظام المالي

٣١ يوليو ٢٠٢٤

القضايا الرئيسية

السياق: تم تنفيذ برنامج تقييم القطاع المالي على خلفية اقتصاد قوي مدفوع بخطة تحول طموحة تقودها الدولة للتجديد بالتنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (رؤية ٢٠٣٠). ويقوم صندوق الثروة السيادي في المملكة بدور رئيسي في تنفيذ التحول الاقتصادي وتمويله. وساهمت مبادرة الحكومة الهادفة إلى تشجيع تملك المساكن، إلى جانب القطاعات الاقتصادية الجديدة، في حدوث طفرة في البناء والائتمان. وهناك اثنا عشر صندوقاً تنموياً مملوكاً للدولة، يديرها صندوق التنمية الوطني، تشهد إصلاحات كبرى، مما يؤدي إلى توثيق روابطها مع البنوك. وتعد نسبة المنتجات الإسلامية في البنوك السعودية من أكبر النسب في العالم، حيث تشكل أكثر من ٧٥٪ من مجموع الأصول.

النتائج: في الوقت الحالي، يبدو أن هناك احتواء للمخاطر التي يتعرض لها القطاع المالي نتيجة التحول الاقتصادي السريع. وتتمتع البنوك بمستوى جيد من رأس المال والربحية، كما تبدو متمتعة بالصلابة في مواجهة الصدمات الاقتصادية الكلية الحادة. وتعد قدرة البنوك على إدارة سيناريوهات ضغوط السيولة جيدة بوجه عام، رغم التركيز الكبير في التمويل. وقد بذلت السلطات جهوداً تستحق الثناء للتخفيف من المخاطر الناجمة عن سرعة نمو أسواق الائتمان والعقارات، ولكن الثغرات الكبيرة في البيانات تخلق تحديات أمام مراقبة المخاطر النظامية.

السياسات: يعتبر الوقت مناسباً لتعزيز مراقبة المخاطر النظامية، وتقوية الأطر القانونية والمؤسسية والتشغيلية دعماً للاستقرار المالي في المستقبل. وينبغي أن يضع البنك المركزي السعودي (SAMA) إطاراً لمراقبة مدى تعرض النظام المالي لمخاطر مشروعات البناء والبنية التحتية الكبرى، كما ينبغي أن يواصل تحسين جمع البيانات وتحليل الترابط بما يتسق مع مبادرة مجموعة العشرين المعنية بثغرات البيانات. والمجال متاح لتعزيز السلطات الرقابية للبنك المركزي السعودي، وتعزيز استقلاليته التشغيلية، وإطار المساءلة، والشفافية، والحماية القانونية. وينبغي وضع إطار تصفية خاص بالبنوك، وتعديل نظام معالجة المنشآت المالية المهمة الجديد لتغطية جميع البنوك صراحة وتمكين البنك المركزي السعودي من تكليف البنوك بإزالة الحواجز التي تحول دون إمكانية المعالجة. ومن شأن تشديد أدوات السلامة الاحترازية الكلية أن يعود بالفائدة على صلابة النظام المالي.

يستند هذا التقرير إلى عمل بعثات برنامج تقييم القطاع المالي التي زارت المملكة العربية السعودية في نوفمبر-ديسمبر ٢٠٢٣، ويناير-فبراير ٢٠٢٤، وفبراير-مارس ٢٠٢٤. ونوقشت نتائج برنامج تقييم القطاع المالي مع السلطات خلال بعثة مشاورات المادة الرابعة في مايو ٢٠٢٤.

اعتمد هذا التقرير
مي خميس (إدارة الأسواق النقدية
والرأسمالية) وزين زيدان (إدارة الشرق
الأوسط وآسيا الوسطى)
أعدت هذا التقرير
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية

- ترأس الفريق جهاد الوزير (رئيس البعثة، صندوق النقد الدولي)، وهاريس ناتاراجان (رئيس البعثة، البنك الدولي)، وإيدا روس كارلسدوتير (نائبة رئيس البعثة، صندوق النقد الدولي)، وأندريه بوبوفيتش (نائب رئيس البعثة، البنك الدولي). وضمت البعثة أنا بيلانيسكا، وزوهوي شين، وستيفان كوديرك، وبافو ميتينين، ودانيلو باليرمو، ويوان مونيك جاو رولينسون، وماريانو سبيكتور، وأرز مور (جميعهم من صندوق النقد الدولي)، وتوبي فينيس (خبير خارجي، صندوق النقد الدولي)، وداموداران كريشنامورتي، وأوزما خليل، وفرانسوا ليساج، وراشيل شي كيو موك، وماركو نيكولي، وأندريوس سكارنوليس، وكيوتاكا تاناكا، وسيمون والي (جميعهم من البنك الدولي)، ونوريتاكا أكاماتسو، ومايكل فوكس، وبراسانا سيشان (خبراء خارجيون، البنك الدولي). وساهم زولتان جاكاب (من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية) في إعداد نماذج سيناريوهات تحليل المخاطر النظامية، وساهم عبد الله هارون (من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية) في تقييم الرقابة والتنظيم في القطاع المصرفي. وقدمت جولي فاسيلوبولوس، وإيفيلين شيمف، وماغالي بيرنال الدعم الإداري لفريق صندوق النقد الدولي.
- والتقت البعثة بمعالي الأستاذ محمد الجدعان، وزير المالية، ومعالي الأستاذ أيمن السياري، محافظ البنك المركزي السعودي، ومعالي الأستاذ محمد بن عبدالله القوز رئيس مجلس هيئة السوق المالية، ومعالي الأستاذ ستيفن غروف، محافظ صندوق التنمية الوطني. والتقت البعثة أيضا بكبار المسؤولين في وزارة المالية، والبنك المركزي السعودي، وهيئة السوق المالية، وصندوق التنمية الوطني والصناديق التابعة له، وصندوق الاستثمارات العامة، والمركز السعودي للأعمال، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وسوق الأوراق المالية السعودية (مجموعة تداول)، ووزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، ووزارة العدل، ووزارة الطاقة، ووزارة الاستثمار، ووزارة البيئة والمياه والزراعة، والشركة الوطنية للإسكان، وهيئة التأمين، وهيئة العامة للإحصاء، والمركز الوطني لإدارة الدين، والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، واتحادات الصناعات، وغيرها من مؤسسات القطاعين العام والخاص.
- وتعمل برامج تقييم القطاع المالي على تقييم استقرار النظام المالي ككل وليس استقرار المؤسسات الفردية. وهي تهدف إلى مساعدة البلدان على تحديد المصادر الرئيسية للمخاطر النظامية في القطاع المالي وتنفيذ السياسات اللازمة لتعزيز صلابته في مواجهة الصدمات والعدوى. ولا تغطي برامج تقييم القطاع المالي فئات معينة من المخاطر التي تؤثر على المؤسسات المالية، مثل المخاطر التشغيلية أو القانونية، أو المخاطر المتعلقة بالاحتيالات.
- وأعد هذا التقرير كل من جهاد الوزير وإيدا روس كارلسدوتير بمساهمات من أعضاء فريق برنامج تقييم القطاع المالي في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

المحتويات

٥	مسرد المصطلحات
٧	ملخص واف
١٢	خلفية
١٢	ألف - السياق المالي الكلي
١٦	باء - هيكل القطاع المالي
١٩	تقييم المخاطر النظامية
١٩	ألف - تقييم المخاطر الرئيسية والأساليب والسيناريوهات
٢٢	باء - اختبارات قدرة البنوك على تحمل الضغوط
٢٤	جيم - الترابط
٢٥	دال - قطاع الشركات
٢٥	الرقابة على القطاع المالي
٢٥	ألف - سياسات السلامة الاحترازية الكلية
٢٨	باء - الرقابة والتنظيم في القطاع المالي
٣٢	جيم - النزاهة المالية
٣٢	دال - إدارة مخاطر السيولة النظامية
٣٤	شبكة الأمان المالي
٣٤	ألف - المعالجة والتأمين على الودائع
٣٥	باء - مساعدات السيولة الطارئة
٣٦	تطوير القطاع المالي
٣٨	آراء السلطات
	الأشكال البيانية
١٢	١- التطورات المالية الكلية
١٣	٢- تطور أسعار العقارات
١٤	٣- الديون العقارية المستحقة للبنوك على قطاع الأفراد
١٥	٤- أداء الشركات غير المالية والقدرة على خدمة ديونها
١٦	٥- هيكل النظام المالي
١٧	٦- تمويل البنوك وصناديق الاستثمار للاقتصاد الحقيقي
١٩	٧- مقاييس الربحية والسيولة في البنوك (٢٠١٨-٢٠٢٣)

- ٢٣ - السيناريوهات الاقتصادية الكلية
- ٢٧ - مواطن الضعف واسعة النطاق
- ٣٣ - السيولة النظامية، والاحتياطي الإلزامي، وإطار الضمانات
- ٣٦ - التقدم نحو مجموعة كاملة من خطوط الدفاع منذ عام ٢٠١٧
- ٣٩ - مقاييس الملاءة وجودة الأصول في مجلس التعاون الخليجي
- ٤٠ - تكوين أصول البنوك التجارية
- ٤١ - تكوين خصوم البنوك التجارية
- ٤٢ - معايير السيناريو المعاكس
- ٤٣ - نتائج اختبار تحمل الضغوط على الملاءة المالية للجهاز المصرفي ككل
- ٤٤ - تحليل الحساسية لمعدلات التعثر
- ٤٦ - تحليلات الحساسية الأخرى
- ٤٨ - اختبار تحمل ضغوط السيولة القائم على نسبة تغطية السيولة
- ٤٩ - اختبار تحمل ضغوط السيولة القائم على نسبة صافي التمويل المستقر
- ٥٠ - تحليل الترابط المالي
- ٥١ - حساسية الشركات غير المالية المدرجة في البورصة لصدمات الإيرادات وتكاليف الاقتراض

الجدول

- ١٠ - برنامج تقييم القطاع المالي في المملكة العربية السعودية: التوصيات الرئيسية
- ١٨ - صناديق التنمية التي تعمل تحت مظلة صندوق التنمية الوطني
- ٢٠ - الأصول وعمليات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية حسب النوع
- ٢٨ - وسيط مقاييس السلامة الاحترازية الكلية القائمة على المقترض
- ٥٢ - مؤشرات اقتصادية مختارة
- ٥٣ - هيكل النظام المالي (٢٠١٦ و ٢٠٢٢)
- ٥٤ - مؤشرات السلامة المالية (٢٠١٨-٢٠٢٣)

المرفق

- ٥٥ - أسعار العقارات السكنية والتجارية
- ٥٦ - مصفوفة تقييم المخاطر (مطلع ٢٠٢٤)
- ٥٩ - مصفوفة اختبار القدرة على تحمل الضغوط
- ٦٤ - حالة تنفيذ توصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١٧

مصدر المصطلحات

Agg	Aggregate	كلي
AML/CFT	Anti-Money Laundering/Countering the Financing of Terrorism	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
ARA	Assessing Reserve Adequacy	تقييم كفاية الاحتياطيات
BCBS	Basel Committee on Banking Supervision	لجنة بازل للرقابة المصرفية
BCL	Banking Control Law	نظام مراقبة البنوك
BCP	Basel Core Principles	مبادئ بازل الأساسية
BIS	Bank for International Settlements	بنك التسويات الدولية
CCyB	Counter Cyclical Capital Buffer	هامش رأس المال المطلوب لمواجهة التقلبات الدورية
CET ^١	Common Equity Tier ١	الأسهم العادية ضمن رأس المال الأساسي
CiC	Currency in Circulation	العملة المتداولة
CMA	Capital Market Authority	هيئة السوق المالية
CPIFR	Core Principles for Islamic Financial Regulations	المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي
DGI ٢	Data Gap Initiative, Second Phase	المرحلة الثانية من المبادرة المعنية بثغرات البيانات
DSIB	Domestic Systemically Important Bank	بنك محلي ذو أهمية نظامية
DSTI	Debt Service-to-Income	نسبة خدمة الدين إلى الدخل
EBIT	Earnings Before Interest and Taxes	الأرباح قبل الفائدة والضرائب
ELA	Emergency Liquidity Assistance	مساعادات السيولة الطارئة
FMI	Financial Market Infrastructure	البنية التحتية للسوق المالية
FOMC	Federal Open Market Committee	لجنة السوق المفتوحة التابعة للاحتياطي الفيدرالي
FSI	Financial Soundness Indicators	مؤشرات السلامة المالية
FSR	Financial Stability Report	تقرير الاستقرار المالي
G٢٠	Group of Twenty (intergovernmental forum)	مجموعة العشرين (المنتدى الحكومي الدولي)
GCC	Gulf Cooperation Council	مجلس التعاون الخليجي
GDP	Gross Domestic Product	إجمالي الناتج المحلي
GOSI	Organization for Social Insurance	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
Gov	Government	الحكومة
ICR	Interest Coverage Ratio	نسبة تغطية الفائدة
IFSB	Islamic Financial Services Board	مجلس الخدمات المالية الإسلامية
IRRBB	Interest Rate Risk in the Banking Book	مخاطر أسعار الفائدة في محفظة القروض المصرفية
KSA	Kingdom of Saudi Arabia	المملكة العربية السعودية
LCR	Liquidity Coverage Ratio	نسبة تغطية السيولة
LIBOR	London Interbank Offered Rate	سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن
LTV	Loan to Value	نسبة القرض إلى القيمة
MBS	Mortgage-Backed Securities	سندات الدين المضمونة برهن عقاري
MoF	Ministry of Finance	وزارة المالية
MOMRAH	Ministry of Municipal and Rural Affairs	وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان
MORT	Mortgage	رهن عقاري

MoU	Memorandum of Understanding	مذكرة تفاهم
MSCI	Morgan Stanley Capital International	مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال
NBFI	Nonbank Financial Institution	مؤسسة مالية غير مصرفية
NDF	National Development Fund	صندوق التنمية الوطني
NFA	Net Foreign Assets	صافي الأصول الأجنبية
NFC	Nonfinancial Company	شركة غير مالية
NFCI	Net Fee and Commission Income	صافي الدخل من الرسوم والعمولات
NFSC	National Financial Stability Committee	اللجنة الوطنية للاستقرار المالي
NII	Net Interest Income	صافي الدخل من الفوائد
NIS	National Investment Strategy	الاستراتيجية الوطنية للاستثمار
NLL	Net Loan Loss	صافي خسائر القروض
NPL	Nonperforming Loans	قروض متعثرة
NSFR	Net Stable Funding Ratio	نسبة صافي التمويل المستقر
NTI	Net Trading Income	صافي الدخل من المتاجرة
OMO	Open Market Operations	عمليات السوق المفتوحة
PD	Probability of Default/Default Rates	احتمال التعثر/معدلات التعثر
PIF	Public Investment Fund	صندوق الاستثمارات العامة
PSIA	Profit-Sharing Investment Accounts	حسابات الاستثمار مع المشاركة في الأرباح
REDF	Real Estate Development Fund	صندوق التنمية العقارية
REGA	Real Estate General Authority	الهيئة العامة للعقار
RICS	The Royal Institute of Chartered Surveyors	المعهد الملكي للمساحين القانونيين
SAIBOR	Saudi Arabia Interbank Offered Rate	سعر الفائدة السائد بين البنوك السعودية
SAMA	Saudi Central Bank	البنك المركزي السعودي
SBC	Saudi Business Center	المركز السعودي للأعمال
SC	Sharī'ah Compliant	متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية
SCBL	Saudi Central Bank Law	نظام البنك المركزي السعودي
SGF	Sharī'ah Governance Framework	إطار الحوكمة الشرعية
SIFI	Systemically Important Financial Institutions	المنشآت المالية المهمة
SRC	Saudi Refinancing Company	الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري
UAE	United Arab Emirates	الإمارات العربية المتحدة
WEO	World Economic Outlook	تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

إن البنية التنظيمية للقطاع المالي السعودي مصممة بدقة في ظل وضع ترتيبات تنسيق لدعم الاستقرار المالي. وقد شهد النظام المالي نمواً سريعاً في الائتمان مع تصاعد النشاط العقاري بدعم من الحوافز الحكومية والتحول الذي تقوده الدولة في ظل "رؤية ٢٠٣٠". ويستفيد القطاع المصرفي من الإشراف الاحترازي الذي يضطلع به البنك المركزي السعودي، وتقود هيئة السوق المالية مبادرات تهدف إلى مواصلة تطوير سوق رأس المال؛ وتتعاون وزارة المالية والبنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية في إطار اللجنة الوطنية للاستقرار المالي، إلى جانب التنسيق، مع الأطراف المعنية الأخرى، بشأن خطة التحول من خلال برنامج تطوير القطاع المالي. ومن المتوقع أن تؤدي الإصلاحات الجارية التي يدعمها صندوق التنمية الوطني، الذي لا توجد رقابة احترازية مستقلة عليه في الوقت الحالي، إلى تحسين كفاءة وفعالية صناديق التنمية.

وفي الوقت الحالي، يبدو أن هناك احتواء للمخاطر التي يتعرض لها القطاع المالي نتيجة التحول الاقتصادي السريع، وقد حان الوقت لتحسين الأطر المؤسسية والقانونية والتشغيلية دعماً للاستقرار المالي في المستقبل. فقد تتركز المخاطر ومواطن الضعف المالية الكلية نتيجة استمرار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الطموحة للاستثمار في إطار "رؤية ٢٠٣٠"، ومواصلة النمو الائتماني السريع. وينبغي مواصلة توخي الحذر إزاء هذه المخاطر وغيرها الناجمة عن تعرض المملكة العربية السعودية للتداعيات العالمية، وتقلب أسعار السلع الأولية، وأوجه عدم اليقين الجغرافي-السياسي. ويؤدي تحسين مراقبة المخاطر النظامية إلى تسهيل الكشف عن المخاطر الناشئة وفهمها في الوقت المناسب، وهو ما يعمل - إلى جانب الأطر المؤسسية والقانونية والتشغيلية القوية - على دعم صنع السياسات الفعالة للتخفيف من حدة المخاطر.

وتتمتع البنوك بمستوى جيد من رأس المال والربحية وتبدو متمتعة بالصلابة في مواجهة الصدمات الاقتصادية الكلية الحادة. فاختبارات القدرة على تحمل ضغوط الملاءة وتحليل الحساسية تشير إلى صلابة البنوك في مواجهة سيناريو اقتصادي سلبي حاد، ومزيد من الصدمات لأسعار العقارات ومعدلات توقف محفظة القروض القطاعية عن السداد. وفي حال ارتفاع تكلفة التمويل لأسباب منها، على سبيل المثال، التحول المستمر من الودائع بدون فوائد إلى الودائع بفوائد - بجانب السيناريو السلبي - يمكن أن يتراجع العائد المقبول عن معدله الأدنى في ثلاثة بنوك غير مؤثرة على النظام المالي (بنسبة ٠,١٥ % فقط من إجمالي الناتج المحلي على أساس إجمالي). وتتمتع البنوك عموماً بقدرة كافية على الموازنة لإدارة صدمات السيولة، ولكن التركزات التمويلية الكبيرة تتطلب الاهتمام. ويعمل البنك المركزي السعودي على تحديث منهج اختبار القدرة على تحمل الضغوط، وينبغي له استكمال تحسين جمع البيانات ومراقبة مستويات التعرض للمخاطر التمويلية والائتمانية الكبيرة، بما في ذلك مشروعات البناء والبنية التحتية الكبرى (الضخمة/العلاقة). وللمساعدة في تقييم معدلات التعثر أثناء التحول الاقتصادي السريع الذي تشهده المملكة، ينبغي أن ينظر البنك المركزي السعودي أيضاً في دمج البيانات الجزئية عن الأسر والشركات غير المالية في عملية إعداد نموذج مخاطر الائتمان.

ويجب تعزيز مراقبة المخاطر النظامية، كما ينبغي معالجة فجوات البيانات. ولتقييم قنوات انتقال آثار الصدمات المحتملة ورصد مواطن الضعف الناشئة، ينبغي أن يُجري البنك المركزي السعودي تحليل الترابط بصورة منتظمة وتقييم المعلومات المتعلقة بتوزيع الأسر والشركات غير المالية. ويجب معالجة ثغرات البيانات التي حددتها مبادرة مجموعة العشرين المعنية بثغرات البيانات لدعم التحليل المفيد. ونظراً لأن العديد من الهيئات التابعة للحكومة تعمل بالفعل على جمع البيانات المفيدة ومعالجتها، فإن هذا العمل يمكن تيسيره من خلال تحسين الترتيبات المتعلقة بتبادل المعلومات. وينبغي أيضاً تسريع العمل الجاري لإصلاح منهجية مؤشر

أسعار العقارات الرسمي، بما في ذلك دعم إنشاء ونشر مؤشرات القدرة على تحمل التكاليف، والتي تعد أدوات مفيدة لقياس النشاط الحاد الذي يمكن أن تشهده أسواق العقارات.

وهناك مجموعة شاملة من أدوات السلامة الاحترازية الكلية تحت تصرف المملكة العربية السعودية، ومن شأن تشديد هذه الأدوات أن يفيد صلابة النظام المالي. وبالنظر إلى الارتفاع الحالي في مستويات رأس المال والربحية في البنوك، فإن الوقت مناسب لقيام البنك المركزي السعودي بإنشاء هامش رأسمالي قابل للاستخدام من خلال تغيير إطار هامش رأس المال المطلوب لمواجهة التقلبات الدورية (CCyB) من "صفرى ومحاييد" إلى "موجب ومحاييد". وهذا من شأنه أن يوفر للسلطات أداة لاستخدام رأس المال عند مواجهة أزمة يمكن أن تحد من قدرة البنوك على مواصلة تمويل الاقتصاد الحقيقي. وينبغي أيضا مراجعة معايير الإقراض الاحترازية لحماية صلابة الأسر في مواجهة الصدمات، وخاصة في حالة ارتفاع نمو الائتمان مجددا.

وفي السنوات الأخيرة، تم تحقيق الكثير من التقدم في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للبنوك في المملكة، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من العمل - بما في ذلك تعزيز استقلالية البنك المركزي السعودي. وتشمل التحديثات الأخيرة نظام البنك المركزي السعودي، ونظام مكافحة غسل الأموال، والقواعد التنظيمية المتعلقة بحسابات رأس المال والسيولة في إطار اتفاقية بازل الثالثة، ومعالجة مخاطر الاحتيايل المالي والمخاطر السيبرانية. ويمثل مشروع نظام مراقبة البنوك الجديد فرصة لزيادة اتساق الإطار مع المعايير الدولية. والمجال متاح لتعزيز صلاحيات البنك المركزي السعودي، واستقلاليتيه التشغيلية، وإطار المساءلة، والشفافية، والحماية القانونية. وينبغي وضع السياسات والإجراءات الرقابية أو مراجعتها لجعل عملية طلب الترخيص وغيره من الطلبات المقدمة من البنوك للحصول على موافقة البنك المركزي عملية شاملة. وينبغي توسيع صلاحيات البنك المركزي السعودي لتشمل اتخاذ إجراءات تصحيحية وعقابية في مرحلة مبكرة، استنادا إلى تقدير الجهات الرقابية. وسيكون من المفيد مراجعة نطاق تطبيق المنهج القائم على المخاطر الذي يتبعه البنك المركزي السعودي منذ فترة طويلة، بما في ذلك لضمان الرقابة الكافية على المجموعات المصرفية على أساس فردي وموحد، والتحول إلى إجراء تقييمات ميدانية أكثر نوعية.

وقد توصل فريق برنامج تقييم القطاع المالي إلى أن الممارسات التنظيمية والرقابية للبنك المركزي السعودي فيما يتعلق بالحوكمة الشرعية تتسق مع المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي. ويتم ضمان الامتثال للشرعية الإسلامية - العامل الأهم في الحفاظ على ثقة عملاء البنوك الإسلامية - من خلال إطار للحوكمة يستند إلى نموذج لامركزي للجنة الشرعية. وقد قام البنك المركزي السعودي مؤخرا بتحديث إطاره التنظيمي للبنوك الإسلامية وينبغي أن يواصل جهوده لضمان تنفيذه بشكل فعال.

وقد حققت السلطات تقدما كبيرا في إدارة السيولة النظامية. وأدى تعزيز الانضباط المالي إلى إضعاف الصلة بين السيولة الزائدة وأسعار النفط؛ كما أدى تحسين الإطار التنظيمي لأسواق رأس المال إلى توسيع نطاق خيارات التمويل في البنوك؛ وتم تطبيق نسبة تغطية السيولة/نسبة صافي التمويل المستقر المنصوص عليهما في اتفاقية بازل الثالثة؛ كما تم تحسين أدوات إدارة السيولة وإطار التنبؤ لدى البنك المركزي السعودي. وينبغي أن تركز التحسينات الأخرى على التنبؤ بالسيولة وإطار الضمانات المستخدمة في عمليات السوق المفتوحة. وينبغي على البنك المركزي اعتماد ونشر لائحة لمساعدات السيولة الطارئة تحدد جميع متطلبات ومعايير مساعدات السيولة الطارئة وإعداد إجراءات داخلية لمساعدات السيولة الطارئة تغطي سياسات الضمانات والتنظيم الداخلي.

وتم تحقيق تقدم جيد في تطوير الإطار القانوني لمعالجة البنوك، وينبغي مواصلة إجراء مزيد من الإصلاحات لضمان تنفيذ بشكل فعال. ورغم أن نظام معالجة المنشآت المالية المهمة الصادر عام ٢٠٢٠ يقدم إطاراً للمعالجة يتضمن أغلب عناصر نظام المعالجة الفعال، فإن فعاليته ستعتمد على وضع إطار تصفية خاص بالبنوك، وتوفير محفزات للمعالجة في المستقبل، وتمكين البنك المركزي السعودي من تكليف البنوك بإزالة الحواجز التي تحول دون إمكانية المعالجة. وينبغي أيضاً تعديل النظام لتغطية جميع البنوك صراحة وتوفير أساس قانوني سليم لصندوق حماية المودعين.

وتتسم الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك المركزي السعودي بالحساسية للمخاطر. ويمكن زيادة فعالية الرقابة عن طريق مواصلة الجهود لتطوير عملية تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإجراء عمليات تفتيش على أساس الموضوعات لأهم إجراءات العناية الواجبة، وفرض العقوبات في حالة عدم الامتثال.

وقد تضمنت الوحدة النموذجية التنموية في برنامج تقييم القطاع المالي الذي ينفذه البنك الدولي ستة مجالات عمل: (١) دور الدولة، و(٢) تمويل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، و(٣) التمويل طويل الأجل، و(٤) تمويل الإسكان، و(٥) نظم المدفوعات، و(٦) المخاطر والفرص المناخية والبيئية.

الجدول ١ - برنامج تقييم القطاع المالي في المملكة العربية السعودية: التوصيات الرئيسية

التوصيات	الهيئة المسؤولة عن التنفيذ	الإطار الزمني ^١
تحليل المخاطر النظامية ومراقبتها ^٢		
١- مواصلة الجهود الرامية إلى معالجة الفجوات المتعلقة بالبيانات في إطار المرحلة الثانية من مبادرة مجموعة العشرين المعنية بثغرات البيانات، بما في ذلك المتعلقة بالحسابات القطاعية، ووضع الاستثمار الدولي، والإحصاءات المصرفية الدولية (التوصيات ٨-١٠ الصادرة عن المرحلة الثانية من مبادرة مجموعة العشرين المعنية بثغرات البيانات).	البنك المركزي السعودي، هيئة السوق المالية، وزارة المالية، الهيئة العامة للإحصاء	قصير
٢- تعزيز عملية جمع بيانات قطاعي الأسر والشركات وتبادلها بين الهيئات؛ والنظر في دمج منهج هيكل "على المستويين الجزئي والكلي" في إطار اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، وخاصة لإعداد نماذج مخاطر الائتمان.	البنك المركزي السعودي، هيئة السوق المالية، وزارة المالية، الهيئة العامة للإحصاء	قصير
٣- وضع إطار لمراقبة مستويات تعرض النظام المالي لمخاطر مشروعات البناء والبنية التحتية الكبرى (مثل المشروعات الضخمة/العلاقة).	البنك المركزي السعودي، الحكومة	قريب - قصير
٤- دمج تحليل العدوى/الترايط والبيانات الجزئية في إطار اختبارات القدرة على تحمل الضغوط وإطار مراقبة المخاطر؛ ونشر النتائج الرئيسية في تقرير الاستقرار المالي.	البنك المركزي السعودي	قصير
٥- تحسين نطاق وجودة البيانات المنشورة عن سوق العقارات، وأسعار العقارات، ونشر مؤشرات القدرة على تحمل التكاليف (مثل نسبة السعر إلى الدخل، ونسبة السعر إلى الإيجار).	البنك المركزي السعودي، هيئة السوق المالية، وزارة المالية، الهيئة العامة للإحصاء	قصير
٦- جمع ومراقبة إحصاءات دين قطاع الأفراد (مثل نسبة خدمة الدين إلى الدخل، ونسبة الدين إلى الدخل المتاح، ونسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي) ومراقبة خصائص قطاع الأفراد وتوزيع الدين بانتظام.	البنك المركزي السعودي، الهيئة العامة للإحصاء	قصير
سياسة السلامة الاحترازية الكلية ^٣		
٧- النظر في وضع الصناديق التابعة لصندوق التنمية الوطني تحت الرقابة الاحترازية المستقلة.	الحكومة	قصير
٨- إنشاء هامش رأسمالي قابل للاستخدام في شكل هامش رأسمالي موجب ومحاييد لمواجهة التقلبات الدورية.	البنك المركزي السعودي	قصير
٩- إعادة تقييم الحد الأقصى لكل من نسبة خدمة الدين إلى الدخل ونسبة القرض إلى القيمة.	البنك المركزي السعودي	قصير
الرقابة والتنظيم في القطاع المالي - التقييم على أساس مبادئ بازل الأساسية للرقابة الفعالة		
١٠- تعديل نظام مراقبة البنوك ونظام البنك المركزي السعودي بما يعكس مشورة برنامج تقييم القطاع المالي (مثل استقلالية البنك المركزي السعودي، والمساءلة، والحماية القانونية لموظفي البنك المركزي السعودي الحاليين والسابقين، والوكلاء، وصلاحيات البنك المركزي السعودي في إجراء الرقابة المصرفية الفعالة).	وزارة المالية، البنك المركزي السعودي	قصير
١١- مراجعة القواعد التنظيمية الاحترازية، والمنهج الرقابي، والأساليب، والأدوات، وإعداد التقارير لمعالجة الثغرات المشاهدة، وتنفيذ الممارسات التنظيمية والرقابية بشكل فعال على مستوى البنوك الفردية والمجموعات المصرفية ولكل بنك داخل المجموعات المصرفية.	البنك المركزي السعودي	قصير
١٢- وضع أو مراجعة سياسة وأدلة وإجراءات الرقابة لجعل عملية طلب الترخيص وغيره من الطلبات المقدمة من البنوك للحصول على موافقة البنك المركزي عملية شاملة، ولضمان مشاركة المراقبين على أساس ثنائي وأكثر فعالية مع أعضاء مجالس إدارات البنوك، وجهات التدقيق الخارجي، وغيرها من الجهات التنظيمية، والجهات الرقابية، وسلطات التسوية المحلية والأجنبية ذات الصلة.	البنك المركزي السعودي	قصير
التنظيم والرقابة في القطاع المالي - التقييم على أساس المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي		
١٣- ضمان التنفيذ الفعال للوائح الصادرة مؤخرًا من منظور البنك المركزي السعودي والبنوك الإسلامية.	البنك المركزي السعودي	قصير

الجدول ١ - برنامج تقييم القطاع المالي في المملكة العربية السعودية: التوصيات الرئيسية (نتمة)

التوصيات	الهيئة المسؤولة عن التنفيذ	الإطار الزمني ^١
١٤- تنفيذ التوجيهات المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة على النوافذ الإسلامية بشكل منفصل.	البنك المركزي السعودي	قصير
١٥- تعزيز إفصاحات الركيزة الثالثة من خلال تنفيذ المعيار ٢٢ الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية بشأن البنوك والنوافذ الإسلامية.	البنك المركزي السعودي	متوسط
شبكات الأمان المالي وإدارة الأزمات		
١٦- تعديل نظام المنشآت المالية المؤثرة على النظام المالي بما يعكس مشورة برنامج تقييم القطاع المالي (مثل النطاق، والمحفظات، وإمكانية المعالجة)، ووضع إطار تصفية خاص بالبنوك وإطار قانوني للتأمين على الودائع.	البنك المركزي السعودي، الحكومة	قصير
١٧- الانتهاء من اللائحة التنفيذية وإصدارها، بما يعكس مشورة برنامج تقييم القطاع المالي (بما في ذلك للسماح بالتحديد اللاحق للمنشآت المالية المؤثرة على النظام المالي).	البنك المركزي السعودي، وزارة المالية	قريب
١٨- ضمان كفاية الموارد واستقلالية وظيفة المعالجة في البنك المركزي السعودي.	البنك المركزي السعودي	قريب
إدارة السيولة النظامية ومساعدات السيولة الطارئة		
١٩- مواصلة تعزيز إدارة السيولة وإطار التنبؤ بالسيولة.	البنك المركزي السعودي	قصير
٢٠- تعزيز إطار الضمانات من خلال تطبيق الخصم من قيمة الضمان على أساس آجال الاستحقاق (في الأجل القريب)؛ والتحول تدريجياً نحو التقييم حسب سعر السوق (في الأجل القصير)؛ والنظر في جعل سندات الدين الخاص عالية الجودة مؤهلة لعمليات السوق المفتوحة في أوقات الأزمات (في الأجل المتوسط).	البنك المركزي السعودي	قريب - متوسط
٢١- اعتماد ونشر لائحة لمساعدات السيولة الطارئة تحدد كافة متطلبات ومعايير مساعدات السيولة الطارئة وإعداد إجراءات داخلية لمساعدات السيولة الطارئة.	البنك المركزي السعودي	قريب
٢٢- تفعيل إطار مساعدات السيولة الطارئة من خلال عمليات محاكاة منتظمة لمساعدات السيولة الطارئة واختبارات تعبئة الضمانات والتجهيز المسبق للضمانات، واعتماد مذكرة تفاهم بين البنك المركزي السعودي ووزارة المالية بشأن استخدام الضمانات الحكومية.	البنك المركزي السعودي	قصير
النزاهة المالية		
٢٣- إجراء عمليات تفتيش على أساس الموضوعات لأهم متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفرض عقوبات في حالة عدم الامتثال.	البنك المركزي السعودي	متوسط
دور الدولة، والتمويل طويل الأجل والتمويل الأخضر وتمويل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ونظم المدفوعات، والخدمات المالية الرقمية		
٢٤- قيام صندوق التنمية الوطني بتوسيع إطار مراقبة الأداء؛ وفصل الصناديق التي تؤدي وظائف شبه حكومية.	صندوق التنمية الوطني، ومجالس إدارات الصناديق	قصير
٢٥- إنشاء سوق للمستثمرين المؤهلين، والسماح بالتداول الحر لسندات الطرح الخاص في السوق.	هيئة السوق المالية	قريب
٢٦- مراجعة التعاريف الحالية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وجمع ونشر بيانات تمويل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بصورة منتظمة باستخدام التعاريف القياسية مع التقسيمات ذات الصلة (مثل حجم الشركة، ومصدر التمويل، والمنشآت المملوكة للنساء).	الحكومة، البنك المركزي السعودي، هيئة السوق المالية	قصير
٢٧- تحديث ونشر وثيقة إطار الرقابة على المدفوعات والخدمات المالية الرقمية.	البنك المركزي السعودي	قصير
٢٨- إجراء تقييم للمخاطر المناخية للاسترشاد به في وضع منهج رقابي قائم على الأدلة؛ ونشر النتائج لرفع مستوى الوعي.	البنك المركزي السعودي	قصير

^١ "الإطار الزمني القريب" يعني خلال سنة واحدة، و"الإطار الزمني القريب-القصير" يعني من سنة إلى ثلاث سنوات، و"الإطار الزمني المتوسط" يعني من ثلاث إلى خمس سنوات.

^٢ التوصيات الصادرة عن مجالات العمل المعنية بتحليل المخاطر النظامية، وسياسات السلامة الاحترازية الكلية، ودور الدولة، وتمويل الإسكان.

^٣ التوصيات الصادرة عن مجالات العمل المعنية بسياسات السلامة الاحترازية الكلية، ودور الدولة.

خلفية

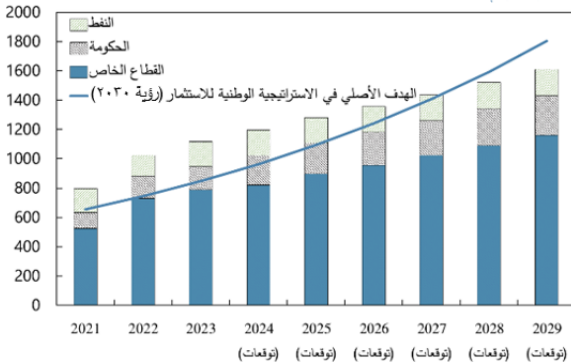
ألف - السياق المالي الكلي

١ - تم تنفيذ برنامج تقييم القطاع المالي في ظل اقتصاد المملكة القوي الذي يشهد تحولاً سريعاً بقيادة الدولة نحو النمو غير النفطي (الجدول ٥؛ الشكل البياني ١). وقد تعافى الاقتصاد بقوة من الركود الناجم عن جائحة كوفيد-١٩، بدعم من أسعار السلع الأولية المرتفعة، وتسارع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاستثمار التي تتبناها السلطات في إطار خطة الإصلاحات الطموحة في ظل "رؤية ٢٠٣٠". وبناء على ذلك، بلغ معدل البطالة أدنى مستوياته على الإطلاق، وتم سد فجوة الناتج، كما تم احتواء التضخم. ويعد مستوى هوامش الأمان الخارجية كافياً للحفاظ بصورة موثوقة على ربط العملة بالدولار الأمريكي، ورفع البنك المركزي السعودي سعر الفائدة الأساسي بما يتماشى مع دورة التشديد النقدي. ويقوم صندوق الاستثمارات العامة - صندوق الثروة السيادي في المملكة - بدور رئيسي في تنفيذ وتمويل "رؤية ٢٠٣٠". وبلغ حجم الأصول الذي يديره صندوق الاستثمارات العامة ٧٥٠ مليار دولار أمريكي (٧٠٪ من إجمالي الناتج المحلي) في نهاية ٢٠٢٣، منها ٧٩٪ مستثمرة محلياً. وتصنف استثمارات صندوق الاستثمارات العامة في الإحصاءات القومية كاستثمارات خاصة.

الشكل البياني ١ - المملكة العربية السعودية: التطورات المالية الكلية

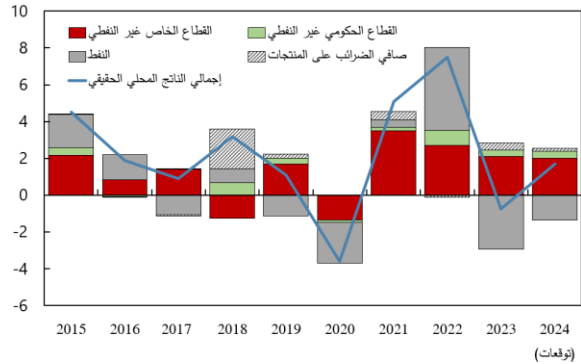
تجاوز الاستثمار المستويات الأصلية المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، ولكن السيناريو الأساسي الذي وضعه الخبراء يفترض نمواً أبطأ في المستقبل.

إجمالي تكوين رأس المال الثابت
(الأسعار الجارية)



يشهد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي تقلبات تبعاً لقرارات الحكومة بشأن إنتاج النفط، بينما لا يزال النمو غير النفطي قوياً.^١

المساهمة في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)



المصادر: الهيئة العامة للإحصاء، والبنك المركزي السعودي، ومؤسسات فيتش وستاندر أند بورز وموديز، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ عدد يوليو ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي. ويستند السيناريو الأساسي لبرنامج تقييم القطاع المالي إلى عدد يناير ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي. وتصنف استثمارات صندوق الاستثمارات العامة كاستثمارات خاصة.

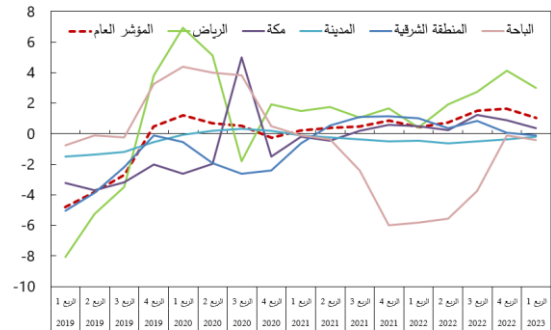
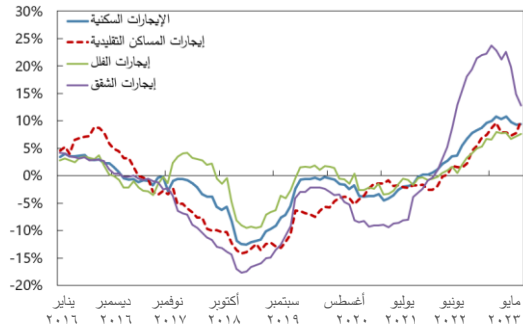
٢ - ويشهد سوق العقارات نمواً سريعاً وهناك دلائل تشير إلى ارتفاعات كبيرة في الأسعار. وقد أدت مبادرة الحكومة لزيادة تملك المساكن من ٤٧٪ إلى ٧٠٪ خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠ إلى حدوث طفرة في البناء ومنح القروض العقارية، وهو الأمر الذي استمر رغم ارتفاعات أسعار الفائدة. وتشمل الحوافز الخصومات الضريبية، ودعم الائتمان، والضمانات المقدمة لمشتري المساكن للمرة الأولى. وفي نهاية عام ٢٠٢٣، تجاوزت نسبة تملك المساكن بالفعل ٦٠٪، مع دعم أكثر من ٧٠٪ من القروض العقارية المستحقة. وجاري أيضاً تنفيذ عدد كبير من مشروعات العقارات والبنية التحتية الكبرى (المشروعات الضخمة/العملاقة). ورغم أن المؤشرات الرسمية لأسعار العقارات لا تُظهر أي بوادر واضحة على حدوث فورة في النشاط الاقتصادي، فإن البيانات الرسمية لا تمثل بدقة التطورات الآنية للأسعار بسبب تقادم التصنيف، وعدم دقة التصنيف، والتأخر الزمني الكبير في إدخال

بيانات المعاملات (الشكل البياني ٢، الملحق الأول)، وتوضح البيانات التي جمعها مقدمو القروض العقارية (التي لم يتم تصحيح حجمها أو جودتها) حدوث ارتفاع كبير في متوسط أسعار صفقات العقارات السكنية، وتشير البيانات الاستقصائية إلى حدوث ارتفاع كبير في أسعار العقارات التجارية.

الشكل البياني ٢ - المملكة العربية السعودية: تطور أسعار العقارات

تشير المؤشرات الرسمية إلى حدوث ارتفاعات طفيفة في الأسعار، مع وجود تباين كبير بين المناطق.

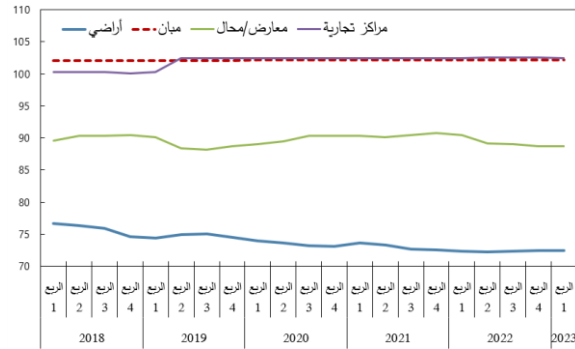
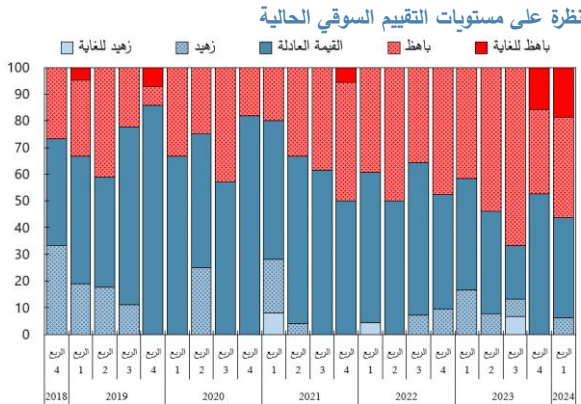
مؤشر أسعار العقارات (٢٠١٤ = ١٠٠): حسب المنطقة، ٢٠١٩-٢٠٢٣ (التغير %، على أساس سنوي مقارن)



... توضح بيانات المسح حدوث ارتفاع كبير في نسبة المشاركين في المسح الذين يرون أن العقارات التجارية عالية التكلفة.

رغم أن المؤشرات الرسمية لأسعار العقارات التجارية تبدو مستقرة أو متناقصة...

المؤشرات الفرعية للعقارات التجارية (٢٠١٤ = ١٠٠)



المصادر: الهيئة العامة للإحصاء، والمعهد الملكي للمساحين القانونيين، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

٣- وفي قطاع الأفراد، يعد متوسط نسب خدمة الدين إلى الدخل مرتفعاً نسبياً ولكنه يتجه تدريجياً نحو الانخفاض (الشكل البياني ٣). وهناك ندرة في بيانات الميزانيات العمومية والدخل الخاصة بقطاع الأفراد، ولكن المعلومات الواردة من البنوك توضح أن متوسط نسبة خدمة الدين إلى الدخل يبلغ ٤٠٪ تقريباً. وتزيد نسبة القرض إلى القيمة في نحو ١٥٪ من القروض العقارية عن الحد الأقصى الذي حدده البنك المركزي السعودي في نوفمبر ٢٠١٨ وهو ٩٠٪.

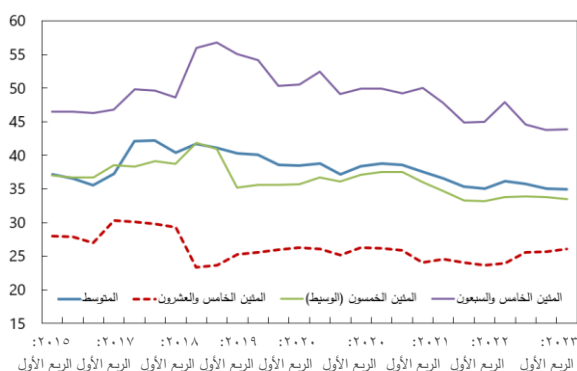
٤- وتتمتع الشركات غير المالية بالصلابة في المتوسط، ولكن هناك اختلافات شاسعة بين الشركات (الشكل البياني ٤). ففي المتوسط، تُظهر بيانات الشركات المدرجة في البورصة أن نسبة تغطية الفائدة مرتفعة ونسبة صافي الدين إلى أسهم رأس

المال أقل من ١٠٠٪، مما يشير إلى صلاية هذه الشركات في مواجهة صدمات أسعار الفائدة و/أو الربحية. كذلك تعد نسبة الرفع المالي معتدلة في المتوسط، ولكنها متطرفة في قطاعي السلع الاستهلاكية الكمالية والطاقة. كذلك تشير عينة موسعة من الشركات غير المالية (لا تقتصر على تلك المدرجة في البورصة) - التي تم تحليلها بالتعاون مع المركز السعودي للأعمال - إلى ارتفاع نسبة تغطية الفائدة وانخفاض نسبة صافي الدين إلى أسهم رأس المال في المتوسط. وفي نهاية عام ٢٠٢٢، أظهر نحو ٢٠٪ من الشركات غير المالية المدرجة في البورصة و ٣٠٪ من الشركات غير المالية في العينة الموسعة أن نسبة تغطية الفائدة أقل من واحد صحيح، وهو ما يشير إلى مواطن الضعف المحتملة. وفي كل عينة، بلغت نسبة الدين المعرض للخطر (أي نسبة مجموع الدين المستحق على الشركات التي تقل نسبة تغطية الفائدة فيها عن واحد صحيح) ١٠٪.

الشكل البياني ٣ - المملكة العربية السعودية: الديون العقارية المستحقة للبنوك على قطاع الأفراد

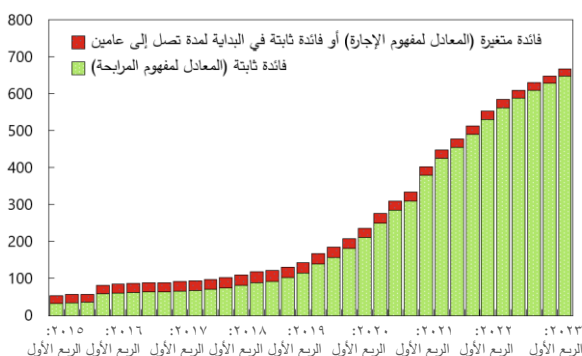
... وظلت نسبة خدمة الدين إلى الدخل عند إنشاء القروض مستقرة نسبياً عند ٤٠٪ تقريباً في المتوسط.

نسبة خدمة الدين إلى الدخل على القروض العقارية الجديدة (%، المتوسط المرجح بالبنوك حسب قيمة القروض العقارية)



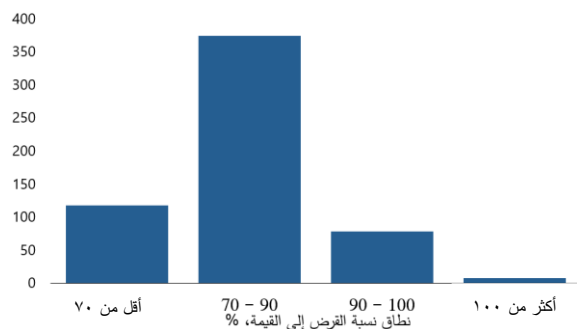
... وأسعار الفائدة ثابتة على ٩٧٪ من القروض العقارية.

القروض العقارية المصرفية القائمة حسب نوع الفائدة (بمليارات الريالات السعودية)



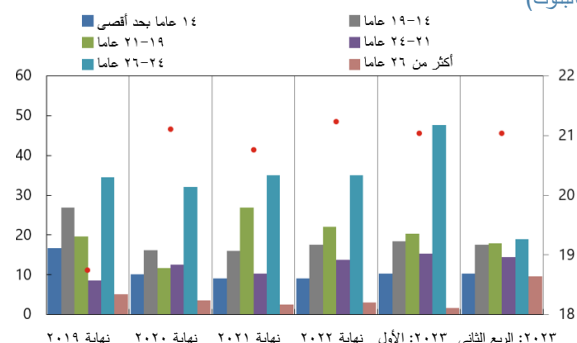
تتراوح نسبة القرض إلى القيمة بين ٧٠٪ و ٩٠٪ في نحو ٦٥٪ من القروض العقارية المقدمة من البنوك...

قروض العقارات السكنية حسب نسب القرض إلى القيمة، الربع الثاني من ٢٠٢٣ (بمليارات الريالات السعودية)



آجال الاستحقاق البالغة ٢٥ سنة أو أقل تشكل أكثر من ٩٥٪ من القروض العقارية الجديدة المقدمة من البنوك...

آجال استحقاق القروض العقارية المصرفية الجديدة (% (المقياس الأيسر)، عدد السنوات (المقياس الأيمن، المتوسط المرجح بالبنوك)



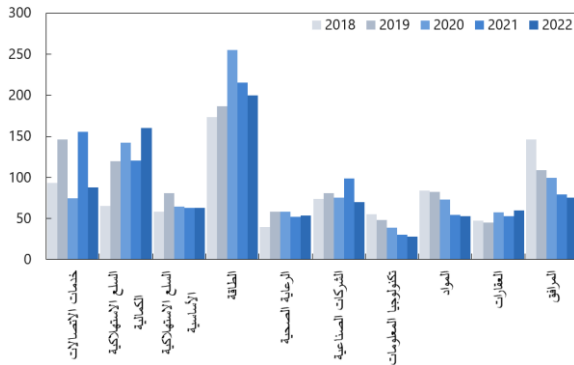
المصادر: البنك المركزي السعودي وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: القروض التي تزيد نسبة القرض إلى القيمة فيها عن ٩٠٪ تشمل القروض الصادرة بموجب برنامج "ضمانات"، والقروض التي تم تقديمها قبل تحديد الحد الأقصى لنسبة القرض إلى القيمة، والقروض التي يتم تحديث نسبة القرض إلى القيمة فيها طوال مدة القرض. وعند حساب نسبة خدمة الدين إلى الدخل، يمكن إضافة الدعم إلى الدخل.

الشكل البياني ٤ - المملكة العربية السعودية: أداء الشركات غير المالية والقدرة على خدمة ديونها

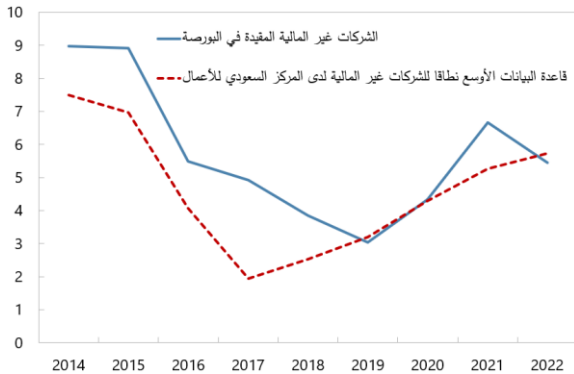
... ولا تزال نسبة الرفع المالي في هذه الشركات معتدلة في المتوسط، ولكنها مرتفعة في قطاعي الطاقة والسلع الاستهلاكية.

الرفع المالي للشركات غير المالية: نسبة مجموع الدين إلى حقوق الملكية (المتوسط، %)



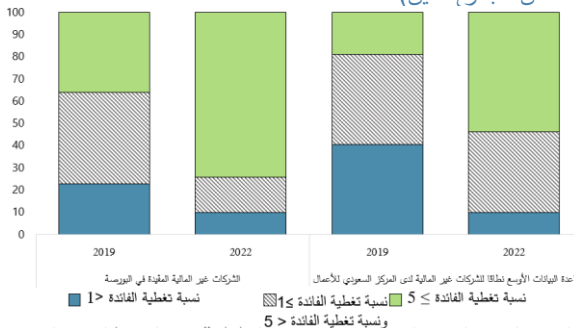
توضح مجموعة بيانات موسعة عن الشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات المساهمة المغلقة ارتفاع نسبة تغطية الفائدة بسبب ارتفاع الأرباح.^٢

نسبة تغطية الفائدة (المتوسط)



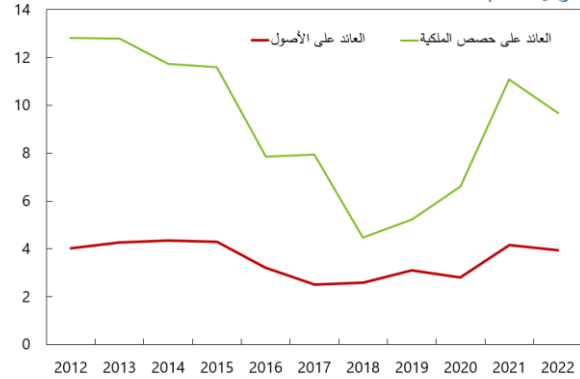
تشكل الدين المعرضة للخطر ١٠٪ من مجموع الديون، لكل من الشركات غير المالية المدرجة في البورصة والشركات غير المالية في العينة الموسعة.

توزيع مجموع الدين للشركات غير المالية (من مجموع الدين)



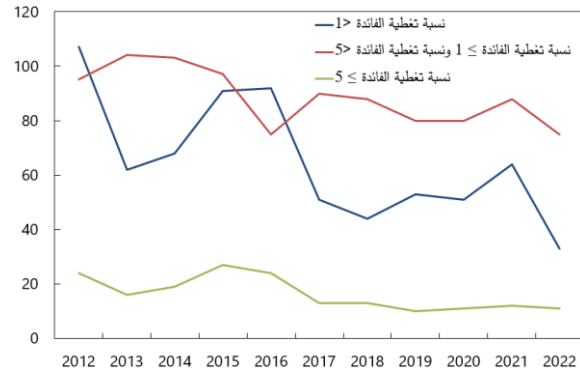
تحسنت ربحية الشركات غير المالية المدرجة في البورصة في السعودية منذ عام ٢٠١٨...^١

أداء العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية (المتوسط، %)



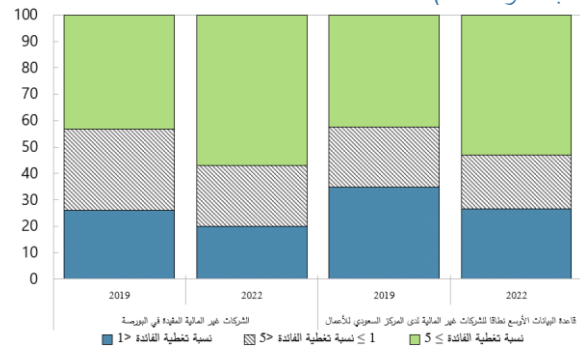
بعد وسيط نسبة صافي الدين إلى أسهم رأس المال أقل من ١٠٠٪، مما يشير إلى صلاية الشركات غير المالية المدرجة في البورصة في مواجهة صدمات أسعار الفائدة و/أو الربحية.

نسبة صافي الدين إلى حقوق الملكية للشركات غير المالية المدرجة في البورصة (المتوسط، %)



أظهر نحو ٢٠٪ من الشركات غير المالية المدرجة في البورصة و ٣٠٪ من الشركات غير المالية في مجموعة البيانات الموسعة أن نسبة تغطية الفائدة أقل من واحد صحيح. وتظهر مجموعتنا البيانات تحسناً في نسب تغطية الفائدة في فترة ما بعد جائحة كوفيد-١٩ مقارنة بما كانت عليه قبلها.

توزيع نسبة تغطية الفائدة (نسبة الشركات، %)



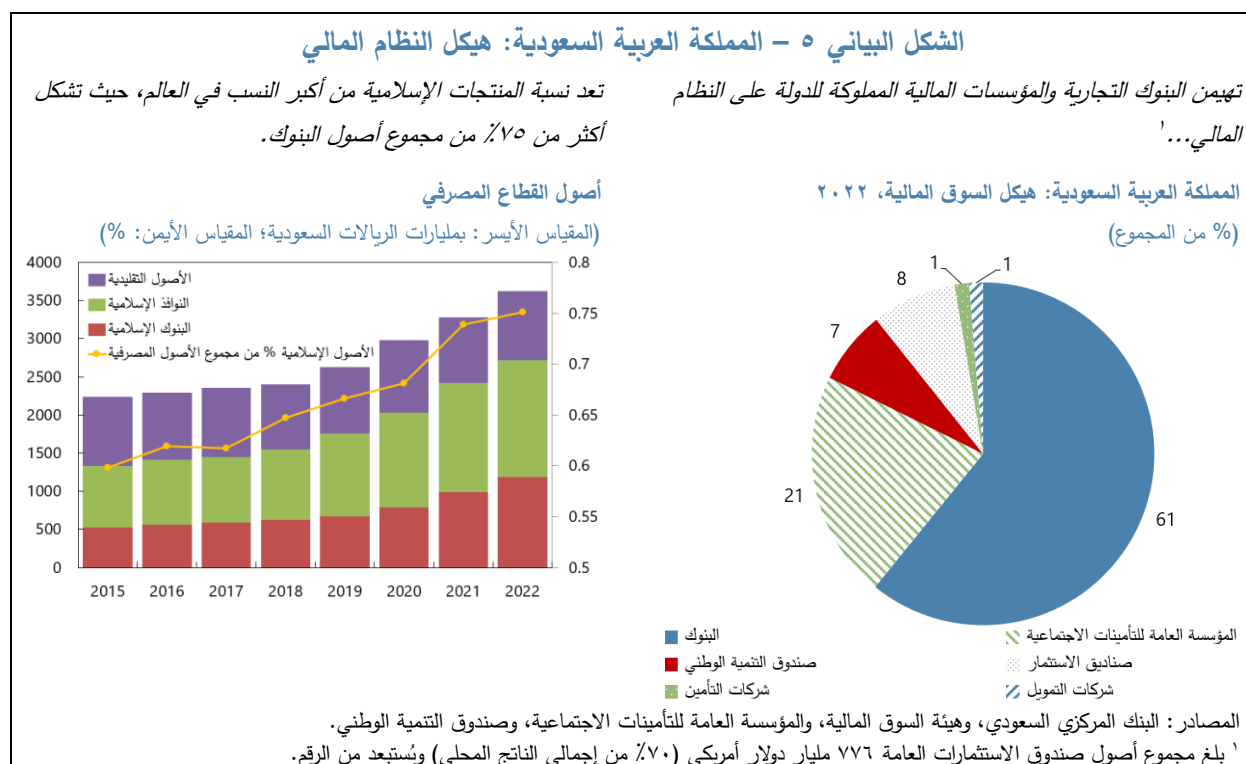
المصادر: مؤسسة S&P Capital IQ، والمركز السعودي للأعمال، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشمل عينة الشركات المدرجة في البورصة ٢٦٠ شركة غير مالية، يشكل مجموع إيراداتها ومجموع أصولها ٣٤١٪ و ٢٣٧٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، على الترتيب، في عام ٢٠٢٢. وتشمل العينة الموسعة على قوائم مالية مدققة لنحو ٤٠٠٠ شركة غير مالية في المتوسط سنوياً، وبالتالي لا تمثل جميع الشركات السعودية. وفي عام ٢٠٢٢، احتوت هذه العينة على ٣٨٢٣ شركة غير مالية يشكل مجموع أصولها ٢٠٩٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (لا تشمل أرامكو). وقد تم إجراء هذا التحليل بالتعاون مع المركز السعودي للأعمال. تُعرف نسبة تغطية الفائدة بأنها نسبة الأرباح قبل الفائدة والضرائب إلى مصروفات التوائد. ويتم استبعاد القيم المتطرفة (> ١٠٠ و < ١٠٠) للشركات غير المالية المدرجة في البورصة.

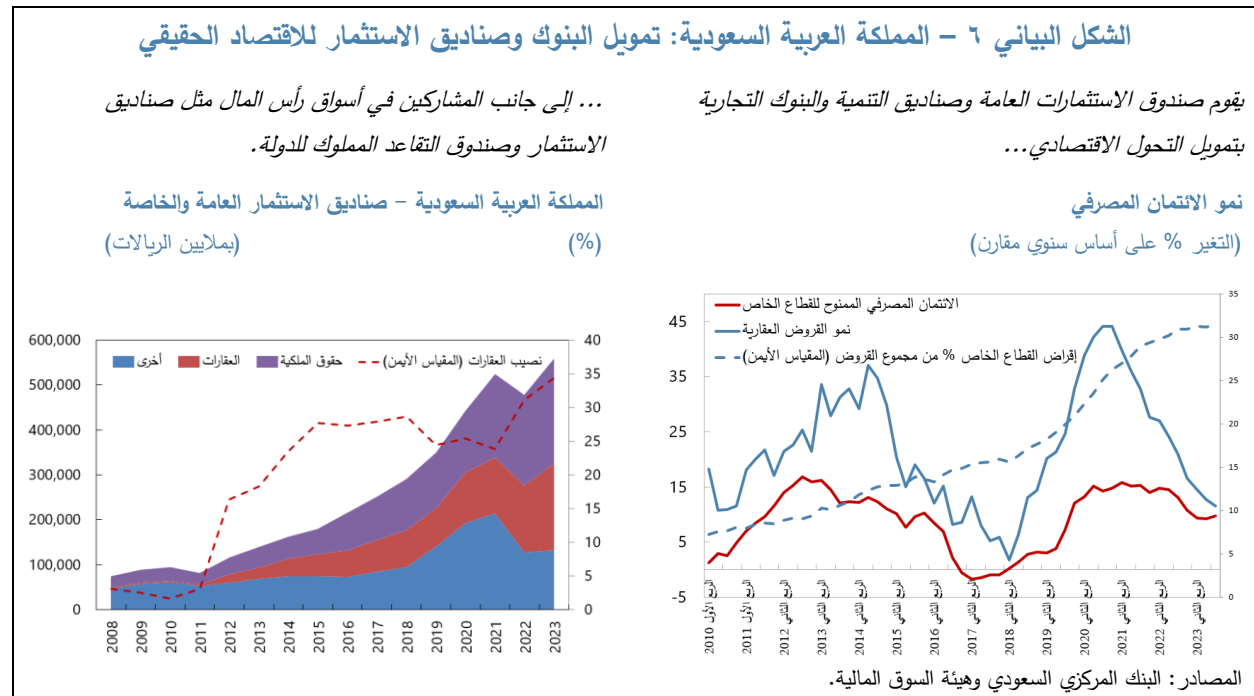
باء - هيكل القطاع المالي

٥- يعد النظام المالي السعودي متوسط الحجم (١٤٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢)، وتهيمن عليه البنوك التجارية (٨٧٪ من إجمالي الناتج المحلي) والمؤسسات المالية المملوكة للدولة (الجدول ٦، والشكلان البيانيان ٥ و٦). وكان هناك ٢٧ بنكاً تجارياً، منها ١١ بنكاً تم تأسيسها محلياً وتشكل ٩٨٪ من أصول البنوك، و١٦ بنكاً تعد فروعاً لبنوك أجنبية. وتعد جميع البنوك المحلية جزءاً من مجموعات مصرفية وبعضها مملوكاً للحكومة.^١ وهناك ثلاثة بنوك محلية (١٦٪ من أصول القطاع المصرفي) تسيطر عليها بنوك تم تأسيسها في بلدان أجنبية. وهناك تركيز كبير في القطاع المصرفي، حيث تشكل أصول أكبر بنكين ما يقرب من نصف أصول القطاع، وتشكل أصول أكبر خمسة بنوك ٧٤٪ من أصول القطاع وتصنّف باعتبارها بنوكاً مؤثرة على النظام المالي المحلي. وتشكل أصول صندوق النقاد المملوك للدولة (المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) ٣١٪ من إجمالي الناتج المحلي، بينما تشكل أصول ١٢ صندوق تنمية مملوك للدولة - تعمل تحت مظلة صندوق التنمية الوطني - ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. وتشكل أصول صناديق الاستثمار ١٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، في حين أن شركات التأمين والتمويل صغيرة. وتساهم شركات التمويل بنحو ٤٪ من مجموع القروض العقارية وعادة ما تتبع قروضها العقارية للشركة السعودية لإعادة التمويل المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة والخاضعة لرقابة البنك المركزي السعودي. وهناك قطاع ناشئ للتقنية المالية ولكنه سريع النمو. ولا تشمل الأرقام المذكورة أعلاه صندوق الاستثمارات العامة.

٦- وتعد نسبة المنتجات الإسلامية في البنوك السعودية من أكبر النسب على مستوى العالم. فأكثر من ٧٥٪ من مجموع أصول البنوك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتشكل ٦٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠٢٢.



^١ تمتلك الحكومة (بما في ذلك من خلال صندوق الاستثمارات العامة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) حصصاً تتراوح بين ٤٪ و ٤١٪ في ١٠ بنوك محلية، و ٩٧,٢٣٪ في أحد البنوك غير المؤثرة على النظام المحلي.



٧- وتتضمن "رؤية ٢٠٣٠" استراتيجيات وأهدافاً شاملة لتطوير القطاع المالي. ويهدف برنامج تطوير القطاع المالي، الذي تم إطلاقه في ٢٠١٨، إلى تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص (بما في ذلك بدعم من صندوق التنمية الوطني وصندوق الاستثمارات العامة)، وضمان إنشاء سوق مالية متقدمة (لمصادر التمويل البديلة)، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي (مدخرات التقاعد، وغيرها)، مع الحفاظ على الاستقرار المالي. وتم إطلاق استراتيجية للتقنية المالية في منتصف عام ٢٠٢٢، تهدف إلى جعل المملكة رائدة في مجال التقنية المالية على مستوى العالم، بدعم من البيئة التجريبية التشريعية للبنك المركزي السعودي ومختبر التقنية المالية التابع لهيئة السوق المالية.

٨- ويشهد تمويل التنمية إصلاحات كبرى، مما يؤدي إلى زيادة الروابط مع البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية.

- تم إنشاء صندوق التنمية الوطني في عام ٢٠١٧ كأحد الكيانات القابضة القانونية غير المساهمة الخاضعة لإشراف مجلس إدارة. وتتبع الصناديق الوزارات التنفيذية ذات الصلة، في حين يكلف صندوق التنمية الوطني بالإشراف على أدائها والنهوض به وتمكينها من تحقيق أولويات التنمية والأهداف الاقتصادية في إطار "رؤية ٢٠٣٠". وقد أطلقت الصناديق القديمة استراتيجيات جديدة، بعضها ينطوي على التحول من الإقراض المباشر إلى التمويل بالجملة، وتقديم التمويل المشترك و/أو الدعم للبنوك التجارية ومقترضى شركات التمويل (على سبيل المثال، صندوق التنمية العقارية، الجدول ٢). وقد تم إنشاء العديد من الصناديق الجديدة لدعم القطاعات ذات الأولوية. ولا توجد رقابة احترازية مستقلة على صندوق التنمية الوطني والصناديق التابعة له، على الرغم من أهميتها للقطاع المالي وتعرضها لمخاطر الائتمان. ولم تنتشر هذه الصناديق حساباتها المالية منذ عام ٢٠٢٠، وينشأ عنها التزامات احتمالية على كيانات سيادية. وفي الوقت الحالي، يتم تمويل الصناديق بصورة حصرية من الميزانية والموارد الذاتية - مما يحد من مخاطرها على الاستقرار المالي. ومع ذلك، يهدف صندوق التنمية الوطني إلى التحول إلى مؤسسة متكاملة لتمويل التنمية والسعي إلى الحصول على التمويل من السوق.

- يستثمر صندوق الاستثمارات العامة في الكيانات التجارية المحلية (مثل البنوك، والشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري، والمطورين)، وكذلك في المشروعات الحكومية الضخمة/العلاقة (مثل نيوم) التي يدعمها أيضا القطاع المالي. وقد تأسست الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري في عام ٢٠١٧ لتوفير دعم السيولة لسوق القروض العقارية (عمليات الاستحواذ على المحافظ أو التمويل المباشر قصير الأجل). وفي عام ٢٠٢٢، قامت الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري بإعادة تمويل ٣,٥٪ من مجموع القروض العقارية، وتهدف إلى إعادة تمويل ٢٠٪ في الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧.

الجدول ٢ - المملكة العربية السعودية: صناديق التنمية التي تعمل تحت مظلة صندوق التنمية الوطني

صناديق التنمية

سنة التأسيس

صناديق تم تأسيسها في السابق	
١٩٧٤	REDF
١٩٧٤	SDF
١٩٧٤	SIDF
١٩٧٢	SDB
١٩٦٥	ADF
٢٠٠٠	HRDF
صناديق تم تأسيسها مؤخرا	
٢٠٢٠	EXIM
٢٠٢١	SME
٢٠٢١	TDF
٢٠٢١	EIF
٢٠٢١	CDF
٢٠٢١	NIF

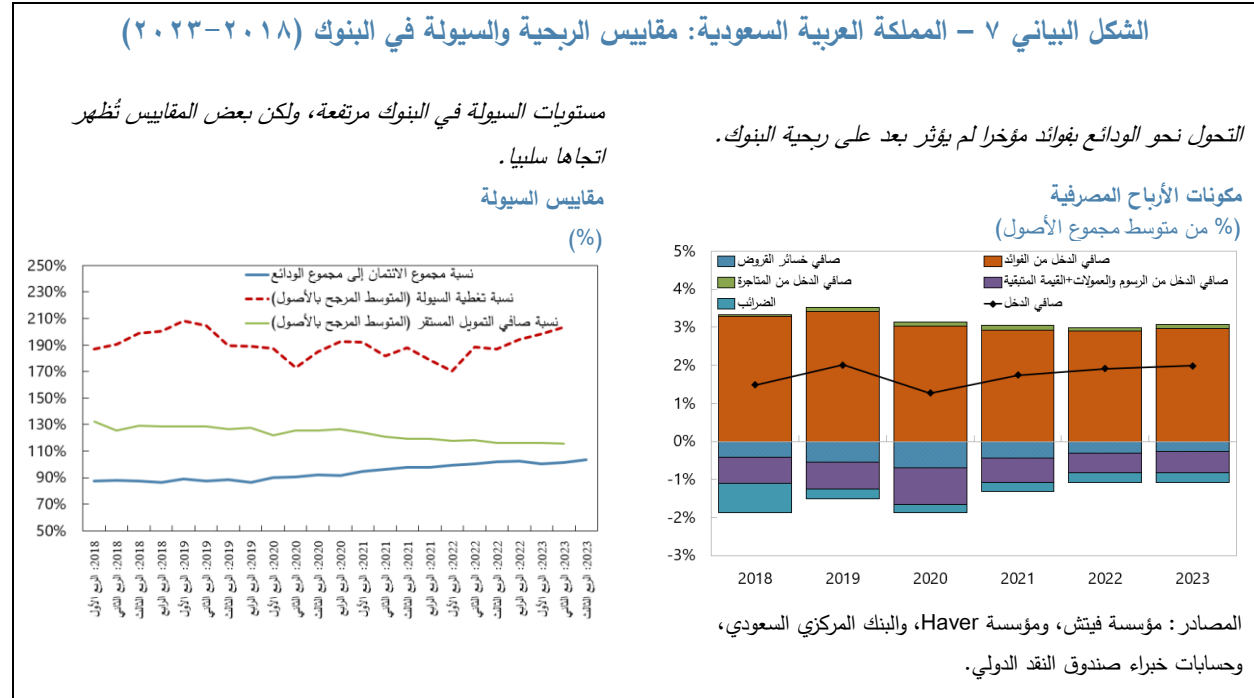
المصدر: صندوق التنمية الوطني.

٩- ويساعد تطوير سوق رأس المال في تنويع خيارات التمويل طويل الأجل. وأصبحت سوق الأسهم السعودية سابع أكبر سوق في العالم بعد طرح العام الأولي لشركة أرامكو السعودية (شركة النفط المملوكة غالبية أسهمها للدولة) في عام ٢٠١٩، كما أدت زيادة الأوزان في مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال للأسواق الصاعدة إلى جذب مزيد من المستثمرين الأجانب. وتشمل عمليات جمع الديون إصدار سندات سيادية، وإصدار صكوك وسندات خضراء من جانب صندوق الاستثمارات العامة، وإصدار صكوك من جانب الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري. وفي الوقت الحالي، لا يتداول في سوق أدوات الدين المدرجة إلا أربعة إصدارات من سندات الشركات. ويعمل البنك المركزي السعودي، بالتعاون مع هيئة السوق المالية والشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري، على وضع إطار لسندات الدين المضمونة برهن عقاري. وتبلغ نسبة القروض العقارية المستحقة حاليا ١٥٪ من إجمالي الناتج المحلي (٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)، وهو حجم من شأنه أن يدعم إنشاء سوق لسندات الدين المضمونة برهن عقاري.

تقييم المخاطر النظامية

ألف - تقييم المخاطر الرئيسية والأساليب والسيناريوهات

١٠ - يتمتع القطاع المصرفي بمستوى جيد من رأس المال (١٩,٥٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣)، ويظهر اعتدال نمو الائتمان وإن ظل سريعاً، وانخفاض القروض المتعثرة، وقوة الربحية (الجدول ٧). كذلك تبدو مؤشرات السلامة المالية أفضل مقارنة بالبلدان النظيرة في مجلس التعاون الخليجي (الشكل البياني ١٢). ويعد ائتمان الشركات هو أكبر فئات الأصول (٤٠٪ من مجموع الائتمان في نهاية عام ٢٠٢٣)، وارتفعت القروض العقارية الممنوحة للأفراد بأكثر من ثلاثة أضعاف بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٣، برغم انطلاقتها من قاعدة منخفضة (الشكلان البيانيان ٦ و ١٣). ويساعد النمو الائتماني القوي في إبقاء نسبة القروض المتعثرة منخفضة عند ١,٥٪. وفي مطلع ٢٠٢٣، ألغيت بالكامل التدابير التنظيمية المرتبطة بمواجهة جائحة كوفيد-١٩ والتي بدأ تطبيقها عام ٢٠٢٠ (تأجيل سداد القروض وبرامج الإقراض المضمون). وتساهم قاعدة كبيرة من الودائع بدون فوائد في ربحية البنوك (الشكلان ٧ و ١٤). وفي سياق ارتفاع أسعار الفائدة، تحولت الودائع مؤخراً من ودائع بدون فوائد إلى ودائع بفوائد - وهو اتجاه قد يستمر بسبب زيادة المعرفة المالية، وسهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.



١١ - وتعد مستويات السيولة في البنوك مرتفعة، ولكن بعض المقاييس تُظهر اتجاهها سلبياً. فمع سرعة نمو محفظة القروض العقارية، وزيادة متوسط آجال استحقاق القروض المصرفية، ونمو الائتمان الكلي بمعدل أسرع من نمو الودائع، تُظهر نسبة صافي التمويل المستقر اتجاهها تنازلياً (ولكنها لا تزال أعلى من الحد الأدنى التنظيمي البالغ ١٠٠٪ في جميع البنوك)، في حين أن النسبة غير المرجحة للقروض إلى الودائع تتجه نحو الارتفاع. وارتفعت ودائع الكيانات الحكومية كنسبة من مجموع الودائع، مما يعكس زيادة الاعتماد على التمويل الحكومي والحاجة إلى تنويع مصادر التمويل لدعم نمو الائتمان في المستقبل. إن نقص

السيولة في الأسواق الثانوية للسندات السيادية يشكل مخاطر سيولة لا ترصدها بدقة نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر.

١٢ - ويتم رصد المخاطر التي تواجه البنوك السعودية بدقة من خلال المناهج التقليدية لإعداد نماذج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط. وتتسم معظم الأصول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بخصائص تشبه الديون، وهي عكس خصائص الأسهم. وتشكل عقود المرافحة/مراوحة السلع الأولية ٨٩٪ من الأصول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (الجدول ٣). وهيكل السداد في هذه العقود يشبه هيكل سداد القروض التقليدية بأسعار فائدة ثابتة، وتتلاشى أي مخاطر سوقية من خلال الشراء وإعادة البيع المتزامن للسلعة الأساسية. أما عقود الإجارة/الإجارة المنتهية بالتملك فتشكل ٩٪ من الأصول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهيكل السداد في هذه العقود يشبه هيكل سداد القروض العقارية بأسعار فائدة متغيرة أو غيرها من أنواع عقود التأجير التقليدية (مثل عقود تأجير السيارات). وتشكل حسابات الاستثمار مع المشاركة في الأرباح أقل من ٥٪ من مصادر تمويل القطاع المصرفي.

الجدول ٣ - المملكة العربية السعودية: الأصول وعمليات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية حسب النوع

إقراض العملاء حسب نوع العقد المتوافق مع أحكام الشريعة، الربع الأول ٢٠٢٣ ^١		
(ملايين الريالات السعودية)	(%)	
٢٠٣١٩٦٩	١٠٠	مجموع القروض الممنوحة للعملاء
١٠٧٦٢٠٢	٥٣	المرافحة
٧٣٢٦٤٩	٣٦	مراوحة السلع/التورق
١٨٧٣٧٥	٩	الإجارة/الإجارة المنتهية بالتملك
٣٢٠٩٦	٢	أخرى

مصادر التمويل حسب النوع، الربع الأول ٢٠٢٣^١

(ملايين الريالات السعودية)	(%)	
٢١٦٠٣٢٨	١٠٠	مجموع التمويل/الخصوم
١٥٢٦٦٧	٧	حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح
٤٥٢٧٠٩	٢١	أشكال التمويل الأخرى المدرة للعائد (المرافحة، ومراوحة السلع، وغيرهما)
١٢٨٨١٨٨	٦٠	التمويل غير المدر للعائد (الحساب الجاري، والوديعة)
٤٩٧٤٥	٢	الصكوك المصدرة
١١٦٧٧٩	٥	التمويل/الخصوم بين البنوك
١٠٠٢٣٩	٥	جميع الخصوم الأخرى

المصدر: مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

^١ تشمل البنوك والنوافذ الإسلامية.

١٣ - وهناك عدة عوامل تساعد في التخفيف من مخاطر الائتمان في محفظة القروض العقارية سريعة النمو. فمعظم القروض العقارية بأسعار فائدة ثابتة (مما يحد من مواطن تعرض المقرضين لمخاطر تقلبات أسعار الفائدة) مع حق الرجوع الكامل على المقرض (مما يحد من الحوافز التي تشجع على التوقف الاستراتيجي عن السداد). ويشكل موظفو الحكومة حوالي

٨٠٪ من المقترضين الأفراد (من المرجح أن يكون الدخل مستقرًا في فترات الانكماش الاقتصادي)، وتفيد التقارير بأن معظم القروض العقارية تُسدّد عن طريق تحويل الراتب (أي الخصم المباشر من الراتب).

١٤- وقد بذلت السلطات جهودًا جديرة بالثناء للتخفيف من المخاطر الناجمة عن سرعة نمو سوق العقارات، وينبغي استكمال هذه الجهود بتحسين عملية إعداد البيانات. وتضع لائحة البنك المركزي السعودي بشأن مبادئ التمويل المسؤول للأفراد الصادرة في مايو ٢٠١٨ حدودًا قصوى لنسبة خدمة دين المقترض إلى دخله؛ وينص نظام الحجز العقاري على إتاحة حق الرجوع الكامل على المقترض، كما ينص على منح القضاة سلطة نقل ملكية العقار إلى مقدّم القرض العقاري في حالة توقف المقترض عن السداد؛ وتعمل مكاتب الائتمان ومنصات تقنية المعلومات على جمع البيانات عن مشتري المساكن والمطورين وسوق الإيجار. وللدخول من مخاطر النشاط الحاد في سوق العقارات، تقوم وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان والشركة الوطنية للإسكان وصندوق الاستثمارات العامة بجمع معلومات عن الطلب على المساكن بهدف التوفيق بين عرض المساكن الجديدة والطلب عليها. ومع ذلك، جاري تنفيذ عدد كبير من مشروعات العقارات والبنية التحتية الكبرى، ويستمر الإعلان عن مشروعات جديدة. إن حجم المشروعات وما تنطوي عليه من تعقّد يمكن أن يؤدي إلى تنافس الموارد وحوادث فترات تأخير (على سبيل المثال بسبب معايير تصميم المشروعات) مما قد يؤدي إلى نقص موارد بعض المطورين والمقاولين من الباطن. ونظرًا لأهمية القطاع المالي في تمويل هذه الأنشطة، فمن المهم أن يكون لدى اللجنة الوطنية للاستقرار المالي - المسؤولة عن متابعة الاستقرار المالي - القدرة على الحصول على بيانات حديثة وعالية الجودة. ونظرًا لأن المؤسسات الرئيسية تعد جميعها جزءًا من الحكومة السعودية أو تابعة لها، يتعين على السلطات استكشاف السبل التي تضمن التبادل المنتظم للمعلومات التي يسترشد بها البنك المركزي السعودي في تحليل ما ينشأ من مواطن ضعف ومخاطر نظامية. ونحث السلطات أيضًا على التعجيل بعملية معالجة ثغرات البيانات المتبقية في إطار المرحلة الثانية من مبادرة مجموعة العشرين المعنية بثغرات البيانات والمتعلقة بمواطن الضعف والروابط والتداعيات.^٢

١٥- واستخدم فريق برنامج تقييم القطاع المالي أدوات تحليلية مختلفة لقياس إمكانية تعرض القطاع المصرفي للصدمات. ويتركز اختبار القدرة على تحمل ضغوط الملاءة حول السيناريو الأساسي الوارد في عدد يناير ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويغطي السيناريو السلبي المخاطر العالمية والمحلية (الملحق الثاني)، وتم استخلاصه من النموذج المالي الكلي العالمي الذي أعده صندوق النقد الدولي (الشكلان ٨ و ١٥، والملحق الثالث). ويظهر السيناريو السلبي ركودًا عالميًا يؤدي إلى انخفاض حاد في أسعار النفط. وبسبب انكماش إيرادات المالية العامة النفطية، هناك تباطؤ حاد في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، كما يشهد إجمالي الناتج المحلي غير النفطي انكماشًا حادًا. ويؤدي الركود وانخفاض أسعار الطاقة على مستوى العالم إلى انخفاض التضخم وأسعار الفائدة الأساسية. وفي ظل زيادة التقلبات المالية، يؤدي ارتفاع علاوة المخاطر إلى انخفاض كبير في أسعار الأسهم والعقارات.^٣ وقد تم النظر في مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة في ظل سيناريو "لمتطلبات رأس المال الإضافية"، يتزامن مع السيناريو السلبي في جميع المتغيرات باستثناء سعر الفائدة الأساسي الذي يرتفع بشكل حاد في عام ٢٠٢٤. ولقياس مخاطر السيولة، أجرى فريق برنامج تقييم القطاع المالي تحليلًا للتدفقات النقدية، كما أجرى تقييمًا لنسبة تغطية السيولة لدى

^٢ يوضح [التقرير السادس](#) لمبادرة مجموعة العشرين المعنية بثغرات البيانات أن المملكة العربية السعودية تتأخر إلى حد كبير عن ركب البلدان الأخرى في مجموعة العشرين في جمع ونشر بيانات الحسابات المالية والميزانية العمومية.

^٣ ينظر السيناريو السلبي أيضًا في المخاطر التي تنتقل إلى البنوك عن طريق انخفاض إيرادات النفط، مثل الاضطرابات في الطاقة الإنتاجية للنفط بسبب الصراعات الإقليمية أو الهجمات الإلكترونية، وانخفاض الأسعار بسبب التحول المناخي.

البنوك ونسبة صافي التمويل المستقر في ظل سيناريوهات أكثر حدة من الاختبارات التي تستخدمها الجهات التنظيمية. وقد تم استكمال اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بتحليل الحساسية، بما في ذلك المتعلق بمخاطر التركيز. وكذلك تم تحليل الشركات غير المالية المدرجة في البورصة، مع الأخذ في الاعتبار التطورات السلبية في الأرباح وتكاليف الاقتراض.

١٦ - وواجه تحليل المخاطر النظامية العديد من التحديات المتعلقة بالبيانات، وخاصة فيما يتعلق بمخاطر الائتمان والعدوى. فقد كانت السلاسل الزمنية لنسب القروض المتعثرة، ومعدلات التعثر تحديداً، شديدة التقلب - خاصة على مستوى محافظ البنوك - ولا تغطي أي فترات ركود كبيرة. وعلاوة على ذلك، لم تتوافر البيانات الجزئية عن الأسر والشركات غير المالية. وقد واجه الفريق هذه التحديات بإجراء اختبارات حساسية باستخدام معدلات التعثر الخاصة بالمحفظة بالإضافة إلى السيناريو السلبي. وقد أدى عدم توافر بيانات حول مستويات التعرض للمخاطر بين البنوك والمؤسسات المالية المملوكة للدولة والمؤسسات المالية غير المصرفية، وبيانات المعاملات بين القطاعات، ومستويات تعرض البنوك لمخاطر المشروعات الضخمة/العلاقة إلى الحد من نطاق تقييم مخاطر العدوى والتركز.

باء - اختبارات قدرة البنوك على تحمل الضغوط

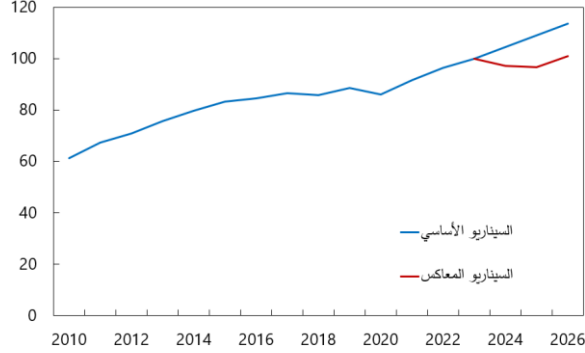
١٧ - تشير اختبارات القدرة على تحمل ضغوط الملاءة إلى أن القطاع المصرفي يتمتع بالصلابة في مواجهة الصدمات الاقتصادية الكلية الحادة. وباستخدام إطار زمني مدته ثلاث سنوات، أجريت الاختبارات على الأحد عشر بنكاً سعودياً في يونيو ٢٠٢٣، باستخدام المعدل الأدنى للعائد المقبول على رأس المال الإلزامي (٨٪ لنسبة مجموع رأس المال، و٤,٥٪ للأسهم العادية ضمن رأس المال الأساسي)، بالإضافة إلى الرسوم الإضافية للبنوك المؤثرة على النظام المحلي، ومتطلبات رأس المال الإضافية بموجب الركيزة الثانية.^٤ وفي السيناريو الأساسي، أكدت الاختبارات قوة مراكز رأس المال الأولية والربحية العالية في البنوك (الشكل البياني ١٦). وفي السيناريو السلبي، تنخفض نسبة رأس المال بمقدار ٢,٦ نقطة مئوية عن السيناريو الأساسي - ويرجع ذلك في الأساس إلى ارتفاع خسائر الائتمان - مع بقاء العائد المقبول أعلى من معدله الأدنى في جميع البنوك. وفي الوقت نفسه، وفي سيناريو متطرف لمتطلبات رأس المال الإضافية في ظل ارتفاع أسعار الفائدة، يتراجع العائد المقبول عن معدله الأدنى بدرجة طفيفة في بنك واحد فقط من البنوك غير المؤثرة على النظام المحلي. وعند تفسير هذه النتائج، ينبغي النظر في التحديات المتعلقة بالبيانات السابق ذكرها.

^٤ بسبب سرية متطلبات رأس المال الإضافية بموجب الركيزة الثانية، لا يتم الكشف عن المعدل الأدنى للعائد المقبول.

الشكل البياني ٨ - المملكة العربية السعودية: السيناريوهات الاقتصادية الكلية

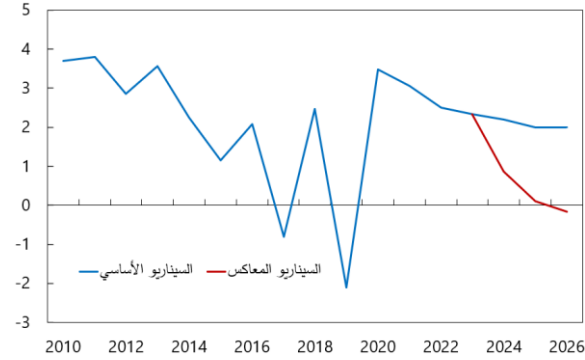
... مما يؤدي إلى انكماش إيرادات المالية العامة، وتباطؤ تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، وانكماش إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.^١

إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي
(٢٠٢٣=١٠٠)



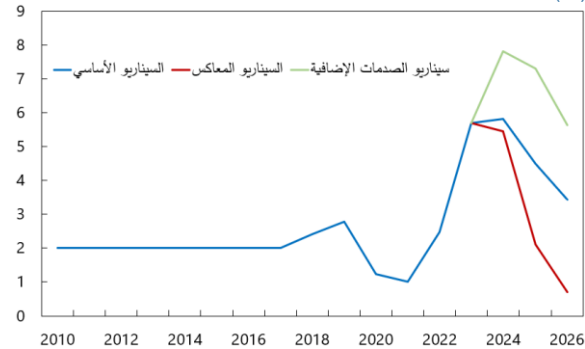
يؤدي الركود وانخفاض أسعار الطاقة على مستوى العالم إلى انخفاض التضخم وأسعار الفائدة الأساسية.

تضخم مؤشر أسعار المستهلك
(%)



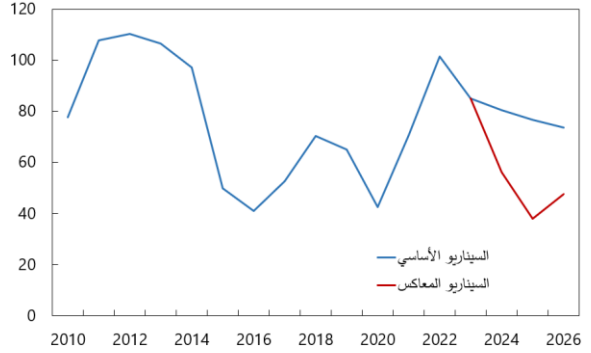
هناك سيناريو "لمتطلبات رأس المال الإضافية" ينظر في مخاطر حدوث ارتفاع حاد في أسعار الفائدة الأساسية، حيث تتزامن جميع المتغيرات الأخرى مع السيناريو السلبي.

المملكة العربية السعودية: سعر الفائدة الأساسي
(%)



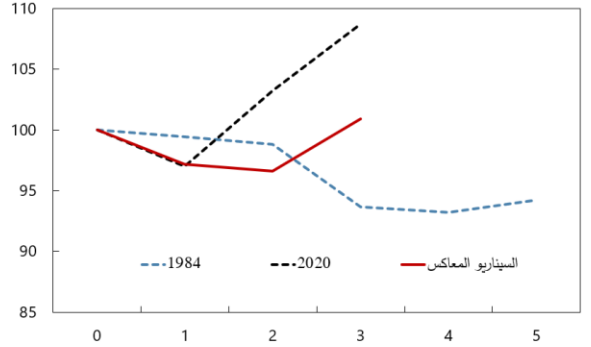
يُظهر السيناريو السلبي ركوداً عالمياً يؤدي إلى انخفاض حاد في أسعار النفط (بنسبة ٥٠٪ عن السيناريو الأساسي)...

سعر النفط
(بالدولار الأمريكي للبرميل)



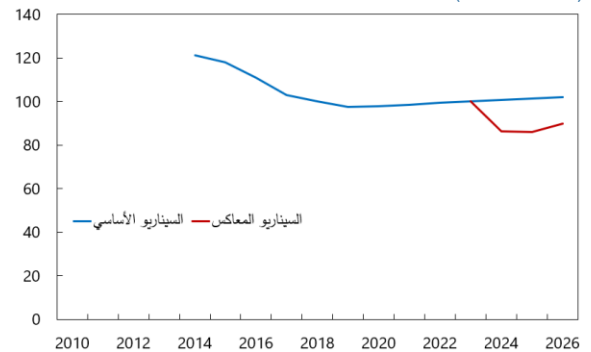
بعد حجم الانكماش في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي مماثلاً لما كان عليه أثناء الجائحة ولكن مع تعاف أبطأ.

إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي خلال فترات الضغوط السابقة
(المحور السيني بالسنوات، والمحور الصادي: العام السابق لبدء الركود = ١٠٠)



في ظل زيادة التقلبات المالية، يؤدي ارتفاع علاوة المخاطر إلى انخفاض كبير في أسعار الأسهم والعقارات.^٢

مؤشر أسعار العقارات
(٢٠٢٣ = ١٠٠)



المصادر: مؤسسة Haver وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ النمو التراكمي على مدار عامين يقل عن مستواه في السيناريو الأساسي بمقدار انحرافين معيارين ويقل عن الوسط الحسابي بمقدار ٢,٣ انحراف معياري.

^٢ يستخدم هذا السيناريو مؤشر أسعار العقارات الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء. ويتناول تحليل الحساسية احتمال التقدير المنقوص لنمو الأسعار. ولا تتوافر تنبؤات السيناريو الأساسي لأسعار العقارات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وبدلاً من ذلك، نفترض أن معدل النمو في السيناريو الأساسي يساوي متوسط معدلات النمو خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣.

١٨- ويشير تحليل الحساسية أيضا إلى صلاية البنوك، كما يقدم رؤى متعمقة حول مواطن الضعف المحتملة (الشكلان البيانيان ١٧ و ١٨). وقد أظهرت محفظة الشركات غير المالية أعلى مساهمة في خسائر الائتمان بسبب حجمها الكبير وارتفاع خسائرها المتوقعة من القروض المتعثرة. وإلى جانب السيناريو السلبي، تم إجراء اختبار عكسي لقياس القدرة على تحمل الضغوط أشار إلى أن الارتفاع الدائم في معدلات التعثر في محفظة الائتمان ككل بمقدار ٥-٩ نقاط مئوية إضافية من شأنه أن يفرض ضغوطا على ملاءة القطاع المصرفي ككل. وتشير اختبارات الحساسية الأخرى إلى صلاية البنوك في مواجهة انخفاض أسعار المساكن، والصدمات القطاعية التي تواجه الشركات، وتقييم محفظة الأوراق المالية بالكامل حسب سعر السوق. وإذا ارتفعت تكلفة التمويل (بجانب السيناريو السلبي المتضمن ارتفاع أسعار الفائدة) - على سبيل المثال بسبب زيادة التحول من الودائع بدون فوائد إلى الودائع بفوائد - يمكن أن يتراجع العائد المقبول عن معدله الأدنى في ثلاثة بنوك غير مؤثرة على النظام المحلي (بنحو ١٥,٠٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي على أساس إجمالي)، بينما يظل أعلى من معدله الأدنى عبر القطاع المصرفي ككل.

١٩- وتشير اختبارات القدرة على تحمل ضغوط السيولة إلى أن البنوك تتمتع عموما بقدرة موازنة كافية لإدارة ضغوط السيولة - رغم أن بعض البنوك قد تواجه ضغوطا على السيولة في السيناريوهات الأكثر تطرفا - بينما تكشف عن وجود تركيز كبير في التمويل. وقد شملت الاختبارات نفس البنوك المحلية الأحد عشر، باستخدام الحد الأدنى التنظيمي البالغ ١٠٠٪ لنسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر باعتباره المعدل الأدنى للعائد المقبول. وعند النظر في أكثر الحالات حدة، حيث يحدث تسرب للودائع وتخفيض لقيمة السندات السيادية، تبين أن نسبة تغطية السيولة الكلية انخفضت من ١٨٩٪ إلى ١٠٨٪ - مع تراجع العائد المقبول عن معدله الأدنى في ثلاثة بنوك - وانخفضت نسبة صافي التمويل المستقر من ١١٥٪ إلى ٩٩٪ - مع تراجع العائد المقبول عن معدله الأدنى في سبعة بنوك (الشكلان البيانيان ١٩ و ٢٠) - مما يعكس الحاجة إلى تنوع مصادر التمويل لزيادة دعم الإقراض طويل الأجل. ويبلغ النقص الكلي في السيولة في أشد السيناريوهات حدة ٠,٨٪ و ١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي لنسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، على الترتيب. ويكشف تحليل التسرب الكبير للودائع عن وجود تركيز كبير في التمويل.

٢٠- ويعمل البنك المركزي السعودي على تحديث منهج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، وينبغي عليه استكمالته بتحسين جمع البيانات ومراقبة التراكيز الكبيرة والنظر في إعداد النماذج الهيكلية الجزئية-الكلية لمخاطر الائتمان. وكذلك يعمل البنك المركزي على وضع إطار لاختبارات القدرة على تحمل ضغوط الملاءة القائمة على السيناريوهات - يتسق مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) الخاص بتصنيف القروض ورصد المخصصات - وتحديث نماذج اختبارات القدرة على تحمل ضغوط السيولة. وللمساعدة في تقييم معدلات التعثر أثناء التحول الهيكلي في المملكة، ينبغي للبنك المركزي السعودي النظر في استكمال منهج الاقتصاد القياسي بدمج البيانات الجزئية للأسر والشركات غير المالية ووضع أطر لمراقبة مستويات تعرض النظام المالي لمخاطر مشروعات البناء والبنية التحتية الكبرى (الضخمة/العلاقة). وأفاد البنك المركزي السعودي بأنه يجمع بالفعل معلومات عن التركيز الكبير في التمويل. وينبغي على البنك المركزي السعودي إعادة النظر بشكل دوري في مدى ملائمة الافتراضات المستخدمة لنسبة تغطية السيولة ومعدل تسرب الودائع.

جيم - الترابط

٢١- تبدو مخاطر انتقال العدوى بين البنوك المحلية وعبر الحدود منخفضة. وتعد مستويات التعرض للمخاطر بين البنوك المحلية ككل محدودة مقارنة برأسمال البنوك (٣,٦٪ من رأس المال، الشكل البياني ٢١). وباستخدام المنهجية الواردة في دراسة (Espinosa Vega and Sole ٢٠١٠) - حيث كانت وحدة التحليل هي القطاع المصرفي ككل في كل بلد - فإن مخاطر

انتقال العدوى عبر الحدود تبدو أيضا منخفضة، نظرا لأن أي قصور في أي من القطاعات المصرفية الأجنبية لن يؤدي إلى قصور القطاع المصرفي السعودي.

٢٢- وينبغي أن تعجل السلطات بالجهود الجارية لدمج تحليل العدوى/الترابط في أطر اختبارات القدرة على تحمل الضغوط ومراقبة المخاطر النظامية. وفي سياق النظام المالي المحلي سريع التطور، ينبغي على السلطات معالجة الفجوات المتعلقة بالبيانات، ومراقبة مخاطر انتقال العدوى بين البنوك، والمؤسسات المالية المملوكة للدولة (بما في ذلك صندوق التنمية الوطني) والمؤسسات المالية غير المصرفية، ونشر النتائج - إلى جانب نتائج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط - في تقرير الاستقرار المالي. وينبغي تسريع الجهود التي تهدف إلى تنفيذ توصيات مبادرة مجموعة العشرين المعنية بثغرات البيانات والمتعلقة بالحسابات القطاعية والإحصاءات المصرفية الدولية.

د - قطاع الشركات

٢٣- تتمتع الشركات غير المالية المدرجة في البورصة في المتوسط بالصلابة في مواجهة صدمات الأرباح وتكاليف الاقتراض. ففي ظل الصدمات الحادة المتزامنة التي تتعرض لها الأرباح وأسعار الفائدة، يخفض وسيط نسبة تغطية الفائدة بشكل حاد ولكنه يظل أعلى من واحد صحيح (الشكل البياني ٢٢). ويرتفع الدين المعرض للخطر بشكل كبير في القطاع الاستهلاكي وقطاع العقارات والقطاع الصناعي.

الرقابة على القطاع المالي

ألف - سياسات السلامة الاحترازية الكلية

٢٤- يعمل إطار السلامة الاحترازية الكلية للمؤسسات بشكل جيد - بمستوى عال من التعاون الفعلي بين الهيئات - ولكن ينبغي أن تنظر السلطات في توسيع نطاق اختصاصها. والبنك المركزي السعودي هو السلطة المعنية بسياسات السلامة الاحترازية الكلية والرقابة على البنوك وشركات التمويل. وتعمل اللجنة الوطنية للاستقرار المالي - التي تضم البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية ووزارة المالية وهيئة التأمين (اعتبارا من مايو ٢٠٢٤) والمركز الوطني لإدارة الدين - على توسيع نطاق الاستقرار المالي ليشمل المؤسسات التي تشرف عليها هيئة السوق المالية وهيئة التأمين التي أنشئت مؤخرا. ومع ذلك، لا توجد رقابة احترازية على صندوق التنمية الوطني والصناديق التابعة له، كما أن تبادل البيانات محدود. ورغم أن السلطات تتعاون في لجان مختلفة، فإن التوصيات التي قد تقدمها اللجنة الوطنية للاستقرار المالي بشأن الصناديق سيتعين رفعها إلى أجهزة صنع القرار غير الأعضاء في اللجنة. وفي ظل الإطار الحالي، قد يكون هناك ما يعيق رغبة السلطات وقدرتها على تقديم توصيات إلى صندوق التنمية الوطني والصناديق التابعة له، وخاصة إذا كانت هذه التوصيات تتعارض مع أهداف "رؤية ٢٠٣٠" الأوسع نطاقا. ولتعزيز تحليل السلامة الاحترازية الكلية، يتعين على السلطات ضمان الحصول على بيانات صندوق التنمية الوطني بصورة منتظمة وفي الوقت المناسب. ومن المفيد أيضا في الفترة المقبلة وضع صندوق التنمية الوطني والصناديق التابعة له تحت سلطة رقابية مستقلة، وتزداد أهمية هذا الأمر في ظل تحول صندوق التنمية الوطني حاليا إلى مؤسسة متكاملة لتمويل التنمية.

٢٥- واتخذت السلطات إجراءات جيدة للتعاون، ينبغي نشرها - إلى جانب عناصر أخرى - في استراتيجية للسلامة الاحترازية الكلية. وفي البنك المركزي السعودي، هناك فصل واضح بين المهام المتعلقة بالاستقرار المالي والرقابة المصرفية عند

استخدام أدوات السلامة الاحترازية. ويتم التنسيق بين أعضاء اللجنة الوطنية للاستقرار المالي في إطار لجان فرعية محددة. ويمكن أن يؤدي نشر وثيقة لاستراتيجية السلامة الاحترازية الكلية إلى رفع مستوى الوعي العام، ومواجهة ظاهرة "الانحياز للسكون"، وتهيئة الجمهور لتخفيف أدوات السلامة الاحترازية الكلية. وينبغي أن تصف هذه الوثيقة أهداف السياسات الوسيطة، وأن تربط هذه الأهداف بأدوات السلامة الاحترازية الكلية. ويمكن أن تقوم هذه الوثيقة بشرح إجراءات السياسات، وكيفية تخطيط السلطات لاستخدام أدواتها، والمؤشرات التي يُستشهد بها في صنع القرارات.

٢٦- **وينبغي تعزيز مراقبة المخاطر النظامية، ومعالجة الفجوات المتعلقة بالبيانات.** ولتقييم قنوات انتقال آثار الصدمات المحتملة ورصد مواطن الضعف الناشئة، ينبغي على البنك المركزي السعودي إجراء تقييم منتظم للترابط والمعلومات المتعلقة بتوزيع الأسر والشركات غير المالية. وينبغي أن تشمل بيانات توزيع القروض العقارية على دين الأسر (على سبيل المثال نسبة خدمة الدين إلى الدخل، ونسبة الدين إلى الدخل المتاح، ونسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي) وخصائصها (على سبيل المثال مشتري المساكن للمرة الأولى مقابل مشتريها للمرة الثانية، والعمر). وينبغي أيضاً تسريع العمل الجاري لإصلاح منهجية مؤشر أسعار العقارات، بما في ذلك دعم إنشاء ونشر مؤشرات القدرة على تحمل التكاليف (مثل نسبة السعر إلى الدخل، ونسبة السعر إلى الإيجار)، والتي تعد أدوات مفيدة لقياس النشاط الحاد الذي يمكن أن تشهده أسواق العقارات.

٢٧- **ومن شأن تشديد أدوات السلامة الاحترازية الكلية أن يفيد صلابة النظام المالي.** وتوجد مجموعة شاملة إلى حد ما من أدوات السلامة الاحترازية الكلية تحت تصرف المملكة العربية السعودية. وقد أضيف هامش رأس المال المطلوب لمواجهة التقلبات الدورية إلى مجموعة أدوات البنك المركزي السعودي في عام ٢٠١٦، ولكن تم تحديده دائماً عند مستوى صفر % ولم يتم تشديد أدوات السلامة الاحترازية الكلية الأخرى منذ قيام البنك المركزي السعودي بإصدار مبادئ التمويل المسؤول في عام ٢٠١٨.

- الوقت مناسب لقيام البنك المركزي السعودي بإنشاء هامش رأسمالي قابل للاستخدام من خلال تغيير إطار هامش رأس المال المطلوب لمواجهة التقلبات الدورية إلى "موجب ومحايد". ويقر إطار الهامش الرأسمالي الموجب والمحايد لمواجهة التقلبات الدورية بصعوبة التنبؤ ببداية أزمة مصرفية، مما يتيح مستوى أساسياً من الصلابة، أي أداة لاستخدام رأس مال البنوك عند مواجهة أزمة يمكن أن تحد من قدرة البنوك على مواصلة تمويل الاقتصاد الحقيقي.^٥ وهناك مبرر قوي لوجود هامش رأسمالي يمكن استخدامه: فهناك حاجة إلى استمرار الائتمان في ظل السعي إلى تحقيق "رؤية ٢٠٣٠"، كما يتعين على البنوك - نتيجة ربط العملة - التكيف مع التغيرات في السياسة النقدية للبنك المركزي السعودي، بغض النظر عن الظروف الاقتصادية المحلية. وعندما تحقق البنوك أرباحاً أو تمتلك هوامش أمان رأسمالية طوعية - كما هو الحال في المملكة العربية السعودية - تكون تكلفة بناء هوامش الأمان بسيطة عادة.

- بموجب الإطار الحالي "الصفري والمحايد"، يمكن أيضاً زيادة هامش رأس المال المطلوب لمواجهة التقلبات الدورية من منظور آني (الشكل البياني ٩). ورغم تراجع نمو الائتمان مؤخراً، فإنه لا يزال قوياً وقد يرتفع مع انخفاض أسعار الفائدة؛ ويميل الحساب الجاري إلى التقلبات الكبيرة، وتُظهر أسعار معاملات المساكن نمواً سنوياً ثنائياً الرقم، وتتسم معايير الإقراض العقاري بالتساهل إلى حد ما دعماً لأهداف "رؤية ٢٠٣٠".

- ينبغي إعادة تقييم معايير السلامة الاحترازية للإقراض التي وضعها البنك المركزي السعودي لحماية صلابة الأسر في مواجهة الصدمات. ويعد الحد الأقصى لنسبة خدمة الدين إلى الدخل مرتفعاً مقارنة بمستوياته على الصعيد الدولي، حيث

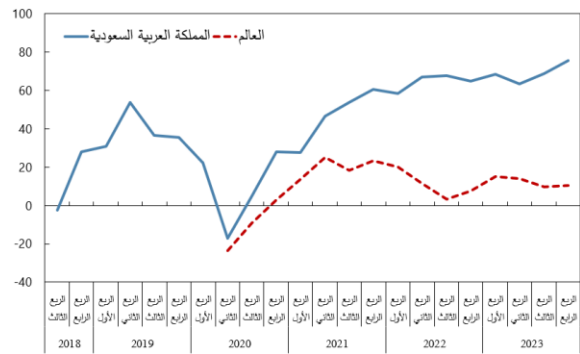
^٥ لا تتضمن مبادي بازل الأساسية المحدثة (إبريل ٢٠٢٤) أي تفاصيل بشأن طريقة إنشاء رأس المال القابل للاستخدام، ولكنها تذكر رأس المال الإلزامي للقطاعات.

يبلغ ٦٥٪ من الدخل مع دعم القروض العقارية (الجدول ٤)، كما تتجاوز نسبة الدين إلى الدخل ٥٠٪ و ٦٠٪ لدى نسبة كبيرة من المقترضين. كذلك يعد الحد الأقصى لنسبة القرض إلى القيمة مرتفعاً نسبياً حيث يبلغ ٩٠٪ في حالة مشتري المساكن للمرة الأولى (٩٥٪ بموجب برنامج "ضمانات"). وستكون هناك حاجة إلى تطبيق حدود أشد، وخاصة إذا ظل نمو الائتمان قوياً (أو ارتفع مجدداً). ولكن لتجنب التغيرات غير المقصودة في سوق الإسكان، ينبغي تعديل الحدود تدريجياً.

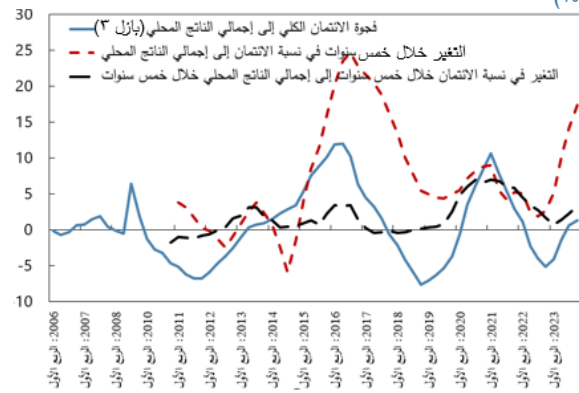
الشكل البياني ٩ - المملكة العربية السعودية: مواطن الضعف واسعة النطاق

يتضح من بيانات مسح قطاع البناء تنفيذ "رؤية ٢٠٣٠".

مؤشر نشاط البناء
(صافي الرصيد %)

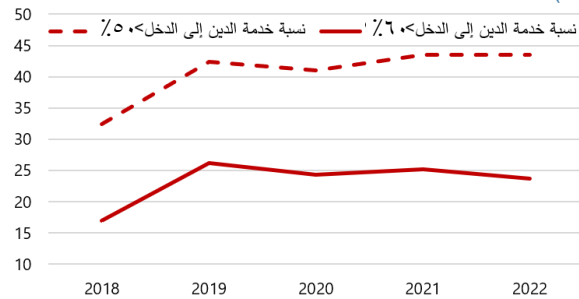


فجوة الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي
(%)



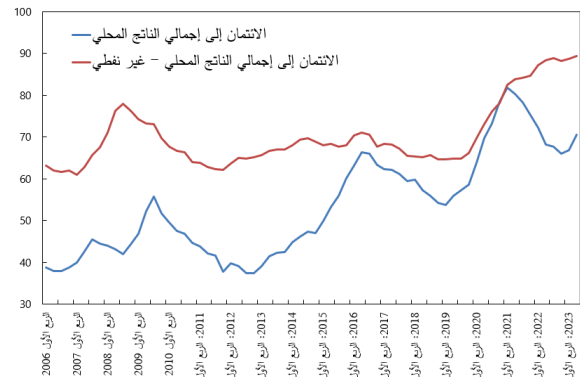
تعد نسبة خدمة الدين إلى الدخل مرتفعة في نسبة كبيرة من القروض العقارية الجديدة المقدمة من البنوك.^١

نصيب البنوك الثلاثة الكبرى من القروض العقارية الجديدة حسب نسبة خدمة الدين إلى الدخل
(%)



ارتفعت نسبة الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي إلى ما يقرب من ٩٠٪.

الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي
(%)



الشكل البياني ٩ - المملكة العربية السعودية: مواطن الضعف واسعة النطاق (تتمة)

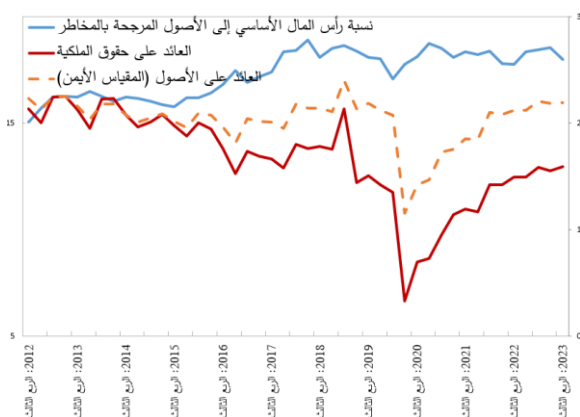
قامت البلدان التي اعتمدت مؤخرًا إطار الهامش الرأسمالي الموجب والمحاييد المطلوب لمواجهة التقلبات الدورية بتحديد نسبته بين ٠,٥٪ و ٢,٠٪^٢

البلدان التي اعتمدت إطار الهامش الرأسمالي الموجب والمحاييد المطلوب لمواجهة التقلبات الدورية (%)

أرمينيا	١,٥	لاتفيا	١,٠
أستراليا	١,٠	ليتوانيا	١,٠
الجمهورية التشيكية	١,٠	نيوزيلندا	١,٥
قبرص	٠,٥	هولندا	٢,٠
إستونيا	١,٠	سلوفينيا	١,٠
هونغ كونغ	١,٠	جنوب إفريقيا	١,٠
أيرلندا	١,٥	السويد	٢,٠
جورجيا	١,٠	المملكة المتحدة	٢,٠

تتمتع البنوك بالربحية وتمتلك هامش رأسمالية طوعية كبيرة تسهل تطبيق نسبة هامش رأس المال المطلوب لمواجهة التقلبات الدورية.

رأس المال والربحية بالقطاع المصرفي (%)



المصادر: البنك المركزي السعودي، والمعهد الملكي للمساكين القانونيين، وهيئة السوق المالية، ودراسة (Miettinen and Nier ٢٠٢٤)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ تقدم أكبر ثلاثة بنوك مجتمعة حوالي ٨٠٪ من القروض العقارية الجديدة.

^٢ في نيوزيلندا، من المقرر أن يدخل قرار إنشاء هامش رأسمالي لمواجهة التقلبات الدورية حيز التنفيذ في يوليو ٢٠٢٨.

الجدول ٤ - المملكة العربية السعودية: وسيط مقاييس السلامة الاحترازية الكلية القائمة على المقترض

الاقتصادات المتقدمة			بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية			الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان			الوسيط
الحد الأدنى	منتصف النطاق	الحد الأقصى	الحد الأدنى	منتصف النطاق	الحد الأقصى	الحد الأدنى	منتصف النطاق	الحد الأقصى	
٥٢,٥	٥٣,٧٥	٥٥	٤٠	٤٥,٧٥	٥٠	٣١,٥	٤٢	٥٠	الحد الأقصى لنسبة خدمة الدين إلى الدخل
٧٠	٨٠	٩٠	٧٥	٨٠	٨٥	٧٥	٨٠	٨٠	الحد الأقصى لنسبة القرض إلى القيمة

المصدر: قاعدة بيانات سياسات السلامة الاحترازية الكلية لدى صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح الجدول الحد الأقصى لنسبة خدمة الدين إلى الدخل والحد الأقصى لنسبة القرض إلى القيمة في البلدان التي تقوم بإبلاغ المقاييس القائمة على المقترض في المسح الذي أجراه صندوق النقد الدولي حول مقاييس السلامة الاحترازية الكلية في عام ٢٠٢١ باستخدام صافي الدخل في نسبة خدمة الدين إلى الدخل. ويشير الحد الأدنى إلى وسيط الحدود الدنيا لنطاق مقاييس السلامة الاحترازية الكلية القائمة على المقترض في البلدان المعنية، ويشير الحد الأقصى إلى وسيط الحدود القصوى لنطاق مقاييس السلامة الاحترازية الكلية القائمة على المقترض في البلدان المعنية. ويشير منتصف النطاق أيضا إلى وسيط النقطة الوسطى بين الحدود الدنيا والحدود القصوى في البلدان المعنية.

باء - الرقابة والتنظيم في القطاع المالي

٢٨ - يطبق البنك المركزي السعودي إطارا تنظيميا ورقابيا موحدًا على نظامه المختلط من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية التي تقدم أيضا منتجات إسلامية (النوافذ الإسلامية). ويستند الإطار إلى مبادئ بازل الأساسية للرقابة الفعالة، ويتضمن المعايير ذات الصلة من المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية. وقد أجرى فريق

تقييم القطاع المالي تقييماً على أساس مبادئ بازل الأساسية للرقابة الفعالة ومراجعة مركزة على أساس المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي.^٦

التقييم على أساس مبادئ بازل الأساسية للرقابة الفعالة

٢٩- في السنوات الأخيرة، تم تحقيق الكثير من التقدم في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للبنوك في المملكة، ويجري الإعداد لإجراء مزيد من التحسينات. وتشمل التحديثات التي أجريت مؤخراً نظام البنك المركزي السعودي (٢٠٢٠)، ونظام مكافحة غسل الأموال (٢٠١٧)، والقواعد التنظيمية المتعلقة بمعالجة المخاطر الناشئة مثل الاحتيال المالي والمخاطر السيبرانية. وتعترف السلطات استخدام مشروع نظام مراقبة البنوك الجديد لزيادة تعزيز الإطار. وانتهت المشاورات العامة بشأن مشروع النظام في أوائل عام ٢٠٢٣، حيث تنتظر السلطات في الآراء التقييمية التي وردت - وستثبت نتائج برنامج تقييم القطاع المالي فائدتها في إعداد الصيغة النهائية لمشروع النظام وزيادة اتساق الإطار مع مبادئ بازل الأساسية للرقابة الفعالة. وتجرى مراجعة وتحديث كافة القواعد التنظيمية المتعلقة بإطار تطوير السياسات المصرفية الذي وضعه البنك المركزي السعودي (٢٠٢١). ومن المهم تسريع هذه العمليات نظراً للتغيرات الكبيرة التي تشهدها بيئة التشغيل، والمعايير المحاسبية، ومعايير اتفاقية بازل ومبادئها التوجيهية، والممارسات الرقابية الدولية.

٣٠- إن مسؤولية البنك المركزي السعودي عن الرقابة المصرفية منصوص عليها بوضوح في النظام، رغم أن الحفاظ على أمن البنوك وسلامتها ليس تكليفاً صريحاً أو أساسياً. ويتمتع البنك المركزي السعودي بصلاحيات القيام بالعديد من الوظائف الرقابية ولكنه لا يتمتع حتى الآن بمجموعة كاملة من الصلاحيات، مثل: (١) معايرة الشروط الاحترازية والتقارير الرقابية بما يتناسب مع أنماط المخاطر والأهمية النظامية، و(٢) مراجعة ورفض وفرض الشروط الاحترازية المتعلقة بمقترحات نقل حصص الملكية والسيطرة الكبيرة في البنوك، و(٣) اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب وفرض العقوبات استناداً إلى تقدير الجهات الرقابية، قبل حدوث مخالفة قانونية أو تنظيمية، و(٤) الوصول إلى مجالس إدارات البنوك والمجموعات المصرفية وإداراتها وموظفيها وسجلاتها، و(٥) مراجعة أنشطة الشركات الأم والشركات المنتسبة للشركات الأم.

٣١- والمجال متاح لتعزيز الاستقلالية التشغيلية للبنك المركزي السعودي، وإطار المساءلة، والشفافية، والحماية القانونية. وتتضمن التحسينات الرئيسية تحديد المعايير المؤهلة للمحافظ ونواب المحافظ، وتحديد الأسباب التي تؤدي إلى عزلهم أثناء وجودهم في مناصبهم، وزيادة شفافية عملية تعيين وعزل المحافظ ونواب المحافظ وأعضاء مجلس إدارة البنك المركزي السعودي. ويشترط النظام حصول البنك المركزي السعودي على موافقة مسبقة من الوزير أو مجلس الوزراء في عدة مراحل من الرقابة المصرفية، كما يمنح الوزير، بموافقة مجلس الوزراء، صلاحية إعفاء البنوك من بعض أحكام النظام في ظروف استثنائية - وفي الحالتين، يتم الانتقال من الاستقلالية التشغيلية للبنك المركزي السعودي. وينبغي تعزيز الحماية القانونية للبنك المركزي السعودي وموظفيه، كما ينبغي توسيع نطاق هذه الحماية لتشمل موظفيه المتقاعدين ووكلائه.

٣٢- ومن شأن تعزيز الصلاحيات وتحديث القواعد التنظيمية، إلى جانب وضع المبادئ التوجيهية الداخلية، أن يساعد في تعزيز عمليات الترخيص، ونقل حصص الملكية والسيطرة الكبيرة، وعمليات الاستحواذ الكبرى من جانب البنوك. وإلى جانب

^٦ تضيف المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي بعض المعايير إلى العديد من مبادئ بازل الأساسية، وخمسة مبادئ أساسية إضافية، وهي: (١) معاملة حسابات الاستثمار مع المشاركة في الأرباح/أصحاب حسابات الاستثمار؛ و(٢) إطار الحوكمة الشرعية؛ و(٣) مخاطر الاستثمار في الأسهم؛ و(٤) مخاطر معدل العائد؛ و(٥) عمليات "النوافذ" الإسلامية.

الحصول على صلاحيات إضافية في تلك المجالات، فإن إضفاء الطابع الرسمي على عمليات التقييم - من خلال تضمين المعايير المعمول بها التي تأخذ في الاعتبار جميع العناصر المطلوبة بموجب مبادئ بازل الأساسية للرقابة الفعالة من خلال السياسات و/أو المبادئ التوجيهية الداخلية - من شأنه أن يساعد في تبسيط عملية المعالجة، وجعلها شاملة، وتعزيز العناية الواجبة، ووضع المعايير والأسس اللازمة لمراجعة ورفض وفرض شروط الترخيص و/أو الشروط الاحترازية. وبعض العناصر الأساسية التي يتعين مراعاتها صراحة في هذه العمليات تشمل تحديد الملاك المنتفعين والعناية الواجبة بشأنهم، وتقييم المخاطر التي يتعرض لها البنك والمجموعة المصرفية، وقدرة البنك المركزي السعودي على الرقابة واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، وإمكانية معالجة البنك والمجموعة المصرفية، وغيرها.

٣٣- ومن شأن تعزيز الصلاحيات أن يساعد أيضا في ضمان اتخاذ إجراءات تصحيحية وعقابية في الوقت المناسب. ويتمتع البنك المركزي السعودي أو الوزير أو مجلس الوزراء بسلطة اتخاذ إجراءات تصحيحية عندما يخالف أحد البنوك أي شرط من الشروط المنصوص عليها في النظام أو اللوائح، أو عندما يعتمد أحد البنوك سياسة قد تهدد مستويات الملاءة أو السيولة لديه. وينبغي توسيع نطاق هذه الصلاحيات لتشمل اتخاذ إجراءات تصحيحية وعقابية استنادا إلى تقدير الجهات الرقابية، قبل حدوث مخالفة تنظيمية أو قانونية أو لمواجهة ممارسات غير سليمة أو غير آمنة.

٣٤- وسيكون من المفيد مراجعة نطاق تطبيق المنهج القائم على المخاطر الذي يتبعه البنك المركزي السعودي منذ فترة طويلة. ويستخدم البنك المركزي السعودي منهجا قائما على المخاطر، وهو المنهج الذي يتجسد وينعكس في أنشطة ونطاق عمله الرقابي. ويركز تحديد المخاطر الرقابية، وتنفيذ الشروط الاحترازية، وإعداد التقارير الرقابية تركيزا كبيرا على المجموعة المصرفية، ويتعين زيادة التركيز على أمن وسلامة البنك الفردي، وتقييم المخاطر التي تتعرض لها كيانات المجموعة، وتأثيرها على تقييم المخاطر التي يتعرض لها البنك أو المجموعة المصرفية. وينبغي أن تتجه عمليات التفتيش الميداني التي يجريها البنك المركزي السعودي بشكل أكبر نحو الجوانب النوعية، بما في ذلك الحوكمة وثقافة المخاطر في البنوك، وأن يتم تحسينها من خلال إشراك المراقبين بشكل منهجي مع مجالس إدارة البنوك ولجان مجالس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة المستقلين، لمناقشتهم حول استراتيجية مجلس الإدارة ومناقشة عمليات الفحص الرقابية وعمليات التدقيق الخارجي وملف المخاطر في كل بنك.

٣٥- وتتسق معظم لوائح البنك المركزي السعودي من حيث الجوهر مع معايير اتفاقية بازل، ولكن هناك حاجة إلى إجراء تحسينات في بعض المجالات الرئيسية. وتعد بعض اللوائح أكثر تحفظا في بعض المجالات مقارنة بمعايير اتفاقية بازل (مثل نطاق الأصول السائلة عالية الجودة في نظام السيولة). ومع ذلك، ينبغي توسيع نطاق تعريف الشركات المنتسبة في قواعد الأطراف ذوي العلاقة، ووضع حدود للأطراف ذوي العلاقة في البنوك والكيانات المملوكة للحكومة ذات العلاقة بالمساهمين أصحاب الحصة المسيطرة. وتشمل اللوائح الرئيسية الأخرى التي يتعين تحديثها تلك المتعلقة بمخاطر التحويل والمخاطر القطرية، وإدارة المخاطر، وإدارة مخاطر أسعار الفائدة في محفظة القروض المصرفية، ومخاطر التشغيل. ونشجع البنك المركزي السعودي على تعزيز مراقبة التعرضات تجاه الكيانات الحكومية والكيانات التجارية المملوكة للحكومة - من منظور مخاطر التركيز - لأن هذه التعرضات معفاة من الحدود القصوى للتعرضات الكبيرة، كما أن حجم تعرضات البنوك تجاه هذه الكيانات كبير، ومن المتوقع نمو هذه التعرضات في إطار "رؤية ٢٠٣٠".

٣٦- ولفعالية التعاون والتنسيق دور مهم في المملكة العربية السعودية في ظل هيكل القطاع المصرفي. فهناك ثلاثة وعشرون بنكاً أجنبياً من ثمانية عشر بلداً حاصلة على ترخيص فتح فروع لها (منها ستة عشر بنكاً تعمل حالياً)، كما تدير البنوك السعودية فروعاً أو شركات تابعة لها في ثمان بلدان. ويمكن أن تكون الترتيبات الحالية أكثر شمولاً مع السلطات المحلية ذات

الصلة (بما في ذلك هيئة التأمين التي أنشئت مؤخرا) والجهات الرقابية الأجنبية، كما ينبغي توسيع نطاقها لتشمل بقية مناطق الاختصاص المحلية والمضيفة. والأهم من ذلك هو أن الترتيبات ينبغي أن تعزز تبادل البيانات والمعلومات بشكل منظم واستباقي، وليس تفاعليا كما هو الحال الآن.

التقييم على أساس المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي

٣٧- في المملكة العربية السعودية، يتم ضمان الامتثال للشرعية الإسلامية - العامل الأهم في الحفاظ على ثقة عملاء البنوك الإسلامية - من خلال إطار للحوكمة الشرعية يستند إلى نموذج لامركزي للجنة الشرعية. فلدى كل من البنوك والنوافذ الإسلامية لجان شرعية خاصة بها، وهي مسؤولة عن إصدار الفتاوى، أي الآراء الشرعية حول مختلف جوانب عمليات البنوك والموافقات الشرعية على منتجاتها وخدماتها. وتتمتع المملكة العربية السعودية بما يكفي من الموارد البشرية المطلوبة لضمان التشغيل الفعال لإطار الحوكمة الشرعية في قطاع البنوك الإسلامية، بما في ذلك توافر علماء الشريعة.

٣٨- ونظرا للبساطة النسبية التي تتسم بها المنتجات الإسلامية في البنوك السعودية، تكون الأهمية النسبية لبعض المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي منخفضة، وخاصة المبادئ المتعلقة بمعاملة حسابات الاستثمار مع المشاركة في الأرباح ومخاطر الاستثمار في الأسهم. ويتضمن الإطار التنظيمي الحالي للبنك المركزي السعودي أحكاما تتناول بعض المعايير الأساسية المتعلقة بحسابات الاستثمار مع المشاركة في الأرباح وعمليات النوافذ الإسلامية ومخاطر الاستثمار في الأسهم، رغم أنها لم تُنفذ بالكامل بعد.

٣٩- وتتسق الممارسات التنظيمية والرقابية فيما يتعلق بالحوكمة الشرعية مع المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي وينبغي مواصلة تعزيزها بالتوجيهات والإفصاحات الرقابية. وقد بدأ تطبيق لائحة البنك المركزي السعودي بشأن إطار الحوكمة الشرعية في الأول من يناير ٢٠٢٣، ويُجري البنك مراجعات رقابية دورية لمراقبة الامتثال وتأكيد. ويستخدم البنك المركزي السعودي مجموعة من الأدوات الرقابية تشمل عمليات التفتيش الدورية وعلى أساس الموضوعات، استنادا إلى إطار الرقابة القائم على المخاطر. وتتم كذلك مراجعة تقارير التفتيش المتعلقة بإطار الحوكمة الشرعية وإدارة مخاطر عدم الامتثال للشرعية الإسلامية، وتقديم أدلة على فعالية الرقابة من جانب البنك المركزي السعودي. واتساقا مع إطار الحوكمة الشرعية، ينبغي أن يضع البنك المركزي السعودي توجيهات رقابية لإدارة مخاطر السيولة في النوافذ الإسلامية بصورة مستقلة، بهدف منع أي تدخل محتمل بين المعاملات الإسلامية والتقليدية إلى جانب تعزيز الاتساق في ممارسات إدارة مخاطر السيولة من جانب النوافذ الإسلامية. ولتعزيز الشفافية وانضباط السوق، ينبغي أيضا تعزيز الإفصاحات المتعلقة بالركيزة الثالثة بما يتسق مع معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

٤٠- وينبغي أن يواصل البنك المركزي السعودي جهوده لضمان التنفيذ الفعال للوائح الصادرة مؤخرا. وعلى مدى الاثنى عشر شهرا الماضية، قام البنك المركزي السعودي بتحديث إطاره التنظيمي للخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال سلسلة من اللوائح المعززة التي تغطي بعض المعايير الرئيسية للمبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي. وسيكون من المهم أن يقدم البنك المركزي السعودي توجيهات رقابية للبنوك والنوافذ الإسلامية وأن يستحدث أدوات رقابية لتمكين مراقبيه من مراقبة وتأكيد التنفيذ الفعال لهذه القواعد التنظيمية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي على البنك المركزي السعودي ضمان التنفيذ الفعال للوائح المعززة المتعلقة بإدارة مخاطر الاستثمار في الأسهم، واللوائح المتعلقة بالواجبات الاستثمارية تجاه أصحاب حسابات الاستثمار وعمليات حساب كفاية رأس المال المتعلقة بتحويل مخاطر التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

جيم - النزاهة المالية

٤١ - ينبغي أن يواصل البنك المركزي السعودي تعزيز فعالية الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويفيد فهم المخاطر في تخصيص الموارد اللازمة للرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك المركزي السعودي. وقد زادت عمليات التفتيش المستهدفة في عام ٢٠٢٣، مما يشير إلى تحسن مراقبة البيانات المتعلقة بالمخاطر. ومع توسيع نطاق القطاع المالي وتنوعه، ينبغي أن تواصل السلطات تقييم المخاطر المتغيرة وإعطاء وزن مناسب للأنشطة المالية التي قد تنطوي على مخاطر أعلى. ومما ينبغي أن يساهم في تعزيز فعالية الرقابة إجراء عمليات تفتيش على أساس الموضوعات للتحقق من تنفيذ أهم إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء (مثل تلك المتعلقة بملكية الانتفاع والأشخاص المعرضين سياسياً) والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، إلى جانب فرض عقوبات في حالة عدم الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

دال - إدارة مخاطر السيولة النظامية

٤٢ - حققت السلطات تقدماً كبيراً في إدارة السيولة النظامية. وأدى تعزيز الانضباط المالي في فترات ارتفاع أسعار النفط إلى إضعاف الصلة بين السيولة الزائدة وأسعار النفط (الشكل البياني ١٠)؛ كما أدى تحسين الإطار التنظيمي لأسواق رأس المال إلى توسيع نطاق خيارات التمويل في البنوك؛ وتم تطبيق نسبة تغطية السيولة/ نسبة صافي التمويل المستقر المنصوص عليهما في اتفاقية بازل الثالثة؛ كما تم تحسين أدوات إدارة السيولة وإطار التنبؤ لدى البنك المركزي السعودي. وتتيح منهجية سعر الفائدة السائد بين البنوك السعودية في صيغتها المعززة (التي تحد من الحاجة إلى تقدير الخبراء) سعراً مرجعياً سوقياً يعكس صورة أكثر وضوحاً عن أوضاع سوق النقد؛ كما تم إنشاء سوق أكثر فعالية لعمليات إعادة الشراء المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتعزيز الإقراض المضمون بين البنوك - وكلاهما يساعد على احتواء تقلبات أسعار سوق المعاملات بين البنوك.

٤٣ - ورغم أن إطار إدارة السيولة لدى البنك المركزي السعودي قد أثبت فعاليته، يوصى بإدخال التحسينات التالية عليه:

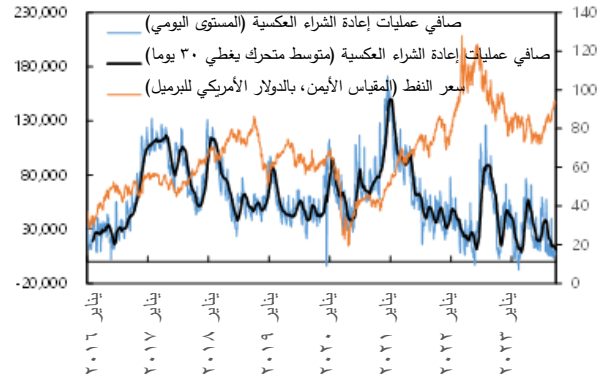
- تحسين إطار الاحتياطي الإلزامي لتشجيع البنوك على استخدامه في إدارة السيولة. وتحقيق الاتساق بين فترات الاحتفاظ بالاحتياطي الإلزامي وجدول اجتماعات لجنة السوق المفتوحة التابعة للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.
- تحسين إطار الضمانات المستخدمة في عمليات السوق المفتوحة. ولمراعاة مخاطر السوق - ودعم الاستكشاف الفعال لأسعار السوق - ينبغي على البنك المركزي السعودي تطبيق خصومات من قيمة الضمانات المؤهلة على أساس آجال الاستحقاق، والتحول تدريجياً نحو التقييم حسب سعر السوق. ومع نضوج السوق، يمكن للبنك المركزي السعودي النظر في إدراج سندات الدين الخاص (مثل سندات الشركات، وسندات الدين المضمونة برهن عقاري، والسندات المغطاة) كضمانات مؤهلة في أوقات الأزمات، مع مراعاة شروط الجودة الصارمة.
- مواصلة استخدام الأدوات القائمة على السوق. في عام ٢٠٢٢، تم تخفيف ضغوط السيولة من خلال ضخ ودائع غير مضمونة من البنك المركزي السعودي وإعادة تدوير أموال وزارة المالية. ولكن بدءاً من عام ٢٠٢٣، يتم طرح الودائع الحكومية في مزادات بأسعار فائدة متغيرة، حيث يعمل البنك المركزي السعودي كوكيل للحكومة.
- تحسين التنبؤ بالسيولة. سينطوي هذا على تحسين الترتيبات المؤسسية مع الكيانات الحكومية لزيادة دقة التنبؤ بالتدفقات المرتبطة بالحكومة، والتي تعد المحرك الأساسي لتقلبات السيولة.

الشكل البياني ١٠ - المملكة العربية السعودية: السيولة النظامية، والاحتياطي الإلزامي، وإطار الضمانات

ضعفت الصلة بين السيولة الزائدة وأسعار النفط، ولكن التقلبات لا تزال قائمة.^١ تم تخفيف أزميتي سيولة في عام ٢٠٢٢ عن طريق العمليات المخصصة التي نفذها البنك المركزي السعودي.

صافي السيولة الزائدة
(ملايين الريالات السعودية)

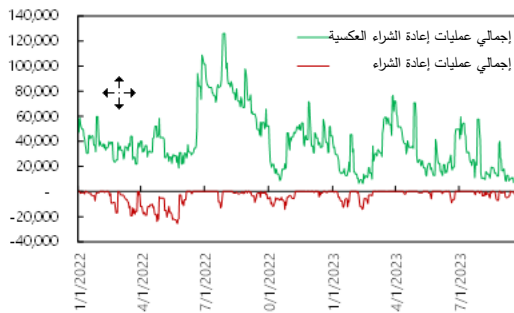
سعر الفائدة السائد بين البنوك السعودية والفرق بين سعر الفائدة السائد بين البنوك السعودية وسعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (%)



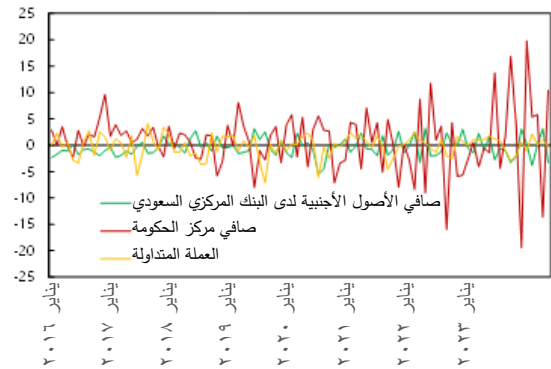
يشير الحجم الكبير لإجمالي عمليات إعادة الشراء المعاكسة مقابل إجمالي عمليات إعادة الشراء في نفس اليوم إلى عدم كفاءة سوق المعاملات بين البنوك والحاجة إلى مواصلة تشجيع تداول عمليات إعادة الشراء بين البنوك.

ترجع تقلبات السيولة في الأساس إلى التغيرات في مركز الحكومة الصافي، مما يؤكد ضرورة زيادة دقة التنبؤ بالتدفقات المرتبطة بالحكومة.

مستوى الاستفادة اليومي للبنوك من تسهيلات إعادة التمويل
(ملايين الريالات السعودية)



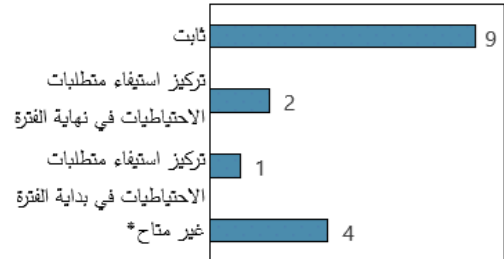
التغير الشهري % في عوامل السيولة المستقلة
(التغير % على أساس شهري مقارن)



يتم تسعير الأصول الحالية المستخدمة كضمانات مؤهلة لعمليات السوق المفتوحة بالقيمة الاسمية مع تطبيق خصم موحد من قيمة الضمانات عبر آجال الاستحقاق المتبقية.

في مسح أجري في إطار برنامج تقييم القطاع المالي، أشارت ثلاثة بنوك فقط إلى الاستخدام الفعال لإطار احتساب متوسط الاحتياطيات.^٢

نمط استيفاء متطلبات الاحتياطيات
(عدد البنوك التجارية، الإجمالي = ١٦)



الأوراق المالية المستوفية للشروط	آجال الاستحقاق الأصلية	نسبة الخصم من قيمة الضمان
أذون الخزانة الصادرة عن البنك المركزي السعودي	جميع آجال الاستحقاق (أسبوع/ ٤ أسابيع/ ١٣ أسبوع/ ٢٦ أسبوع/ ٥٢ أسبوع)	٢٪ من القيمة الاسمية
الصكوك الحكومية	جميع آجال الاستحقاق (٥ سنوات - ٣٠ سنة)	٢٪ من القيمة الاسمية
سندات التتمية الحكومية	جميع آجال الاستحقاق (سنتان/ ٣ سنوات/ ٥ سنوات/ ٧ سنوات/ ١٠ سنوات)	٢٪ من القيمة الاسمية
المرايحة	جميع آجال الاستحقاق	٢٪ من القيمة الاسمية
السندات المضمونة من الحكومة	جميع آجال الاستحقاق	١٠٪ من القيمة الاسمية

المصادر: البنك المركزي السعودي، ومسح البنوك التجارية في إطار برنامج تقييم القطاع المالي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ يتم قياس صافي السيولة الزائدة عن طريق صافي عمليات إعادة الشراء المعاكسة (إجمالي عمليات إعادة الشراء المعاكسة - إجمالي عمليات إعادة الشراء).
^٢ لا تتوافر بيانات عن مستويات الاحتياطي الإلزامي يوميا (لا يشترط البنك المركزي السعودي ذلك). "غير متاح" تمثل البنوك التي لم تقدم إجابة صريحة (أكدت فقط على متطلبات البنك المركزي السعودي في هذا الشأن)، وتشير إلى أن هذه البنوك ربما لا تكون على دراية كاملة بالمنافع المحتملة للالتزام بهذه المتطلبات.

٤٤ - ويعمل التطوير المستمر لسوق المعاملات بين البنوك وسوق السندات على دعم تخفيف المخاطر. فرغم وجود سوق لعمليات إعادة الشراء المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بين البنوك، هناك بعض المعوقات الفنية التي يتعين معالجتها (مراعاة تزامن المواعيد النهائية للتسليم والدفع، وخفض الرسوم). وتتمتع السوق بالقدرة على النمو والعمل كأداة إضافية لامتصاص صدمات السيولة - من خلال تسهيل إدارة البنوك لمخاطر الطرف المقابل. ولدعم الجهود الجارية لتطوير خيارات التمويل طويل الأجل، يمكن للسلطات النظر، على المدى المتوسط، في الأهلية المحتملة لسندات الدين الخاص عالية الجودة في عمليات السوق المفتوحة.

شبكة الأمان المالي

ألف - المعالجة والتأمين على الودائع

٤٥ - حققت السلطات تقدماً جيداً في تطوير الإطار القانوني لمعالجة البنوك، ونشجعها على مواصلة إجراء مزيد من الإصلاحات لضمان تنفيذه بشكل فعال. إن نظام معالجة المنشآت المالية المهمة، الصادر عام ٢٠٢٠، يغطي المنشآت المالية المهمة الخاضعة لرقابة البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية. ورغم أن نظام معالجة المنشآت المالية المهمة يقدم إطاراً للمعالجة يتضمن أغلب عناصر نظام المعالجة الفعال^٧، ستعتمد فعاليته على وضع إطار تصفية خاص بالبنوك، وتوفير محفزات للمعالجة في المستقبل، وتمكين البنك المركزي السعودي من تكليف البنوك بإزالة الحواجز التي تحول دون إمكانية المعالجة. وينبغي أيضاً تعديل النظام لتغطية جميع البنوك صراحة (المهمة وغير المهمة). إن إنشاء هيئة تأمين جديدة في أواخر عام ٢٠٢٣ يتطلب إجراء تعديلات قانونية لإعادة قطاع التأمين إلى نطاق القانون. وقد قام البنك المركزي السعودي بالفعل بصياغة أحكام قانونية بشأن التسلسل الهرمي للمطالبات في حالة تصفية البنوك، وهو ما يعد خطوة أولى جيدة على مسار الإصلاحات. ويعمل البنك المركزي السعودي على إعداد مشروع لوضع وتنفيذ إطار إدارة الأزمات (CMFDIP) يهدف إلى جعل وظيفة شبكة الأمان متسقة مع أفضل الممارسات الدولية خلال ثلاث سنوات.

٤٦ - وينبغي الانتهاء من مشروع اللائحة التنفيذية - التي أعدها البنك المركزي السعودي بالفعل - واعتمادها، وإعداد منهجية لتحديد المؤسسات المالية المؤثرة على النظام في وقت المعالجة. فنظام المنشآت المالية المهمة عام للغاية، وهناك حاجة إلى اللائحة قبل أن يتمكن البنك المركزي السعودي من استخدام الصلاحيات والأدوات المتاحة. وكان مشروع اللائحة الذي تم إطلاع فريق تقييم القطاع المالي عليه متسقاً بشكل عام مع أفضل الممارسات، ولكن يمكن مواصلة تعزيزه فيما يتعلق بمنح أفضلية للمودعين، وسداد تمويل المعالجة - سواء تم تقديمه عن طريق صندوق للمعالجة أو الحكومة - قبل المساهمين، والسماح بملكية أكبر للبنوك المؤقتة (إلى جانب البنك المركزي السعودي). ولحين مراجعة نظام المنشآت المالية المهمة لتغطية جميع البنوك صراحة، ينبغي اعتماد منهجية لتحديد المنشآت المالية المهمة في وقت المعالجة.

٤٧ - ويقوم البنك المركزي السعودي بوظائف الرقابة على البنوك، والمعالجة، والتأمين على الودائع، وصندوق المعالجة بمجرد إنشائه. ورغم أن هذا يتيح العديد من أوجه التضافر وقد يكون مبرراً في المراحل الأولى من نشاط وظيفة المعالجة، يدرك البنك المركزي السعودي بحق أن هذا قد ينشأ عنه تضارب في المصالح، وأن هناك حاجة - على المدى المتوسط - إلى

^٧ الموصفات الأساسية لنظم التسوية الفعالة للمؤسسات المالية المؤثرة على النظام المالي " الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي.

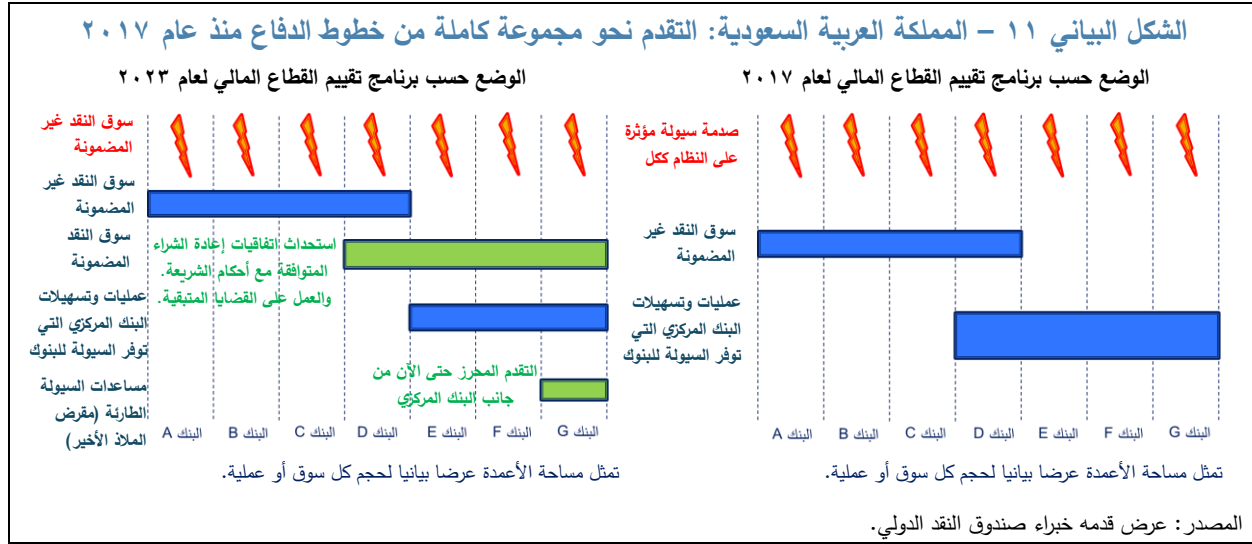
الاستقلالية التشغيلية لكل وظيفة. وينبغي أن يكون لسلطتي المعالجة والرقابة تسلسل إداري مختلف عن المستويات الأعلى في البنك المركزي السعودي، وينبغي أن تتمتع وظيفة التأمين على الودائع باستقلالية تشغيلية واستقلالية في الميزانية. ويتم التنسيق بين الهيئات من خلال اللجنة الوطنية للاستقرار المالي، التي ينبغي أن تُمنح تفويضا واضحا فيما يتعلق بمنع الأزمات وإدارتها.

٤٨ - وينبغي أن ينتهي البنك المركزي السعودي من هيكلة قسم معالجة المنشآت المالية المهمة وتزويده بالعاملين وأن يبدأ في تخطيط المعالجة. ويتضمن العمل الجديد تحديد استراتيجيات المعالجة لكل مؤسسة مالية مؤثرة على النظام ووضع أدلة وكتيبات المعالجة التي تحدد الخطوات والمسؤوليات، والتنسيق اللازم أثناء تخطيط المعالجة، وتقييم إمكانية المعالجة، والمعالجة. وينبغي تكليف وظيفة المراقبة في البنك المركزي السعودي بمراجعة خطط الاستعادة التي أرسلتها جميع البنوك المؤثرة على النظام المالي المحلي في عام ٢٠٢٣.

٤٩ - ويعمل البنك المركزي السعودي على وضع إطار قانوني لصندوق حماية المودعين. وقد بدأت وظيفة التأمين على الودائع في تحصيل أقساط التأمين من القطاع منذ عام ٢٠١٦، ولكن لم يتم تفعيلها بعد. ويُتوقع وضع إطار جديد لصندوق حماية المودعين بموجب مشروع وضع وتنفيذ إطار إدارة الأزمات.

باء - مساعدات السيولة الطارئة

٥٠ - أشارت مناقشات فريق برنامج تقييم القطاع المالي مع البنك المركزي السعودي إلى تحقيق تقدم جيد في تصميم إطار لمساعدات السيولة الطارئة (الشكل البياني ١١). ويوفر نظام البنك المركزي السعودي أساسا قانونيا عاما للغاية لإطار مساعدات السيولة الطارئة، مما يترك مجالا كبيرا أمام البنك المركزي السعودي لتصميم إطار سليم وفعال لمساعدات السيولة الطارئة. ورغم أنه لم يتسن الاطلاع على مشروع لائحة مساعدات السيولة الطارئة أثناء بعثة برنامج تقييم القطاع المالي ذات الصلة، فإن المناقشات الفنية مع خبراء البنك المركزي السعودي تشير إلى قيام البنك المركزي بعمل بحثي كبير، بما في ذلك تقييم سياساته الرئيسية الأخرى المتعلقة بمساعدات السيولة الطارئة. ولتحديد الحوافز المناسبة وإدارة توقعات جميع الوكلاء الاقتصاديين، ينبغي أن ينشر البنك المركزي السعودي لائحة مساعدات السيولة الطارئة بمجرد أن تصبح جاهزة. وينبغي أن تحدد اللائحة كافة المتطلبات (مثل الملاءة، والطابع التقديري، والاستخدام كملاذ أخير فقط، والضمان الكامل، والشروط) والمعايير (سعر الفائدة المرتفع، وأجل الاستحقاق القصير). وهناك حاجة أيضا إلى إجراءات داخلية لمساعدات السيولة الطارئة، تشمل سياسات الضمانات والتنظيم الداخلي. وينبغي تفعيل الإطار من خلال عمليات المحاكاة والاختبارات الداخلية التي تشمل البنوك، وخاصة من خلال التجهيز المسبق للضمانات.



٥١- وينبغي على البنك المركزي السعودي ووزارة المالية اعتماد مذكرة تفاهم تحدد حالات تبادل المعلومات واستخدام الضمانات الحكومية من أجل استخدام مساعدات السيولة الطارئة في المعالجة وغيره من السيناريوهات بالغة الأهمية. وينبغي أن تحدد مذكرة التفاهم الشروط التي تستلزم استخدام الضمانات الحكومية، مثل عدم اليقين بشأن الملاءة، أو عدم اليقين بشأن قدرة البنك على تقديم ضمانات كافية للحصول على مساعدات السيولة الطارئة، أو المعالجة المستمرة مع وضوح إمكانية تمتع البنك بالملاءة وامتلاك مقومات البقاء في الأمد القريب. وينبغي أن تنعكس هذه الشروط في مذكرة التفاهم وقد تستلزم أيضاً إدخال تعديلات على الإطار القانوني الحالي.

تطوير القطاع المالي

٥٢- لدعم كفاءة وفعالية البصمة الكبيرة للحكومة السعودية في الاقتصاد والقطاع المالي، هناك حاجة قوية لإجراء مراجعة استراتيجية لدور تمويل التنمية. وتستخدم السلطات مجموعة من الآليات لتوجيه الأموال العامة إلى المستخدمين النهائيين، بما يتسق مع رؤية ٢٠٣٠. وقد يؤدي ذلك إلى إعاقة تطوير القطاع المالي، وهناك فرص لتحويل الدور المباشر الذي تضطلع به الدولة في هذا الصدد إلى دور أكثر تحفيزاً، بما في ذلك من خلال التحول إلى التمويل بالجملة وتمويل رأس المال المخاطر. وستحدد المراجعة فجوات السوق والتمويل وتساعد في وضع رؤية شاملة لدور الدولة في القطاع المالي لتحقيق أهداف التنمية الرئيسية. ونظراً للبصمة الكبيرة لصندوق الاستثمارات العامة في القطاع المالي، ينبغي إدراجه في المراجعة الاستراتيجية. ويتعين على صندوق التنمية الوطني تعزيز الشفافية وإطار مراقبة الأداء بشكل كبير للتوجه نحو تحقيق طموحاته في الحصول على تصنيف ائتماني وإصدار الأوراق المالية في نهاية المطاف. وهناك فرص لتبسيط المهام ومواءمة الوظائف بين الصناديق التي تتعامل مع السوق للحد من أوجه التداخل وتعزيز الكفاءة. وللمساعدة في تصميم الحوافز للصناديق التي تتعامل مع السوق، نحث صندوق التنمية الوطني أيضاً على معاملة الصناديق التي تؤدي وظائف شبه حكومية متعلقة بتحقيق المسؤوليات الاجتماعية معاملة منفصلة.

٥٣- ورغم تزايد فرص حصول الشركات على التمويل، لا تزال هناك فجوات كبيرة في المنشآت الأصغر حجماً، مما يستدعي إجراء تغييرات على برامج تمويل التنمية ومواصلة بناء القدرات. إن البنوك هي المصدر الرئيسي للائتمان، وتمثل قروض المنشآت متناهية الصغر والصغيرة ٠,٧٪ و ٢,٥٪ فقط من مجموع المحفظة الائتمانية للبنوك، على الترتيب. وتظل البيانات

الموثوقة من التحديات الرئيسية أمام السياسات المستتيرة. ويتعين على الأطراف المعنية جمع وإبلاغ البيانات المتعلقة بالمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشكل منهجي، واستهداف المنشآت متناهية الصغر والصغيرة صراحة، بما في ذلك منشآت الأعمال التي تملكها أو تديرها النساء. ولدعم الاستهداف الأفضل، تجدر مراجعة التعاريف الحالية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة - والتي تشمل منشآت كبيرة نسبياً. ويمكن تعزيز فعالية برنامج ضمان التمويل "كفالة" والصناديق التابعة لصندوق التنمية الوطني ذات الصلة من خلال تحسين تصميمها (على سبيل المثال، ضمانات المحفظة، والتحول إلى نموذج التمويل بالجملة) والاستهداف (على سبيل المثال، لخدمة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي لا تحصل بالفعل على التمويل)، وجذب البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية بشكل أكثر فعالية.

٥٤- ومن شأن تطوير سوق سندات دين الشركات أن يساعد في تنويع التمويل. ولدعم تطوير السوق، نحث السلطات على إنشاء سوق للمستثمرين المؤهلين حيث يمكن تداول سندات الطرح الخاص بحرية وتعزيز نظام المقاصة والتسوية لدعم الصفقات المتفاوض عليها خارج منصة التداول الرسمية. وينبغي تكليف مركز لحفظ بيانات التداول بجمع معلومات عن جميع المعاملات خارج المنصة الرسمية في الوقت المناسب لتعزيز الشفافية، كما يمكنه تقديم خدمات التسعير للسندات المتداولة على نطاق ضيق استناداً إلى نموذج معتمد من هيئة السوق المالية. ومن شأن الإصلاحات التي يشهدها صندوق التنمية الوطني حالياً أن تسمح له في نهاية المطاف ببيع سندات في الأسواق والحد تدريجياً من الاعتماد على التمويل العام. وهناك أيضاً فرص لطرح السندات المغطاة أو سندات الدين المضمونة برهن عقاري لتنويع مصادر تمويل البنوك وتحسين مركز السيولة لديها.

٥٥- وتعد البنية التحتية للمدفوعات في السعودية شاملة ومتطورة إلى حد كبير، وقد تم إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي مؤخراً. وتقوم "المدفوعات السعودية" - وهي شركة تشغيل نظم المدفوعات - بتشغيل: (١) نظام بطاقات "مدى"، الذي يدعم معالجة معاملات بطاقات الخصم المباشر المحلية والبطاقات التابعة لشبكات الدفع الدولية؛ و(٢) نظام المدفوعات الفورية "سريع"؛ و(٣) نظام "سداد" لدفع الفواتير. وتتم تسوية معاملات جميع الأنظمة في نظام التسوية الإجمالية الآنية الذي أطلقه البنك المركزي السعودي، والذي يُستخدم أيضاً في المدفوعات كبيرة ومنخفضة القيمة بين البنوك. وسعى إلى جعل الرقابة متسقة مع الممارسات والمعايير الدولية الجيدة، عمل نظام المدفوعات وخدماتها الصادر عام ٢٠٢١ ولائحته التنفيذية الصادرة في يونيو ٢٠٢٣ على توسيع نطاق الرقابة في البنك المركزي السعودي لتشمل جميع أنظمة المدفوعات ومشغليها، وجميع خدمات المدفوعات ومقدميها. ويوصى البنك المركزي السعودي بمراجعة إطار الرقابة على المدفوعات حتى يعكس أحدث التطورات القانونية والتنظيمية، ويتضمن معايير محددة لأنظمة وخدمات الدفع المختلفة، ويضع جدولاً زمنياً للتقييمات الرقابية والمستقلة. وسيوفر ذلك عملية رقابية أكثر شمولاً وشفافية، مما يشجع على وجود بيئة مدفوعات مبتكرة وشاملة للجميع. وينبغي على البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية أيضاً ضمان قيام جميع كيانات البنية التحتية للسوق المالية بنشر الإفصاحات التزاماً بالمبادئ التي وضعتها المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) للبنى التحتية للأسواق المالية.

٥٦- وينبغي أن يعطي البنك المركزي السعودي الأولوية لتقييم الأثر المالي لمخاطر المناخ على القطاع المصرفي للاسترشاد به في وضع منهج رقابي قائم على الأدلة. وقد شرع البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية في جهود إدارة المخاطر المناخية، وتسهيل التنسيق الوطني مع القطاع المالي، وإعداد استراتيجية مؤسسية بشأن المخاطر المناخية والاستدامة. وبعد الانتهاء من ذلك، ينبغي أن تكشف السلطات عن استراتيجيتها لحشد القطاع المالي وتوضيح المسار القادم. كذلك فإن تعريف المبادئ التوجيهية الرقابية، الذي يجري وضعه حالياً مع البنك المركزي السعودي، ينبغي أن يتسق تماماً مع مبادئ بازل بشأن المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ، وأن يبحث في دمج منهج احترازي في خطط التحول. ويهدف هذا الدمج إلى تعزيز إدارة

مخاطر التحول مع تعبئة الموارد المالية اللازمة للتحول إلى اقتصاد منخفض الكربون، بما يتسق مع هدف المملكة المتمثل في تنويع اقتصادها بعيداً عن النفط.

آراء السلطات

٥٧- تلتزم المملكة العربية السعودية التزاماً قوياً ببرنامج تقييم القطاع المالي والرؤى التي يقدمها للقطاع المالي السعودي. ورحبت السلطات باعتراف فريق برنامج تقييم القطاع المالي بالتقدم الملموس الذي تحقق منذ عام ٢٠١٧.

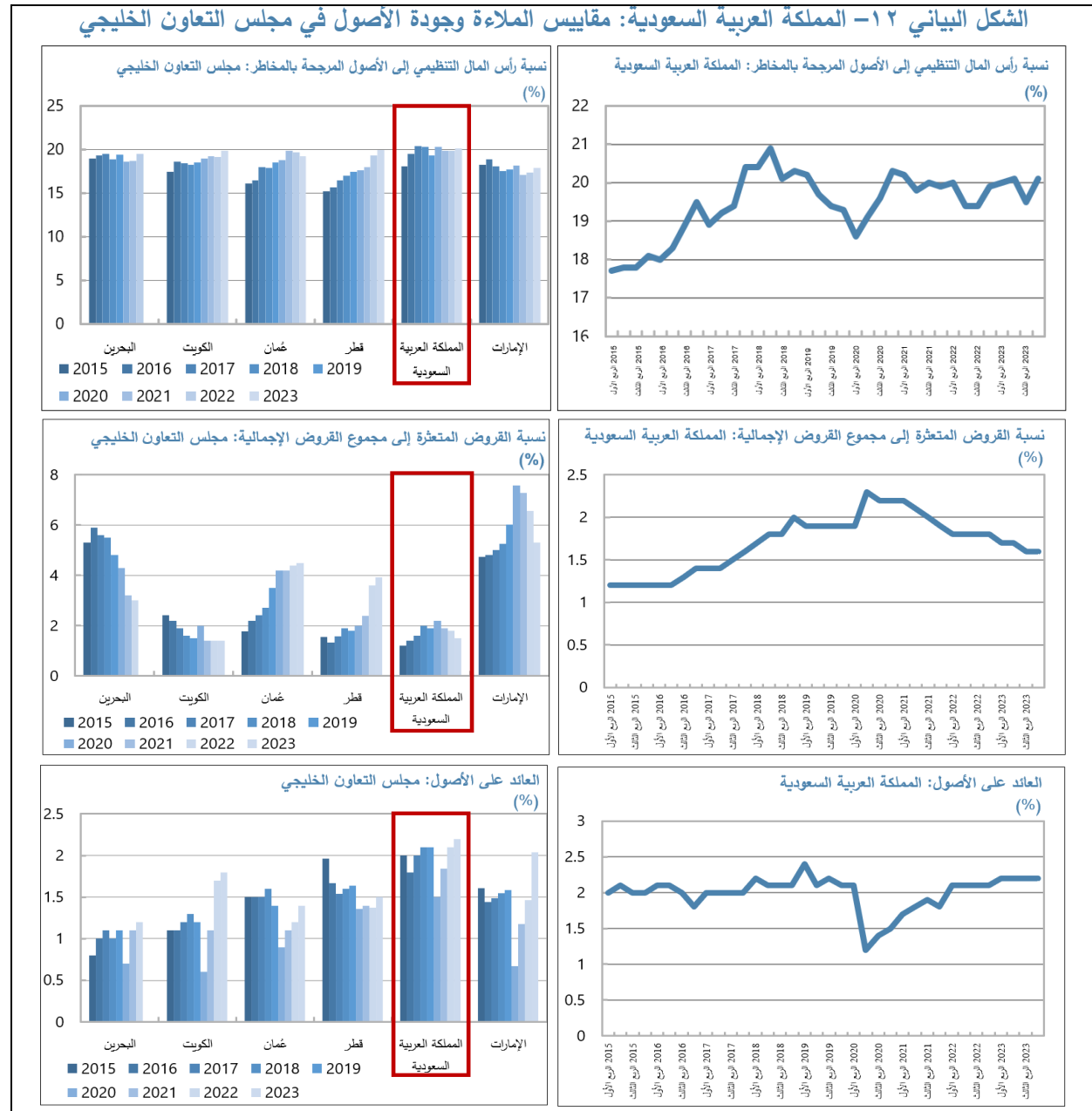
٥٨- ووافقت السلطات على تقييم المخاطر النظامية، والذي يشير إلى أن البنوك تتمتع بالصلافة في مواجهة مجموعة واسعة من الصدمات الحادة التي تتعرض لها الملائة والسيولة. وأشارت إلى أن توصيات برنامج تقييم القطاع المالي ستكون مفيدة في الوقت الذي يعمل فيه البنك المركزي السعودي على التوسع في مجموعة أدوات تقييم المخاطر التي يستخدمها، وأقرت بأهمية معالجة الفجوات الملموسة في البيانات لضمان فعالية الأدوات.

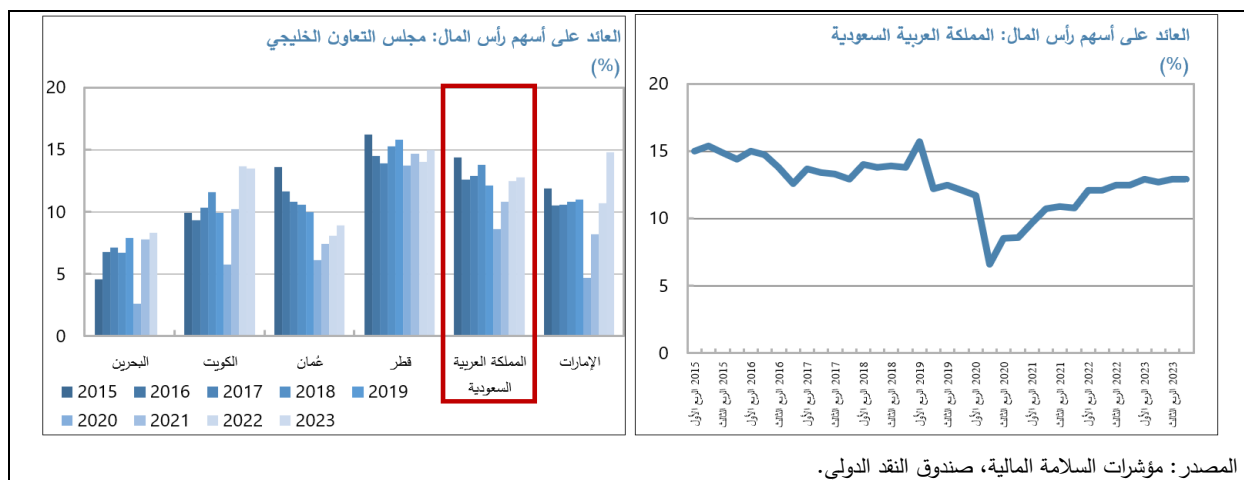
٥٩- ورحبت السلطات بتأكيد برنامج تقييم القطاع المالي على حسن أداء الإطار المؤسسي لسياسة السلامة الاحترازية الكلية ومجموعة أدوات سياسة السلامة الاحترازية الكلية المصممة بدقة. وأشارت إلى توصيات برنامج تقييم القطاع المالي المتعلقة بالحدود التنظيمية الاحترازية الكلية وإطار مراقبة المخاطر وتحديد الأدوات الاحترازية، ولكنها رأت أن هذه الأدوات كان يمكن تصميمها على نحو أنسب للظرف الراهن وعوامل تخفيف المخاطر الناشئة عن قوة هوامش الأمان المالية. وأكدت السلطات على التقدم المستمر الذي حققه صندوق التنمية الوطني في تحسين تركيز وفعالية صناديق التنمية، مشيرة إلى أن أنشطتها لا ينشأ عنها مخاطر على الاستقرار المالي في الوقت الحاضر، وأشارت إلى أنه يمكن النظر في وضع صندوق التنمية الوطني تحت رقابة احترازية مستقلة بمجرد استكمال هذه الإصلاحات. وتطبق الصناديق معايير المحاسبة الدولية وتستعد لاستئناف إبلاغ النتائج المالية بصورة منتظمة.

٦٠- ويشير فريق برنامج تقييم القطاع المالي إلى العديد من الإنجازات في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للبنوك. ومع ذلك، أشارت السلطات إلى أن التقييم القائم على مبادئ بازل الأساسية ينبغي أن يعكس بشكل أفضل مواطن القوة وأداء المنهج الرقابي والممارسة الفعلية للبنك المركزي السعودي، والخطوات اللازمة لتعزيز الاستقلالية التشغيلية للبنك المركزي السعودي. وتشير السلطات إلى ما تحقق من تقدم كبير في تعزيز الإشراف الرقابي الذي يمارسه البنك المركزي السعودي وأدائه، ومشروع نظام مراقبة البنوك الجديد، الذي يُتوقع رفعه إلى السلطات التشريعية للموافقة عليه في عام ٢٠٢٤، وجعل الإطار أكثر اتساقاً مع أفضل المعايير الدولية. ورحبت السلطات بتأكيد برنامج تقييم القطاع المالي على الاتساق الكبير للإطار التنظيمي مع المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي.

٦١- ورأت السلطات أن النتائج والتوصيات المتعلقة بإدارة السيولة النظامية وإدارة الأزمات وشبكات الأمان مفيدة. ورحبت باعتراف فريق برنامج تقييم القطاع المالي بالتقدم الكبير في إدارة السيولة النظامية، والتقدم في وضع الأطر القانونية لمساعدات السيولة الطارئة ومعالجة المؤسسات المالية المؤثرة على النظام المالي. وأشارت إلى أن البنك المركزي السعودي يتمتع بسلطة تصنيف أي بنك كبنك مؤثر على النظام المالي في أي وقت، بما في ذلك في وقت الإخفاق، وذكرت أن هذا من شأنه أن يحد من أحد القيود الرئيسية المتصورة على المنشآت المالية المهمة والتي كشف عنها برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١٧. وأشارت

إلى مشروع وضع وتنفيذ إطار إدارة الأزمات، الذي يهدف إلى تحقيق الاتساق الكامل مع أفضل الممارسات الدولية خلال ثلاث سنوات.

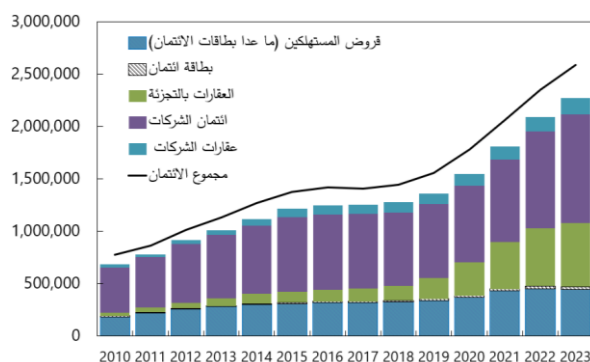




الشكل البياني ١٣ - المملكة العربية السعودية: تكوين أصول البنوك التجارية

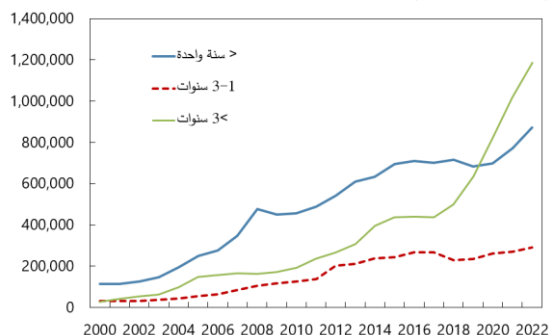
ائتمان الشركات هو أكبر شريحة في محفظة الائتمان. وكان التمويل العقاري للأفراد ضئيلاً للغاية حتى سنوات قليلة ماضية، لكنه الآن واحداً من أكبر الشرائح...

تكوين محفظة الائتمان
(مليون ريال سعودي)



في ظل نمو محفظة القروض العقارية للأفراد، ارتفع متوسط أجل استحقاق الائتمان المصرفي في السنوات الأخيرة.

الائتمان المصرفي حسب أجل الاستحقاق
(مليون ريال سعودي)

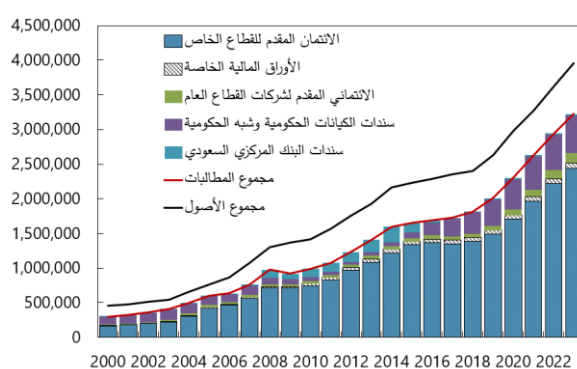


أنشطة العقارات (بما فيها قروض العقارات التجارية) والإنشاءات من أكبر القطاعات في محفظة الشركات لدى البنوك^١

محافظ الشركات لدى البنوك حسب القطاع
(مليون ريال سعودي، نهاية ٢٠٢٣)

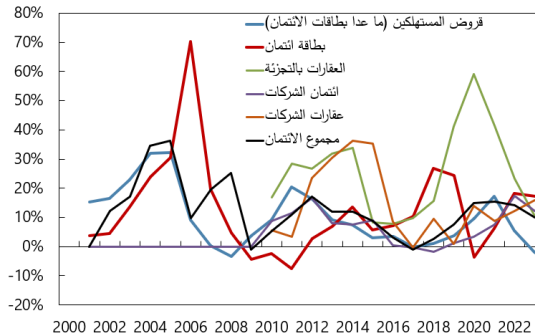
معظم الأصول المصرفية يتكون من ائتمان ممنوح للقطاع الخاص وأوراق مالية عامة.

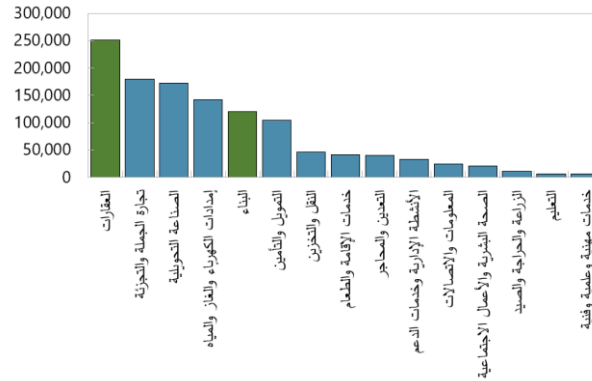
تكوين مطالبات البنوك
(مليون ريال سعودي)



...حيث نما بوتيرة سريعة للغاية، ولا سيما في عام ٢٠٢٠.

معدل نمو الائتمان المصرفي، حسب الشريحة (%)





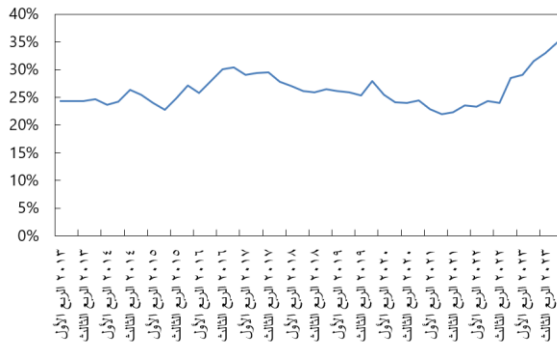
المصدر: مؤسسة Haver.

^١ شريحة العقارات تتضمن قروض العقارات التجارية.

الشكل البياني ١٤ - المملكة العربية السعودية: تكوين خصوم البنوك التجارية

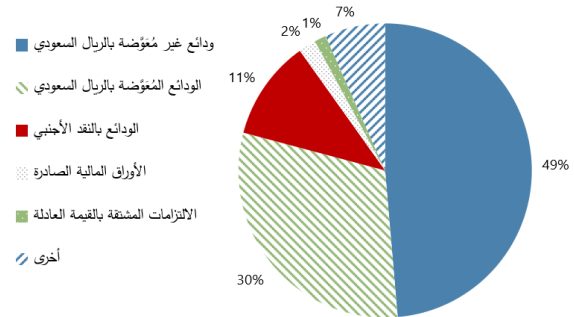
في سياق من ارتفاع أسعار الفائدة، حدث تحول من الودائع تحت الطلب إلى الودائع لأجل.

نسبة الودائع لأجل والودائع الامتارية إلى مجموع الودائع (%)



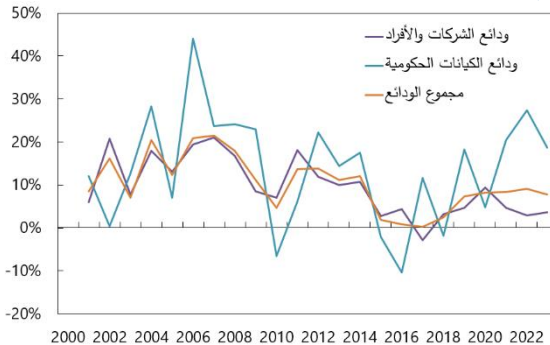
معظم تمويل البنوك يأتي من الودائع، كثير منها بدون فائدة تعويضية.

تكوين الخصوم المصرفية المدة للفائدة، الربع الثاني من ٢٠٢٣ (%)



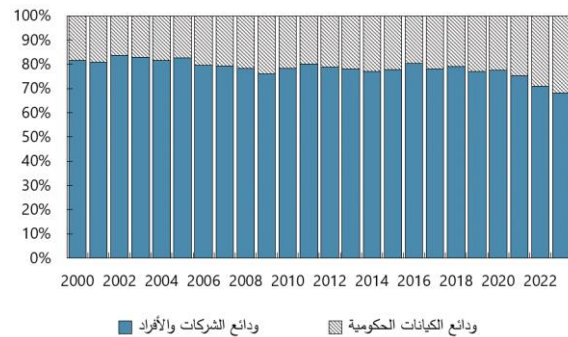
...وأخذت تتزايد بوتيرة أسرع من ودائع القطاع الخاص.

نمو الودائع المصرفية (%)



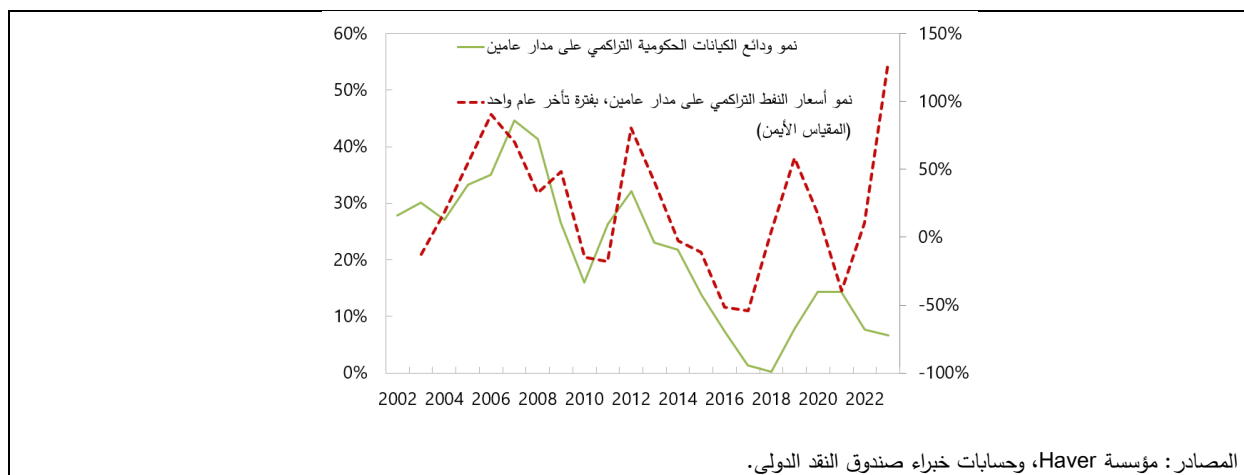
ودائع الكيانات العامة تشكل ما يزيد على ربع مجموع ودائع البنوك...

تكوين الودائع المصرفية



ودائع الحكومة ظلت تاريخياً مرتبطة ارتباطاً قوياً بأسعار النفط، وإن كان يبدو أن علاقة الارتباط بينها قد تقلصت في السنوات الأخيرة.

معدل نمو أسعار النفط وودائع القطاع العام (%)

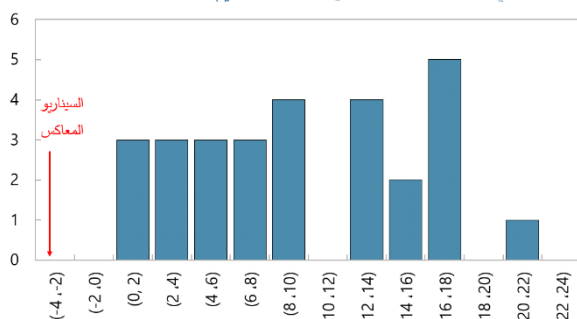


الشكل البياني ١٥ - المملكة العربية السعودية: معايير السيناريو المعاكس

النمو التراكمي على مدار عامين لإجمالي الناتج المحلي غير النفطي في السيناريو المعاكس هو -٣,٤٪، أي أنه أقل من السيناريو الأساسي بانحرافين معياريين وأقل من المتوسط الحسابي بانحراف معياري قدره ٢,٣.

معدل تواتر نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي التراكمي على مدار عامين، ١٩٩٥-٢٠٢٢

(المحور السيني ٪، وعدد الحالات على المحور الصادي)

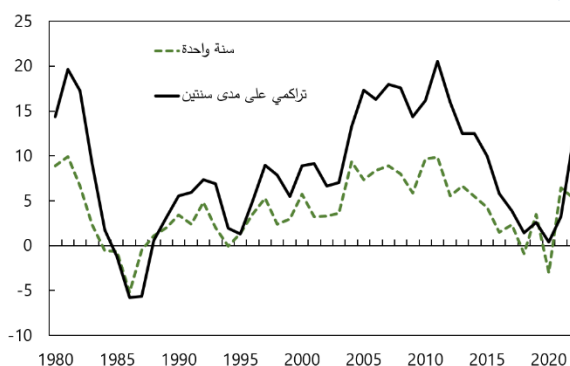


حجم انكماش إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في السيناريو الأساسي مشابه لما كان عليه أثناء الجائحة، ولكن وتيرة تعافيه أبطأ. السيناريو المعاكس أخف وطأة بكثير من ركود منتصف الثمانينات من القرن العشرين.

مؤشر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي خلال فترات الضغوط السابقة

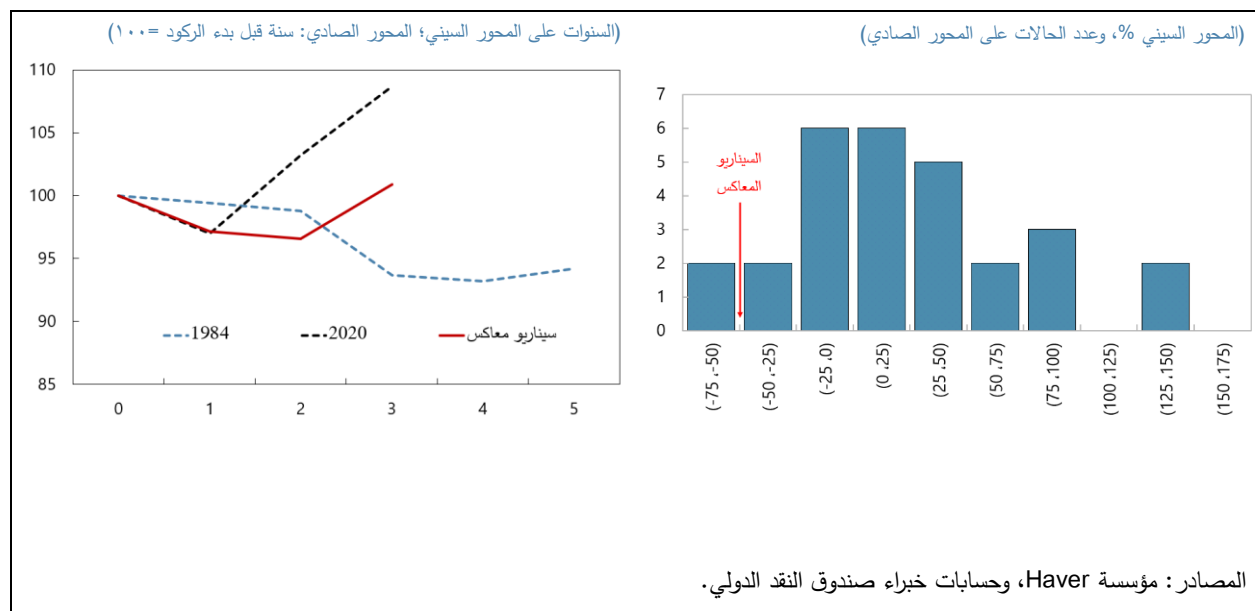
النمو التراكمي على مدار عامين لإجمالي الناتج المحلي غير النفطي ظل متقلبا للغاية، بانحراف معياري بلغ ٥,٧ نقاط مئوية على امتداد الفترة ١٩٩٥-٢٠٢٢.

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي (٪)



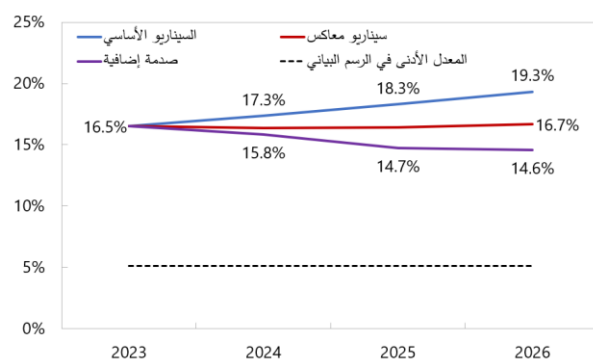
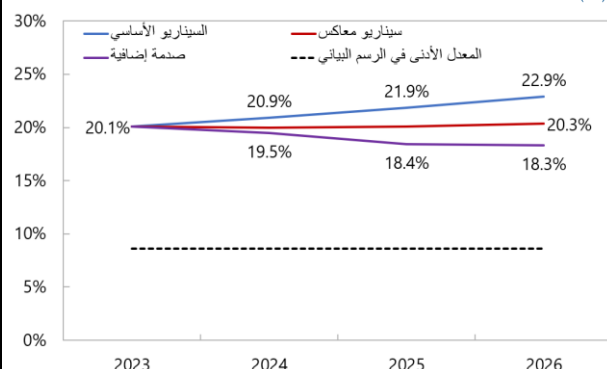
صدمة أسعار النفط تشكل تراجعاً نسبته ٥٠٪ (مقارنة بالسيناريو الأساسي) في العام الثاني، وهو ما يساوي انحرافاً معيارياً واحداً.

معدل تواتر نمو أسعار النفط التراكمي على مدار عامين، ١٩٩٥-٢٠٢٢

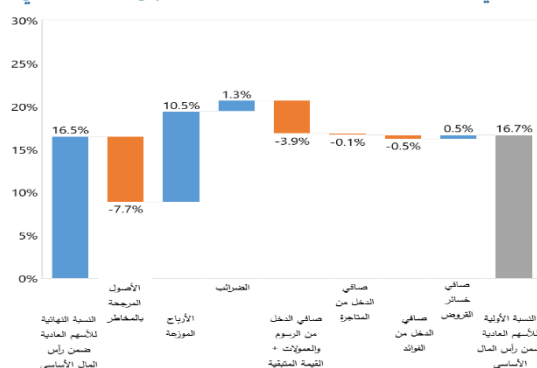


الشكل البياني ١٦ - المملكة العربية السعودية: نتائج اختبار تحمل الضغوط على الملاءة المالية للجهاز المصرفي ككل

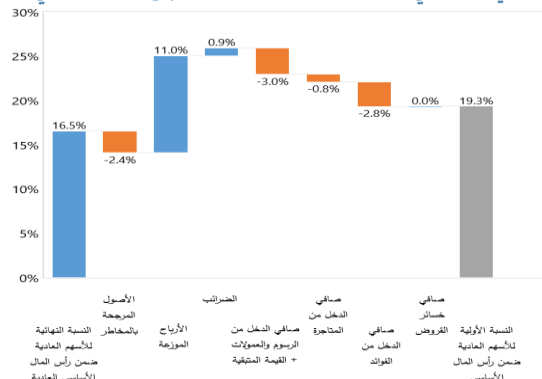
نتائج اختبار الضغوط: نسبة الأسهم العادية ضمن رأس المال الأساسي الكلية (%) نتائج اختبار الضغوط: نسبة كفاية رأس المال الكلية (%)



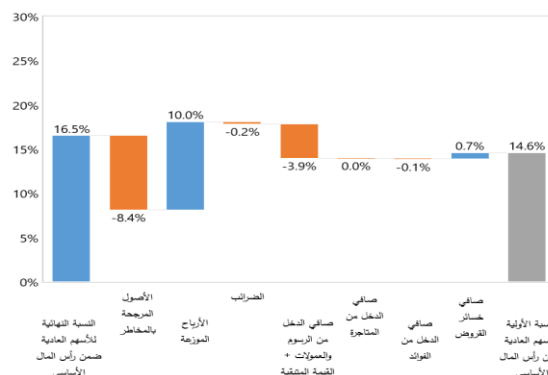
السيناريو المعاكس: تطور رأس المال من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٦، الكلي



السيناريو الأساسي: تطور رأس المال من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٦، الكلي



سيناريو إضافي: تطور رأس المال من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٦، الكلي

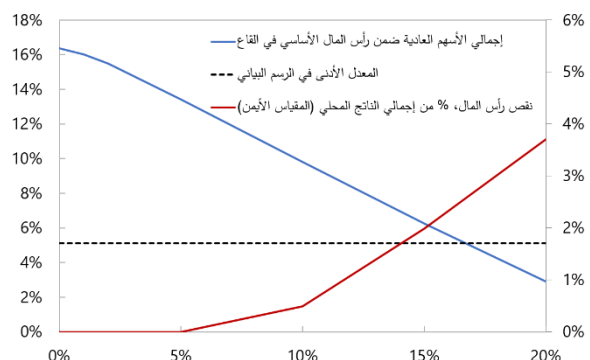


المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

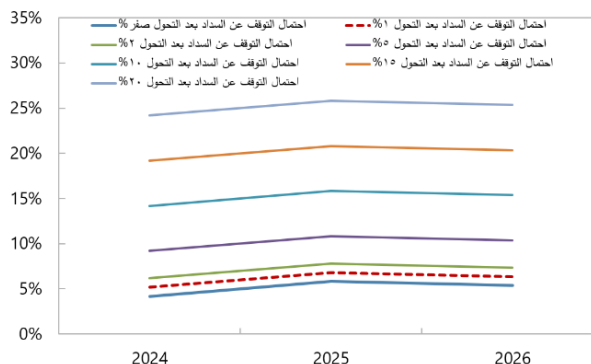
ملحوظة: بسبب سرية متطلبات رأس المال الإضافية بموجب الركيزة الثانية، فإن الخط الأفقي المنقطع، الذي لا يعكس سوى نسبة رأس المال إلى الأصول زائد متوسط الرسم الإضافي على البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية، يُعرض على أساس أنه "المعدل الأدنى في الرسم". ومع هذا، فإن أي إشارات في النص إلى الحد الأدنى (والعجز في رأس المال مقارنة بالحد الأدنى) تتضمن متطلبات رأس المال الإضافية بموجب الركيزة الثانية.

الشكل البياني ١٧ - المملكة العربية السعودية: تحليل الحساسية لمعدلات التعثر

الحساسية: احتمال التعثر بين الشركات غير المالية بعد التحول
(المحور السيني: احتمال التعثر بين الشركات غير المالية بعد التحول %؛ المحور الصادي: %)

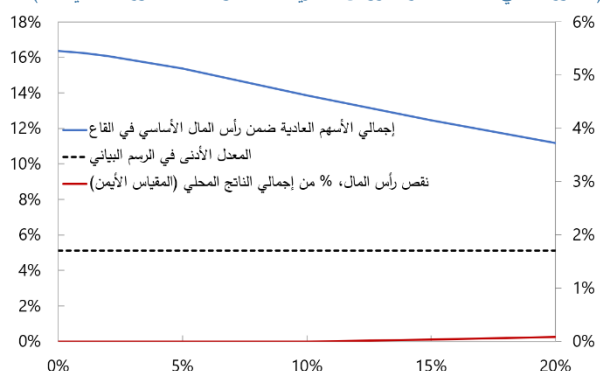


احتمال التعثر بين الشركات غير المالية بعد التحول
(%)



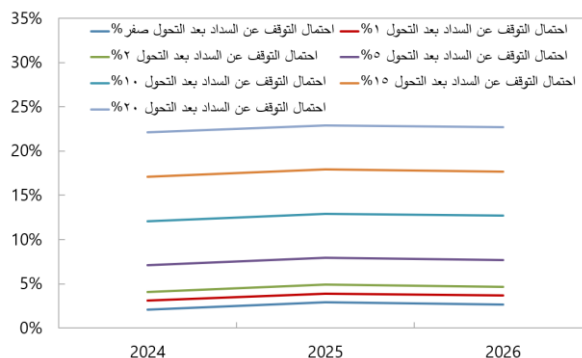
الحساسية: احتمال تعثر القروض العقارية بعد التحول

(المحور السيني: احتمال تعثر القروض العقارية بعد التحول %؛ المحور الصادي: %)



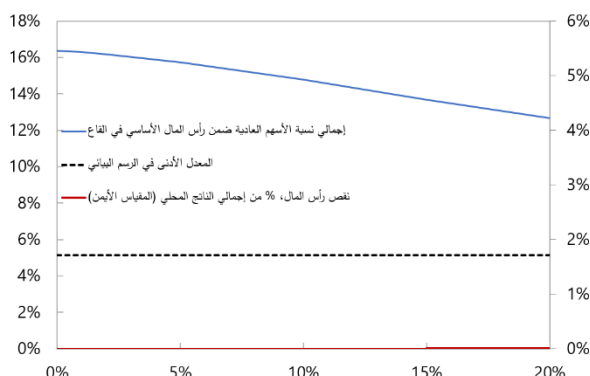
احتمال تعثر القروض العقارية بعد التحول

(%)



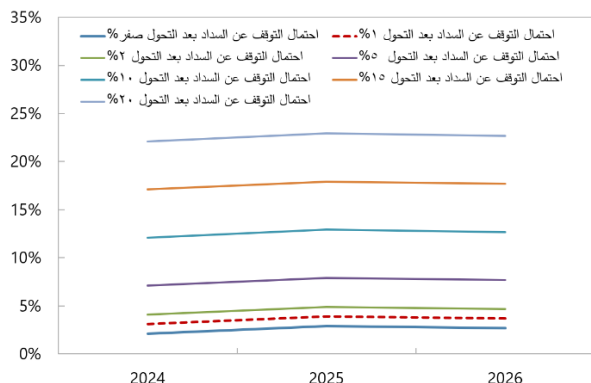
الحساسية: التحول واحتمال تعثر الائتمان الاستهلاكي

(المحور السيني: تحول احتمال تعثر الائتمان الاستهلاكي؛ المحور الصادي: %)



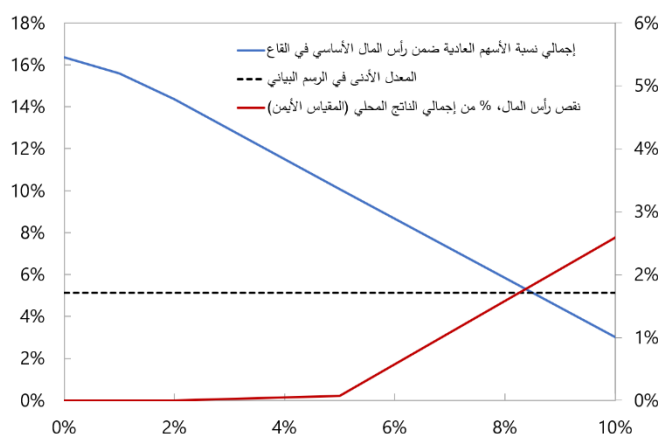
احتمال تعثر الائتمان الاستهلاكي بعد التحول

(%)



الشكل البياني ١٧ - المملكة العربية السعودية: تحليل الحساسية لمعدلات التعثر (تتمة)

الحساسية: التحول واحتمال التعثر على مستوى جميع المحافظ (الشركات غير المالية والائتمان الاستهلاكي، والقروض العقارية، وقروض العقارات التجارية)
(المحور السيني: التحول واحتمالية التعثر بالنقاط المئوية؛ المحور الصادي: %)



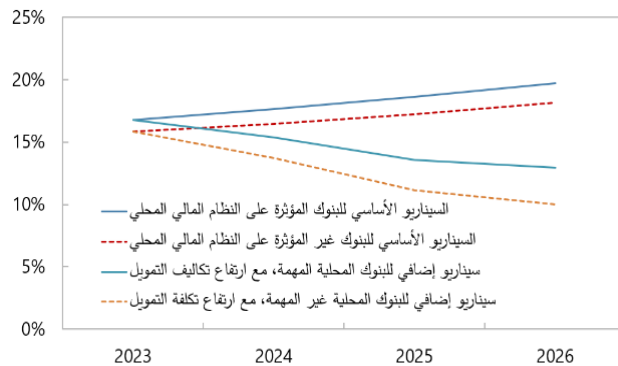
المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تطبق عمليات تحليل الحساسية تحولاً موازياً نحو الارتفاع في منحنيات التعثر الخاصة بكل شريحة في المحفظة مقارنة بالسيناريو المعاكس. لكل تحول في منحنى التعثر (اللوحة اليمنى)، يعرض الرسم البياني نسبة الأسهم العادية ضمن رأس المال الأساسي المقابلة في القطاع المصرفي ككل (في قاع الفترة الزمنية لاختبار تحمل الضغوط) ونقص رأس المال مقارنة بالمعدل الأدنى (اللوحة اليسرى). ينظر الشكل في أربع حالات: تحول في منحنى التعثر في شريحة الشركات غير المالية فحسب؛ وتحول في شريحة الائتمان الاستهلاكي فحسب؛ وتحول في شريحة القروض العقارية فحسب؛ وتحول في جميع الشرائح في نفس الوقت. وبسبب سرية متطلبات رأس المال الإضافية بموجب الركيزة الثانية، فإن الخط الأفقي المنقطع، الذي لا يعكس سوى نسبة رأس المال إلى الأصول زائد متوسط الرسم الإضافي على البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية، يُعرض على أساس أنه "المعدل الأدنى في الرسم". ومع هذا، فإن أي إشارات في النص إلى الحد الأدنى (والعجز في رأس المال مقارنة بالحد الأدنى) تتضمن متطلبات رأس المال الإضافية بموجب الركيزة الثانية.

الشكل البياني ١٨ - المملكة العربية السعودية: تحليلات الحساسية الأخرى

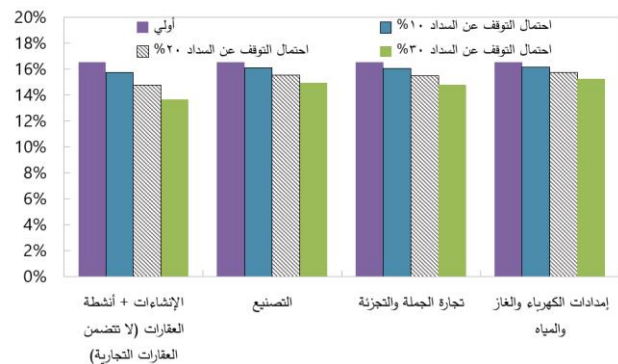
وفي ظل تحول ١٠٪ من الخصوم المصرفية من الودائع بدون فائدة تعويضية إلى كسب سعر الفائدة الأساسي الحالي، تهبط نسبة الأسهم العادية ضمن رأس المال الأساسي إلى ١٣٪ و ١٠٪ في حالة البنوك المهمة محليا والبنوك غير المؤثرة على النظام المحلي على التوالي.

نتائج اختبار الضغوط: نسبة الأسهم العادية ضمن رأس المال الأساسي في البنوك المؤثرة والبنوك غير المؤثرة على النظام المالي المحلي مع ارتفاع تكلفة التمويل (%)



التعثر لمرة واحدة بنسبة ١٠٪ أو ٢٠٪ أو ٣٠٪ في القطاعات الاقتصادية المنفردة في محفظة الشركات غير المالية سيفضي إلى هبوط يبلغ بعد أقصى ٢,٨ نقطة مئوية في إجمالي نسبة الأسهم العادية ضمن رأس المال الأساسي.

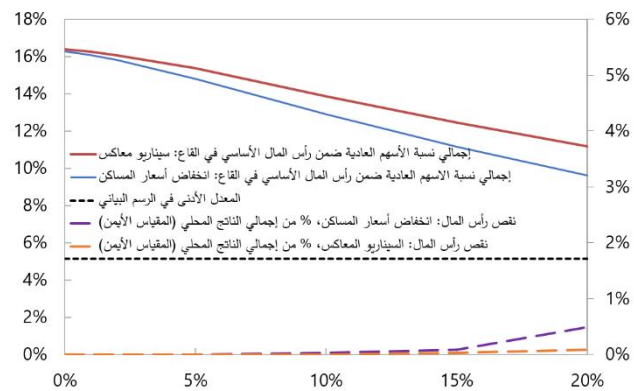
نسبة الأسهم العادية ضمن رأس المال الأساسي الكلية بعد خسائر قروض الشركات حسب القطاع، (%)



في ظل هبوط أسعار المساكن بنسبة ٤٠٪ (مقارنة بعام ٢٠٢٣) في مرحلة القاع، سوف يتراجع ضمان التمويل العقاري ولكن القطاع المصرفي سيظل محتفظا بصلايته في مواجهة ارتفاع معدلات التعثر في شريحة هذه المحفظة.

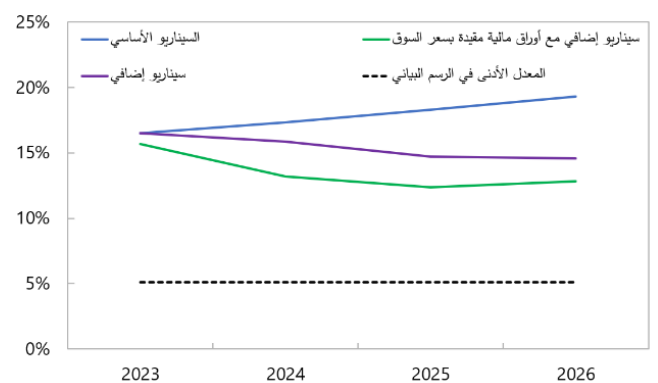
الحساسية: التحول واحتمال تعثر القروض العقارية

(المحور السيني: احتمال تعثر القروض العقارية بعد التحول؛ المحور الصادي: %)



في ظل تقييم محفظة الأوراق المالية بأكملها حسب سعر السوق، سوف تهبط نسبة الأسهم العادية ضمن رأس المال الأساسي الكلية بمقدار ٠,٨ نقطة مئوية عند نقطة البداية نتيجة لتحقيق الخسائر غير المتحققة وسوف تبلغ ١٢,٨٪ بحلول عام ٢٠٢٦.

نتائج اختبار الضغوط: نسبة الأسهم العادية ضمن رأس المال الأساسي الكلية (%)

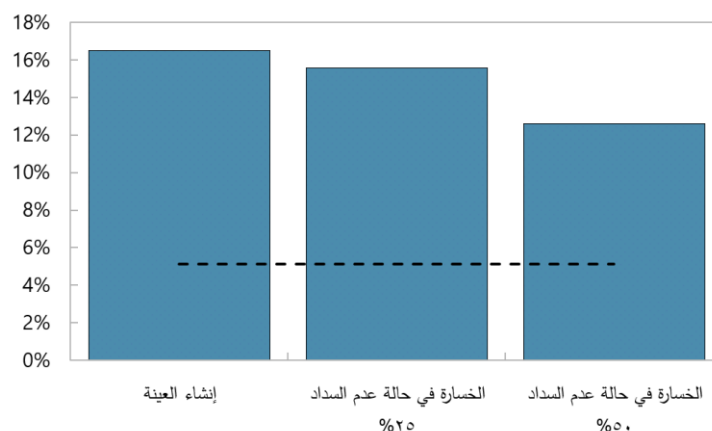


الشكل البياني ١٨ - المملكة العربية السعودية: تحليلات الحساسية الأخرى (تتمة)

تظل البنوك عموماً محتفظة بصلاحياتها في مواجهة أعلى خمسة مخاطر من توقف الشركات عن السداد.

نسبة الأسهم العادية ضمن رأس المال الأساسي الكلية بعد التعرض لمخاطر توقف أكبر ٥ شركات غير مالية عن السداد

(%)



المصادر: البنك المركزي السعودي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: بسبب سرية متطلبات رأس المال الإضافية بموجب الركيزة الثانية، فإن الخط الأفقي المتقطع، الذي لا يعكس سوى نسبة رأس المال إلى الأصول زائد متوسط الرسم الإضافي على البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية، يُعرض على أساس أنه "المعدل الأدنى في الرسم". ومع هذا، فإن أي إشارات في النص إلى الحد الأدنى (والعجز في رأس المال مقارنة بالحد الأدنى) تتضمن متطلبات رأس المال الإضافية بموجب الركيزة الثانية.

الشكل البياني ١٩ - المملكة العربية السعودية: اختبار تحمل ضغوط السيولة القائم على نسبة تغطية السيولة

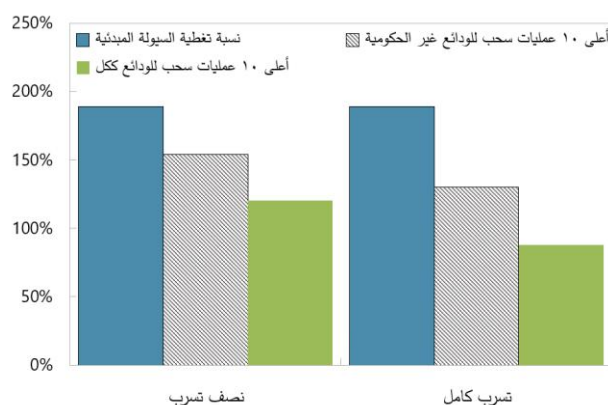
تناول اختبار تحمل ضغوط السيولة القائم على نسبة تغطية السيولة معايير تنظيمية وأربعة سيناريوهات من الضغوط الإضافية على: ودائع الأفراد (S١)، وودائع المؤسسات (S٢)، وكل الودائع (S٣=S١+S٢)، زائد تطبيق الخصم من قيمة الضمان على الأصول السائلة عالية الجودة (S٤).

الأوزان الترجيحية

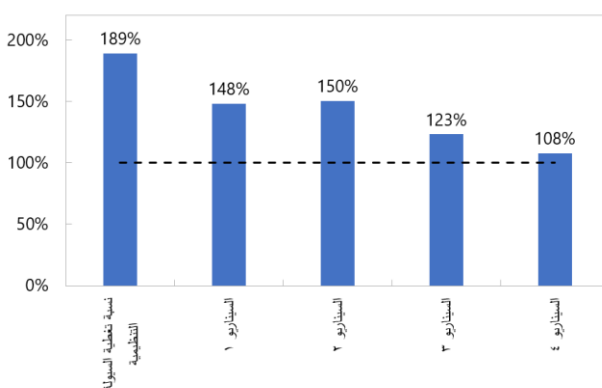
نسبة تغطية السيولة	السيناريو ١	السيناريو ٢	السيناريو ٣	السيناريو ٤
الودائع المؤمن عليها في حسابات المعاملات مع تسرب نسبته ٥٪ في الداخل	٥٪	٥٪	٥٪	٥٪
الودائع المؤمن عليها في حسابات المعاملات مع تسرب نسبته ٥٪ في الخارج	٥٪	٥٪	٥٪	٥٪
ودائع مؤمن عليها في حسابات غير المعاملات مع تسرب ٥٪ محليا	٥٪	٥٪	٥٪	٥٪
ودائع مؤمن عليها في حسابات غير المعاملات مع تسرب ٥٪ غير محلي	٥٪	٥٪	٥٪	٥٪
وديعة غير مؤمنة	١٠٪	١٠٪	١٠٪	١٠٪
التدفقات	١٠٪	١٠٪	١٠٪	١٠٪
ودائع لأجل مع تسرب رقابي	١٠٪	١٠٪	١٠٪	١٠٪
النقدية	١٠٪	١٠٪	١٠٪	١٠٪
الخارجية	١٠٪	١٠٪	١٠٪	١٠٪
ودائع غير تشغيلية لشركات غير مالية مغطاة بتأمين كامل	٢٠٪	٢٠٪	٢٠٪	٢٠٪
ودائع غير تشغيلية لشركات غير مالية غير مغطاة بتأمين كامل	٢٠٪	٢٠٪	٢٠٪	٢٠٪
ودائع غير تشغيلية لكيانات سيادية والبنك المركزي ومؤسسات مملوكة للدولة وبنوك	٢٠٪	٢٠٪	٢٠٪	٢٠٪
تممية متعددة الأطراف مغطاة بتأمين كامل	٢٠٪	٢٠٪	٢٠٪	٢٠٪
ودائع غير تشغيلية لكيانات سيادية والبنك المركزي ومؤسسات مملوكة للدولة وبنوك	٢٠٪	٢٠٪	٢٠٪	٢٠٪
تممية متعددة الأطراف غير مغطاة بتأمين كامل	٢٠٪	٢٠٪	٢٠٪	٢٠٪
الخصم من الأوراق المالية صفرية المخاطر الصادرة عن كيانات سيادية	٨٠٪	٨٠٪	٨٠٪	٨٠٪
قيمة الأوراق المالية صفرية المخاطر المضمونة من كيانات سيادية	٨٠٪	٨٠٪	٨٠٪	٨٠٪
الضمان	٨٠٪	٨٠٪	٨٠٪	٨٠٪
على الأوراق المالية صفرية المخاطر الصادرة عن البنك المركزي أو المضمونة منه	٨٠٪	٨٠٪	٨٠٪	٨٠٪
الأصول	٨٠٪	٨٠٪	٨٠٪	٨٠٪
السائلة	٨٠٪	٨٠٪	٨٠٪	٨٠٪

لا تزال نسبة تغطية السيولة الكلية أعلى من المعدل الأدنى وهو ١٠٠٪ سحب أكبر ١٠ ودائع سيكون له تأثير كبير على نسبة تغطية السيولة، وهو ما يشير إلى تركيز الودائع بشكل كبير.^١

تركز الودائع: نسبة تغطية السيولة بعد أعلى ١٠ حالات تسرب للودائع (%)



اختبار تحمل ضغوط السيولة القائم على نسبة تغطية السيولة (%)



المصادر: البنك المركزي السعودي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ نسبة تغطية السيولة بعد سحب أعلى ١٠ ودائع المتبقية (بعد معدل التدفق النقدي الخارج التنظيمي) بمقدار النصف أو بالكامل. ولا يتطرق هذا التحليل إلى ودائع المؤسسات المالية نظرا لسحبها كاملة بالفعل في السيناريو الأساسي لنسبة تغطية السيولة.

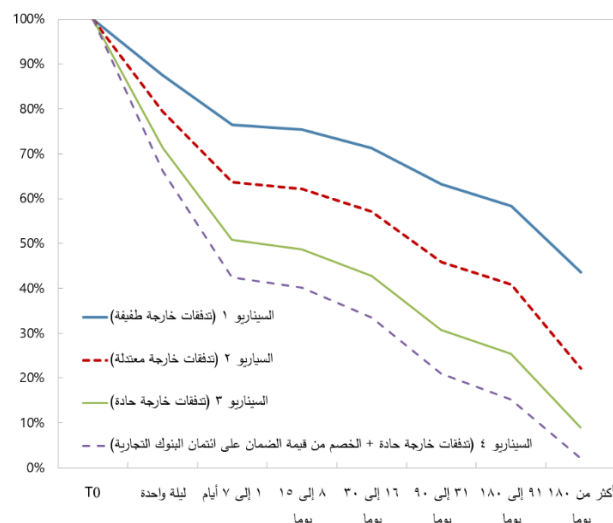
الشكل البياني ٢٠- المملكة العربية السعودية: اختبار تحمل ضغوط السيولة القائم على نسبة صافي التمويل المستقر

اختبار تحمل ضغوط السيولة القائم على نسبة صافي التمويل المستقر تناول معايير تنظيمية وخمسة سيناريوهات من الضغوط الإضافية على: ودائع الأفراد (S١)، وودائع المؤسسات (S٢)، وكل مصادر التمويل (S٣=S١+S٢)، زائد تطبيق الخصم من قيمة الضمان على الأصول السائلة عالية الجودة (S٤) وإعادة توزيع المحفظة الاستثمارية نحو آجال استحقاق أطول (S٥).

الأوزان الترجيحية					نسبة صافي التمويل المستقر التنظيمي	
السيناريو ١	السيناريو ٢	السيناريو ٣	السيناريو ٤	السيناريو ٥		
٩٥٪	٨٥٪	٨٥٪	٨٥٪	٨٥٪	التمويل المستقر	ودائع مستقرة تحت الطلب أو لأجل من عملاء أفراد وشركات صغيرة
٩٥٪	٨٥٪	٨٥٪	٨٥٪	٨٥٪		ودائع أقل استقراراً تحت الطلب أو لأجل من عملاء أفراد وشركات صغيرة
٩٠٪	٨٠٪	٩٠٪	٨٠٪	٨٠٪	التمويل المتاح	تمويل غير مضمون من شركات غير مالية
٥٠٪	٥٠٪	٤٠٪	٤٠٪	٤٠٪		تمويل غير مضمون من كيانات سيادية/مؤسسات مملوكة للدولة/بنوك تنمية متعددة الأطراف/بنوك تنمية
٥٠٪	٥٠٪	٤٠٪	٤٠٪	٤٠٪	تسهيل الصلابة والاستدامة	أوراق مالية مؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة غير محملة بالتزامات من المستوى الأول
٥٠٪	٥٠٪	٥٠٪	٥٠٪	٥٠٪		
٥٠٪	٥٠٪	٥٠٪	٥٠٪	٥٠٪		

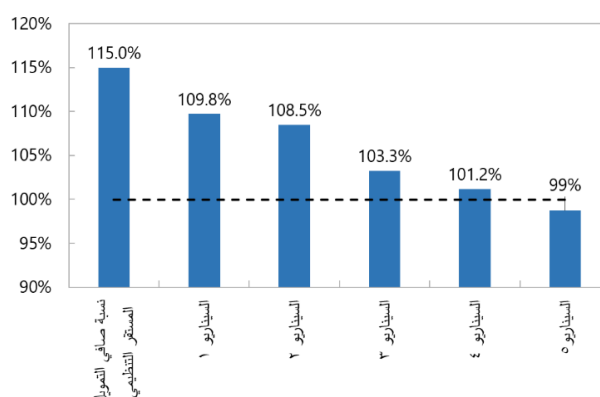
يتسق تحليل التدفقات النقدية مع التحليلين القائمين على نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر: امتلاك البنوك قدرة كافية على الموازنة في مواجهة التدفقات الخارجة ما عدا في أشد السيناريوهات حدة.

القدرة المتبقية المَجْمُعة على الموازنة (%)



تظل نسبة صافي التمويل المستقر الكلية أعلى من المعدل الأدنى وهو ١٠٠٪ ما عدا في أكثر السيناريوهات حدة (S٥).

اختبار القدرة على تحمل ضغوط السيولة المبني على نسبة صافي التمويل المستقر (%)

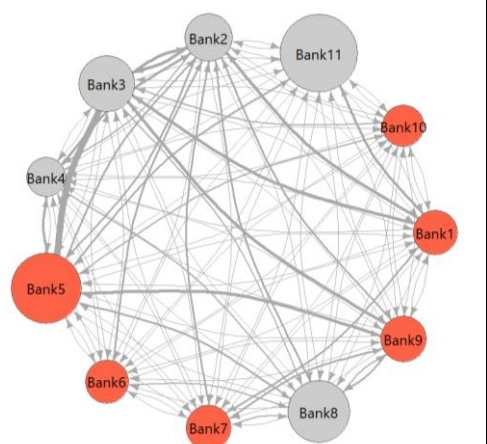


المصادر: البنك المركزي السعودي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢١ - المملكة العربية السعودية: تحليل الترابط المالي

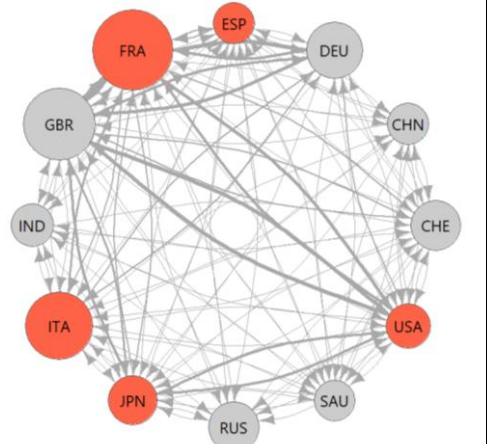
سوق المعاملات بين البنوك غير المُغطى بتأمين في المملكة العربية السعودية صغيرة مقارنة برأس مال البنوك، وبالتالي فإن إخفاق أحد البنوك لا يؤدي إلى إخفاق أي بنوك أخرى على الإطلاق.

الإخفاقات المستحقة	جولات العدوى	المخاطر	معدل الخطر (%)	مؤشر العدوى (%)	مؤشر التعرض للمخاطر (%)
البنك ١	صفر	صفر	صفر	٠,٩	٠,١
البنك ٢	صفر	صفر	صفر	٠,٨	٠,٦
البنك ٣	صفر	صفر	صفر	٠,٦	١,٠
البنك ٤	صفر	صفر	صفر	٠,٣	٠,٣
البنك ٥	صفر	صفر	صفر	١,٤	٠,٥
البنك ٦	صفر	صفر	صفر	٠,٢	٠,٠
البنك ٧	صفر	صفر	صفر	٠,٣	٠,٣
البنك ٨	صفر	صفر	صفر	٠,٣	١,٧
البنك ٩	صفر	صفر	صفر	٠,٥	١,٦
البنك ١٠	صفر	صفر	صفر	٠,١	٠,٣
البنك ١١	صفر	صفر	صفر	٠,١	١,٧



إخفاق القطاع المصرفي السعودي لن يكون له تأثير يُذكر على البنوك الأجنبية. وفي حالة إعطاء الأولوية للبيانات التي يقدمها البنك المركزي السعودي (كلما اختلفت عن تلك المتاحة من خلال بلدان أخرى مُبلّغة في الإحصاءات المصرفية الدولية على أساس الموقع لبنك التسويات الدولية)، فإن القطاع المصرفي السعودي لا يخفق أبداً إذا أخفقت القطاعات المصرفية الأجنبية.

الإخفاقات المستحقة	جولات العدوى	المخاطر	معدل الخطر (%)	مؤشر العدوى (%)	مؤشر التعرض للمخاطر (%)
السعودية	صفر	صفر	صفر	٠,٣	٦,٨
ألمانيا	٧	٣	٣	٢٧,٣	٢٩,٩
فرنسا	٧	٢	٣	٢٧,٣	٣٢,٨
إيطاليا	صفر	صفر	٤	٣٦,٤	٣٤,٧
إسبانيا	صفر	صفر	٤	٣٦,٤	٣٤
اليابان	صفر	صفر	٤	٣٦,٤	٣١,٦
سويسرا	صفر	صفر	٤	٣٦,٤	٣٤
المملكة المتحدة	٧	٢	٣	٢٧,٣	٣٤,٤
الولايات المتحدة	٧	٢	٣	٢٧,٣	١٩,٦
روسيا	صفر	صفر	صفر	٠,٢	٩,٥
الصين	صفر	صفر	صفر	٢,٤	٢
الهند	صفر	صفر	صفر	٠,٥	٧,٤



المصادر: البنك المركزي السعودي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يستند تحليل الترابط المالي إلى دراسة (Espinosa-Vega and Sole ٢٠١٠).

الرسوم الشبكية: العقد الحمراء: مقرض صافٍ؛ العقد الرمادية: مقرض صافٍ؛ والأسهم المتجهة من ألف إلى باء تشير إلى أن ألف مدين لباء؛ ويدل حجم طرف السهم إلى حجم التعرضات؛ ويشير حجم العقدة إلى صافي التعرض كنسبة مئوية من الأسهم العادية ضمن رأس المال الأساسي.

جداول تحليل أثر العدوى: الإخفاقات المستحقة: عدد الإخفاقات المصرفية المستحقة من هذا البنك؛ جولات العدوى: عدد جولات العدوى حتى يتوقف حدوث إخفاق مصرفي نتيجة لإخفاق هذا المصرف؛ الأخطار: عدد البنوك التي يؤدي إخفاقها إلى إخفاق هذا البنك؛ معدل الخطر: النسبة المئوية للبنوك الأخرى التي يؤدي إخفاقها إلى إخفاق هذا البنك؛ مؤشر العدوى: متوسط نسبة خسائر البنوك الأخرى نتيجة لإخفاق هذا البنك؛ مؤشر التعرض للمخاطر: النسبة المئوية للخسارة الناتج عن توقف كل البنوك الأخرى عن السداد.

والرسوم البيانية العابرة للحدود تعطي الأولوية للبيانات التي يقدمها البنك المركزي السعودي كلما اختلفت عن تلك المتاحة من خلال بلدان أخرى مُبلّغة في الإحصاءات المصرفية الدولية على أساس الموقع لبنك التسويات الدولية.

الشكل البياني ٢٢ - المملكة العربية السعودية: حساسية الشركات غير المالية المدرجة في البورصة لخدمات الإيرادات وتكاليف الاقتراض

تُستخدم ثلاثة سيناريوهات تجمع بين صدمات الأرباح قبل احتساب الفائدة والضرائب والإهلاك وإطفاء الدين (EBITDA) وسعر الفائدة لتقييم صلاية الشركات غير المالية. في السيناريو ١، تتراجع الأرباح قبل احتساب الفائدة والضرائب والإهلاك وإطفاء الدين بنسبة ١٥٪، بينما يرتفع سعر الفائدة الضمني بمقدار ١٠٠ نقطة أساس. وفي السيناريو ٢، تتراجع الأرباح قبل احتساب الفائدة والضرائب والإهلاك وإطفاء الدين بنسبة ٢٥٪ وترتفع أسعار الفائدة بمقدار ١٥٠ نقطة أساس، والسيناريو ٣ هو أكثر السيناريوهات المعاكسة مع تراجع في الأرباح قبل احتساب الفائدة والضرائب والإهلاك وإطفاء الدين قدره ٤٠٪ ويبلغ ارتفاع أسعار الفائدة ٣٠٠ نقطة أساس. وتُعرّف نسبة تغطية الفائدة بأنها نسبة الأرباح قبل احتساب الفائدة والضرائب والإهلاك وإطفاء الدين إلى مصروفات الفائدة، وتُعرّف نسبة الديون إلى المخاطر بأنها ديون الشركات التي تكون نسبة تغطية فائدتها أقل من ١.

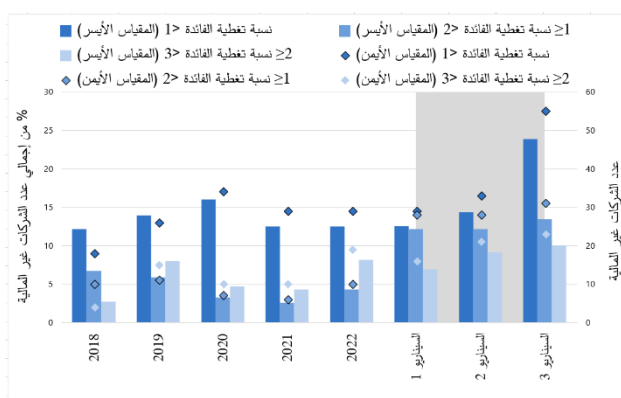
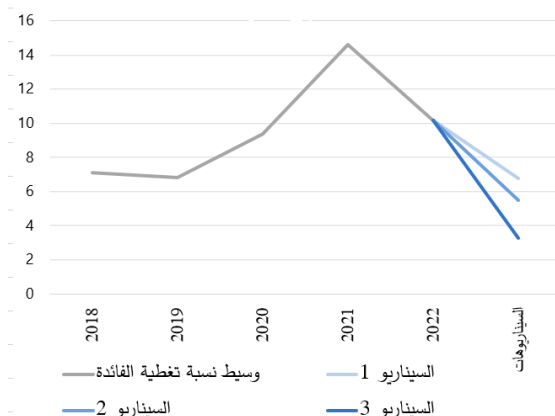
ويتراجع وسيط نسبة تغطية الفوائد، ولكنه يظل أعلى من ١ في السيناريوهات المعاكسة.

الشركات غير المالية المدرجة في البورصة تبدو متمتعة بالصلاية - حتى الصدمات الشديدة يرتفع نصيبها من الشركات التي تكون نسبة تغطية الفائدة فيها أقل من ١ بما لا يزيد عن ٥ نقاط مئوية.

وسيط نسبة تغطية الفائدة للشركات غير المالية المدرجة في السوق المالية

نمط الشركات غير المالية

(% من إجمالي عدد الشركات غير المالية على المقياس الأكبر؛ وعدد الشركات غير المالية على المقياس الأيمن)

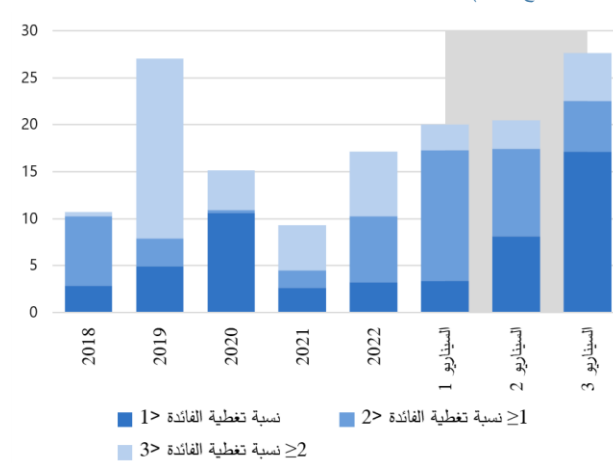
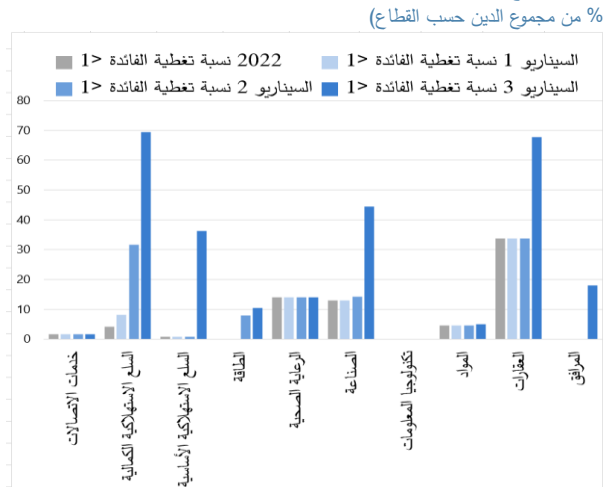


أشد الشركات المدرجة في البورصة المعرضة للمخاطر هي الشركات في قطاعات السلع الاستهلاكية الكيماوية والعقارات والطاقة والصناعة.

مع تراجع نسبة تغطية الفائدة في الشركات في ظل أشد السيناريوهات المعاكسة، فإن التأثير النسبي على نسبة الدين المعرض للمخاطر يصبح أكبر - ويرتفع الدين المعرض للمخاطر إلى ١٥٪ من قاعدة منخفضة هي ٢٪.

الديون المعرضة للمخاطر في الشركات غير المالية (نسبة تغطية الفائدة > ١) حسب القطاع

مجموع ديون الشركات غير المالية المدرجة في البورصة (% من مجموع الديون)



المصادر: مؤسسة S&P Capital IQ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: أجرى تقرير خبراء الصندوق عن مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٨ وتقرير خبراء الصندوق عن مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٣ تحليلًا لصلاية الشركات، وجاءت نتائج التقريرين متسقة. للاطلاع على معلومات عن العينة، يُرجى مراجعة الملحوظة في أسفل الشكل البياني ٤.

الجدول ٥- المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة

٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	تقديرات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
٢٠٢٩	٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠
(التغير % ما لم يُذكر خلاف ذلك)									
الدخل القومي والأسعار									
٩,٢	٩,١	١٠,٦	٩,٦	٩,٠	٩,٧	١٠,٢	٩,٧	١٠,٧	١١,٠
٤٢,٧	٧٣,٢	١٠٢,٠	٨٤,٣	٨٢,٥	٧٧,٨	٧٧,٨	٧٧,٨	٧١,١	٧٠,٠
٢,٧٥٤	٣,٢٧٨	٤,١٥٧	٤,٠٠٣	٤,١٠٨	٤,٣١٢	٤,٣١٢	٤,٣١٢	٤,٧٦٢	٥,٠٩٠
٧٣٤	٨٧٤	١,١٠٩	١,٠٨٨	١,٠٩٦	١,١٠٥	١,١٠٥	١,١٠٥	١,٢٣٦	١,٤١١
٢,٠٣٢	٢,١٦٠	٢,٣٥٨	٢,٥٣٠	٢,٦٧٠	٢,٨٤٥	٢,٨٤٥	٢,٨٤٥	٣,٠٢١	٣,٢١٣
٢٣,٢٧١	٢٨,٣٩٦	٣٤,٤٥٤	٣٢,٥٣٠	٣٢,٧٢٨	٣٣,٦٧٥	٣٣,٦٧٥	٣٣,٦٧٥	٣٥,٧٤٥	٣٨,١٧١
٣,٦-	٥,١	٧,٥	٠,٨-	١,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٣,٦	٣,٥
٦,٩-	١,٢	١٥,٠	٩,٠-	٤,٥-	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٢,٤	٢,٦
٢,٣-	٥,٦	٥,٣	٣,٨	٣,٥	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,١	٣,٩
٣,٤	٣,١	٢,٥	٢,٣	١,٩	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
القطاع الخارجي									
٣٣,٥-	٥٨,٩	٤٨,٩	٢١,٦-	٧,٠-	٥,٣	٤,٩	٤,٩	١,٦	٢,٢
٤٠,٥-	٦٩,٤	٦١,٨	٢٤,٠-	١٢,٦-	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٠,٩-	٠,٠
١٠,٢-	١١,٠	٢٥,٩	١١,٢	٩,٢	١١,٩	١١,٩	١١,٩	٥,٩	٥,٠
٣,٥-	٤,٨	١٣,٧	٣,٢	٠,١-	١,١-	١,١-	١,١-	٢,١-	٢,٧-
٥,٢-	٥,٢	٩,٢	٧,٧-	٠,٩-	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٩,١	٤,٥
٩,٥-	٠,٤	١٤,٣	١٤,٠	٧,٤	١٠,٨	١٠,٨	١٠,٨	٥,٠	٣,٧
٣٤,٠-	٤٦,٥	٣١,٩	١٥,٦-	٦,٨-	٧,٠-	٧,٠-	٧,٠-	٤,٣-	٣,٦-
النقد والائتمان									
٨,٩-	٤,٥-	٣,٨	٧,٤-	٢,٢-	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٥,٨	٤,٣
٢٤,٩	١٩,٣	١٢,٦	١٨,٨	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٨,٧	٧,٥
١٤,٠	١٥,٤	١٢,٦	١٠,٠	١٠,١	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٧,٤	٦,٥
٨,٣	٧,٤	٨,١	٧,٦	٨,٨	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٧,٤	٦,٠
٠,٨	٠,٩	٥,٣	٦,٢
(من إجمالي الناتج المحلي)									
٢٨,٤	٢٩,٥	٣٠,٨	٣٠,٣	٢٩,٦	٢٩,٦	٢٩,٦	٢٩,٦	٢٨,٨	٢٧,١
٣٩,١	٣١,٧	٢٨,٢	٣٢,٣	٣٢,٩	٣٢,٩	٣٢,٩	٣٢,٩	٣١,٦	٣٠,٩
٣٣,٤	٣٨,١	٢٤,٨	٢٧,٦	٢٧,٤	٢٧,٤	٢٧,٤	٢٧,٤	٢٦,٥	٢٥,٧
٥,٦	٣,٦	٣,٥	٤,٧	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,١	٥,٢
١٠,٧-	٢,٢-	٢,٥	٢,٠-	٣,٣-	٢,٩-	٢,٩-	٢,٩-	٣,٠-	٣,٠-
٢٥,٧-	١٩,٤-	١٨,١-	٢٠,٩-	٢١,٢-	٢٠,٥-	٢٠,٥-	٢٠,٥-	١٩,٤-	١٨,٥-
٣٧,٢-	٢٩,١-	٣٢,٢-	٣٣,٠-	٣٢,٤-	٣٠,٤-	٣٠,٤-	٣٠,٤-	٢٧,٨-	٢٦,١-
٣٥,٣-	٢٦,٩-	٢٩,٤-	٣٣,٠-	٣٢,٤-	٣٠,٤-	٣٠,٤-	٣٠,٤-	٢٧,٨-	٢٦,١-
١٥,٩	١١,٨	١١,١	١٠,٩	١٠,٦	١٠,١	١٠,١	١٠,١	٩,٢	٩,٢
٣١,٠	٢٨,٦	٢٣,٩	٢٦,٢	٢٨,٧	٣٠,٠	٣١,٠	٣١,٠	٣٢,٣	٣٣,٨
١٠,٢-	١١,١-	٨,٦-	١٤,١-	١٦,٩-	١٨,٧-	١٨,٧-	١٨,٧-	٢٠,٤-	٢٥,٢-
موارد الحكومة المركزية									
٤٤٩,٢	٤٣٨,٢	٤٤٠,٥	٤١٧,١	٤٠٥,٢	٤٠٣,٢	٤٢٢,٥	٤٤٥,٤	٤٦٥,١	٤٨٣,٣
٢٥,٢	٢٠,٤	١٨,١	١٥,٨	١٤,١	١٣,١	١٣,٢	١٣,٤	١٣,٤	١٣,٤
٢٤,٨	٢٤,٤	٢٣,٣	٢٧,٣	٢٨,٨	٣٠,١	٣٠,٤	٣٠,٣	٣٠,٣	٣٠,٠
١١٣,٩	١١٤,٧	١١٩,٦	١١٨,٦
٣,٧٥	٣,٧٥	٣,٧٥	٣,٧٥
٣١,٦	٣٠,٨	٣٢,٢	٣٢,٨	٣٣,٥	٣٤,١	٣٤,٨	٣٥,٥	٣٦,٢	٣٧,٠
١٣,٧	١١,٣	٩,٤	٨,٣
٧,٧	٦,٦	٥,٦	٤,٩
٨,٧٦٠	١١,٢٨٢	١٠,٤٧٨	١١,٩٦٧

المصدر: تقرير يوليو ٢٠٢٤ عن مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يستند السيناريو الأساسي لبرنامج تقييم القطاع المالي إلى تقرير يناير ٢٠٢٤ عن مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.
١ يشمل المنتجات المكررة.
٢ لا يعكس التأثير الكامل لإعادة تصنيف الحسابات القومية مؤخرًا.
٣ أحدث مشاهدة. وتصنف استثمارات صندوق الاستثمارات العامة كاستثمارات خاصة.

الجدول ٦ المملكة العربية السعودية: هيكل النظام المالي (٢٠١٦ و ٢٠٢٢)

العدد	مجموع الأصول			% من إجمالي الناتج المحلي ^أ
	بمليارات الريالات السعودية	بمليارات الدولارات الأمريكية	% من المجموع	
٢٧	٣,٦٢١	٩٦٦	٦١	٨٧
١١	٣,٥٣٧	٩٤٣	٥٩	٨٥
١٦	٨٤	٢٢	١	٢
١	١,٢٧٨	٣٤١	٢١	٣١
١١	٤١٥	١١١	٧	١٠
٩٣٩	٤٧٨	١٢٨	٨	١٢
٢٧	٨١	٢٢	١	٢
٣٧	٧٨	٢١	١	٢
١٠٤٢	٥,٩٥١	١,٥٨٧	١٠٠	١٤٣
١	٢,٩١٠	٧٧٦		٧٠

صندوق الاستثمارات العامة (PIF)^٤

٢٠١٦ معدلة حسب عرض برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠٢٤

العدد	مجموع الأصول			% من إجمالي الناتج المحلي ^أ
	بمليارات الريالات السعودية	بمليارات الدولارات الأمريكية	% من المجموع	
٢٤	٢,٢٨٩	٦١٠	٥١	٩٢
١٢	٢,٢٢٠	٥٩٢	٥٠	٨٩
١٢	٦٩,٣	١٨	٢	٣
٢	١,١٦٩	٣١٢	٢٦	٤٧
٤	٤٧٢	١٢٦	١١	١٩
٤٩٤	٢١٧	٥٨	٥	٩
٣٤	٥٧	١٥	١	٢
٣٤	٣٩	١٠	١	٢
٥٩٢	٤,٢٤٣	١,١٣١	٩٥	١٧٠
١	٣٥٠	٩٣		٨

صندوق الاستثمارات العامة (PIF)^٤

٢٠١٦ حسب عرض برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١٧

العدد	مجموع الأصول			% من إجمالي الناتج المحلي ^أ
	بمليارات الريالات السعودية	بمليارات الدولارات الأمريكية	% من المجموع	
٢٤	٢,٢٨٩	٦١٠	٥١	٩٢
١٢	٢,٢٢٠	٥٩٢	٥٠	٨٩
١٢	٦٩,٣	١٨	٢	٣
٢	١,١٦٩	٣١٢	٢٦	٤٧
٥	٨٢٢	٢١٩	١٨	٣٣
٢٧٥	٨٨	٢٣	٢	٤
٣٤	٥٧	١٥	١	٢
٣٤	٣٩	١٠	١	٢
٣٧٤	٤,٤٦٤	١,١٩٠	١٠٠	١٧٩

المجموع

المصادر: البنك المركزي السعودي، وهيئة سوق المال، وصندوق الاستثمارات العامة، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ يُستبعد منها صندوق واحد جديد تأسس حديثاً لديه ميزانية عمومية صغيرة.^٢ تشمل صناديق الاستثمار العام والخاص.^٣ منها الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري.^٤ في نهاية عام ٢٠٢٢، بلغت الأصول التي يديرها "صندوق الاستثمارات العامة" ٥٩٦ مليار دولار أمريكي. واستندت تقديرات بيانات عام ٢٠١٦ في برنامج تقييم القطاع المالي إلى نهاية عام ٢٠١٥ (٣١٩ مليار ريال سعودي).^٥ دُمج صندوقا التقاعد منذ ذلك الحين.^٦ مُستبعدا منها صندوق الاستثمارات العامة. فخلال فترة برنامج تقييم القطاع المالي في ٢٠١٧، كان يُطلق على صناديق التنمية "مؤسسات الإقراض المتخصصة"، وكانت تضم صندوق الاستثمارات العامة.^٧ صناديق الاستثمارات العامة فقط.^٨ تخفيض حجم القطاع المالي قياساً بإجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠١٦ يرجع في أحد جوانبه إلى إعادة تصنيف صندوق الاستثمارات العامة وفي جانب آخر إلى الزيادة الاسمية الكبيرة في إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٢٢ التي ترجع إلى زيادة إنتاج النفط.

الجدول ٧ المملكة العربية السعودية: مؤشرات السلامة المالية (٢٠١٨-٢٠٢٣)

٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
القطاع المصرفي					
هيكل القطاع المصرفي					
٢٨	٢٧	٢٦	٢٥	٢٥	٢٩
عدد البنوك المرخصة					
عدد البنوك التي تبلغ حصتها:					
١	١	١	٢	٢	٢
٥	٥	٥	٦	٦	٦
٢٥ % من مجموع الأصول					
٧٥ % من مجموع الأصول					
٩٥,٩	٨٤,٣	٩٧,٢	١٠٤,٩	٨١,٦	٨٠,١
٨,٣	٨,٢	٨,١	٨,٧	٩,٥	٩,٤
مجموع الأصول (% من إجمالي الناتج المحلي)					
منها: أصول مقومة بعملة أجنبية (% من مجموع الأصول)					
٦٦,٧	٥٨,٥	٦٥,٤	٦٧,٦	٥١,٨	٤٨,٣
٦٠,٩	٥٣,٥	٦٠,٣	٦١,٩	٤٧,٤	٤٦,٧
٦١,٨	٥٥,٢	٦٤,٦	٧٠,٦	٥٧,١	٥٦,٣
مجموع القروض (% من إجمالي الناتج المحلي)					
الائتمان المقدم للقطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)					
مجموع الودائع، ما عدا الودائع بين البنوك (% من إجمالي الناتج المحلي)					
كفاية رأس المال					
٢٠,١	١٩,٩	١٩,٩	٢٠,٣	١٩,٣	٢٠,٣
١٨,٦	١٨,٤	١٨,٢	١٨,٧	١٨,٠	١٨,٥
نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر					
نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر					
جودة الأصول					
٦٩,٥	٦٩,٣	٦٧,٣	٦٤,٤	٦٣,٥	٦٢,٦
١,٥	١,٨	١,٩	٢,٢	١,٩	٢,٠
١٢٩,٨	١٢٤,٥	١٤٧,٧	١٣٤,٧	١٤٨,١	١٥٧,٢
٢,٢	٢,٧	٢,٥	٢,٥	١,٦	١,١
١,٩	٢,٢	٢,٧	٢,٩	٢,٨	٣,٢
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
٦٤,٥	٦٥,٦	٦٣,٣	٦٩,٠	٧٣,٩	٧١,٣
حسابات الطوارئ والحسابات خارج الميزانية العمومية كنسبة من مجموع الأصول					
...					
الربحية					
١١,٥	٢٨,٥	٤٢,٩	٢٤,٠-	٤,٥	٩,٨
٢,٢	٢,١	١,٨	١,٥	٢,١	٢,١
١٢,٨	١٢,٥	١٠,٨	٨,٦	١٢,١	١٣,٨
٣٢,٩	٣٤,٠	٣٦,١	٣٦,٢	٣٥,٩	٣٦,٣
٣,١	٣,١	٣,٢	٣,٥	٣,٩	٣,٩
متوسط فروق أسعار الفائدة على القروض					
السيولة					
٢١,٨	٢٢,٨	٢٤,٧	٢٦,٨	٢٥,٤	٢٢,٣
٣٨,٩	٣٩,٧	٤١,٣	٤٣,٨	٤١,٣	٣٥,٥
٩٦,١	٩٧,٥	١٠٢,٦	١٠٩,٦	١١٥,٠	١١٥,٦
٥٣,١	٥٧,٩	٦٤,٦	٦٦,٠	٦١,٢	٦٢,٢
نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول					
الأصول السائلة كنسبة من الخصوم قصيرة الأجل ٢					
ودائع العملاء كنسبة من صافي القروض					
الودائع تحت الطلب كنسبة من مجموع الودائع					
الحساسية لمخاطر السوق					
٩,٨	١١,٢	٩,٥	٧,٤	٨,٦	٨,٧
٨,١	٧,٥	٧,٥	٨,٦	٨,٩	٨,٤
٢٨,٣	٢٨,٧	٢٧,١	٢٨,٠	٢٧,٥	٢٧,١
١,٢	٢,٤-	٠,٠	٧,٣	٦,٧	٦,٤
نسبة صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية إلى رأس المال					
سوق الأسهم					
٢٨١,٢	٢٣٧,٧	٣٠٧,٣	٣٣٠,٦	٢٨٧,٠	٦٣,٠
١٤,٢	٧,١-	٢٩,٨	٣,٦	٧,٢	٨,٣
٥,٧	٥,٦-	٦١,٠	٦,٤-	١٢,٤	٣١,١
رسملة سوق الأسهم (% من إجمالي الناتج المحلي)					
المؤشر العام لأسعار سوق الأسهم (التغير %)					
مؤشر أسعار أسهم البنوك (التغير %)					

المصدر: البنك المركزي السعودي.

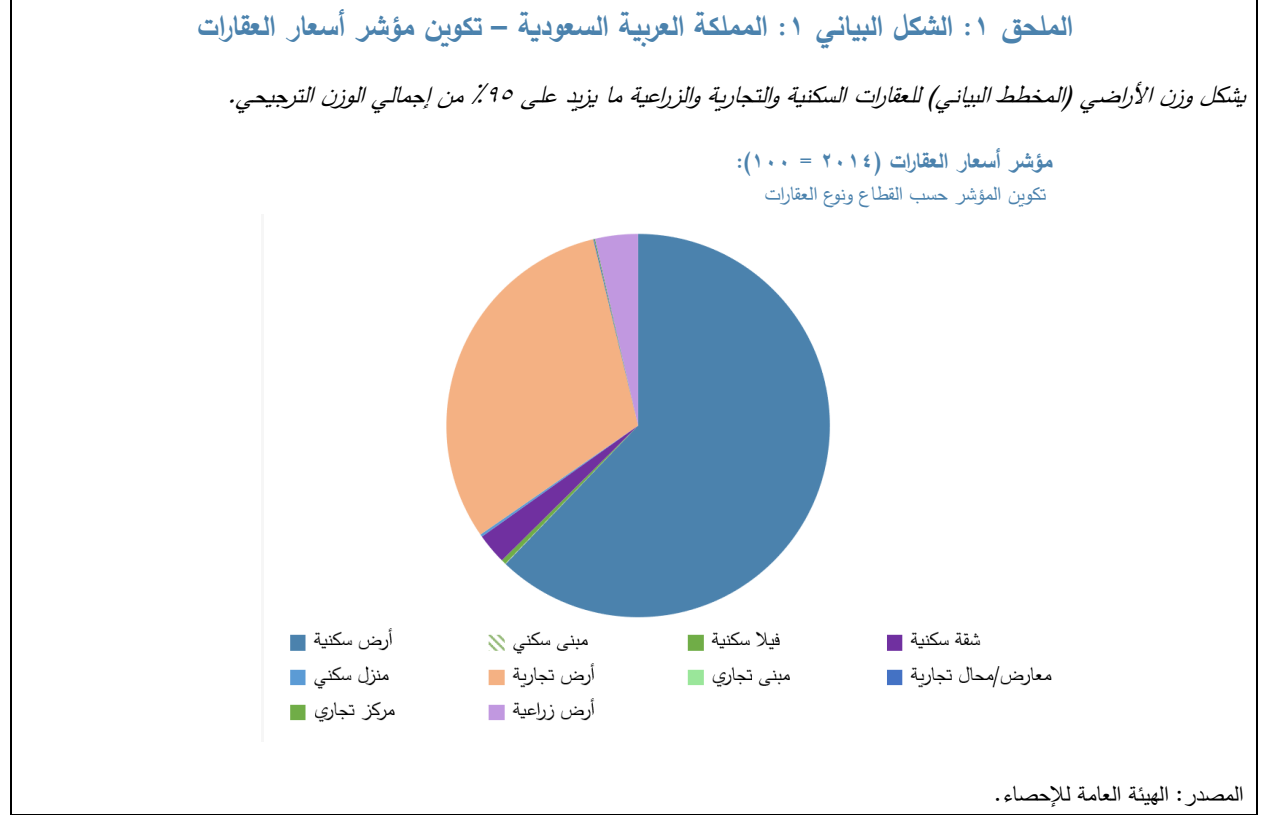
^١ مجموع الدخل يشمل صافي الدخل من الفائدة وإجمالي الدخل من المصادر غير الفائدة.

^٢ الخصوم قصيرة الأجل تشمل الودائع تحت الطلب التي يحل أجل استحقاقها في غضون ٩٠ يوما أو أقل. والأصول السائلة تشمل النقد والذهب والسندات وأذون الخزانة.

الحكومية السعودية والودائع بين البنوك التي يحل أجل استحقاقها في غضون ٣٠ يوما.

الملحق الأول – أسعار العقارات السكنية والتجارية

١- تتولى الهيئة العامة للإحصاء مسؤولية إعداد مؤشرات أسعار العقارات في المملكة العربية السعودية. وتستند مؤشرات الأسعار إلى مجموعة من بيانات المعاملات العقارية المتاحة من وزارة العدل.



٢- وقد حددت الجهات المعنية عددا من المواطنين التي تستلزم التحسين في إعداد مؤشرات أسعار العقارات. إذ تستند المؤشرات إلى تقسيمات طبقية وأوزان ترجيحية يعود تاريخها إلى عام ٢٠١٤، ولا تغطي الأحياء التي تم تطويرها عبر المملكة منذ ذلك الحين. وما يزيد على نصف بيانات المعاملات العقارية الأخيرة مصنفة بشكل غير دقيق كأراضي. وعلاوة على ذلك، تدرج معاملات بيع العقارات "على الخارطة" - غير مكتملة البناء - في المؤشرات لدى اكتمال مشروع البناء، مما تنشأ عنه فجوة زمنية من عامين إلى ثلاثة أعوام بين تاريخ المعاملة والإدراج في المؤشر. وتعمل الهيئة العامة للإحصاء حاليا على تحديث منهجيتها (الأوزان الترجيحية والتقسيمات الطباقية المستخدمة) وتصحيح التصنيف غير الدقيق استنادا إلى تعداد السعودية ٢٠٢٢ والبيانات المستمدة من وزارة الشؤون البلدية والإسكان والهيئة العامة للعقار. وكذلك يتعين تحديث الأوزان الترجيحية والتصنيفات العقارية ضمن مؤشر أسعار العقارات التجارية.

٣- وبينما تحتاج المؤشرات العقارية ككل إلى إصلاح شامل، تتيح وزارة العدل معلومات حول أسعار المعاملات العقارية عبر بورصتها العقارية. وتحتوي البورصة العقارية التابعة لوزارة العدل سجلا يتضمن جميع معاملات الإسكان ضمن المشروعات العقارية السكنية والتجارية مكتملة البناء، بينما يخلو السجل من معاملات بيع العقارات "على الخارطة"، وتبحث وزارة العدل حاليا أفضل السبل لإدراج هذه المعاملات مستقبلا. وتستخدم العديد من الهيئات الحكومية هذه البيانات لمراقبة سوق الإسكان، بما في ذلك الهيئة العامة للعقار التي تنشر بيانات أسعار المساكن استنادا إلى سجل وزارة العدل.

الملحق الثاني - مصفوفة تقييم المخاطر (مطلع ٢٠٢٤)

طبيعة/مصدر المخاطر الرئيسية ^١	الاحتمالية	التأثير المتوقع على القطاع المالي في حالة تحقق المخاطر
المخاطر العالمية (القضايا المحتملة)	مرتفعة	متوسطة
تفاقم الصراعات الإقليمية. تصاعد أو اتساع نطاق الصراع في غزة وإسرائيل، والحرب الروسية في أوكرانيا، والصراعات الإقليمية الأخرى أو الإرهاب، جميعها عوامل تتسبب، منفردة أو مجتمعة، في اضطراب التجارة (على سبيل المثال، الطاقة والأغذية والسياحة وسلاسل الإمدادات) وتحولات العاملين في الخارج، والاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات المالية، ونظم المدفوعات، وتؤدي إلى زيادة تنفقات اللاجئين.		<ul style="list-style-type: none"> تصاعد الصراع بين إسرائيل وغزة إلى صراع إقليمي مطول يفرض تهديدات على البنية التحتية للطاقة والتجارة و/أو سلاسل الإمداد الحيوية، والاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات المالية، بما في ذلك التدفقات المالية الموجهة للمشروعات الكبيرة/العلاقة في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠. التباطؤ الاقتصادي وارتفاع علاوات المخاطر قد تنشأ عنهما آثار سلبية على قطاعات المالية العامة والشركات والأسر. وكذلك، فإن نمو مخاطر الائتمان وارتفاع تكلفة التمويل قد يؤديان إلى تراجع الملاءة المصرفية. ارتفاع أسعار النفط في حالة اضطراب أسواق الطاقة قد يساعد في موازنة آثار التباطؤ الاقتصادي وتشديد الأوضاع المالية.
تباطؤ عالمي مفاجئ: تتسبب عوامل الخطر المتفرقة والعالمية في هبوط حاد متزامن في معدلات النمو، ويصاحب ذلك نوبات ركود في بعض البلدان، وتداعيات معاكسة عبر القنوات التجارية والمالية، وتجزؤ الأسواق، مما يؤدي إلى توقف مفاجئ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.	متوسطة	متوسطة
<ul style="list-style-type: none"> الصين: انكماش أكثر حدة من المتوقع في قطاع العقارات يؤثر على الطلب الخاص، مما يقاوم الضغوط المالية على الحكومة المحلية، كما تنشأ عنه ضغوط خافضة للتضخم وحلقة من الآثار المرتدة السلبية على النظام المالي الكلي. أوروبا: تفاقم الانكماش الاقتصادي نتيجة اشتداد تداعيات الحرب الروسية في أوكرانيا، وانقطاعات الإمداد، وتشديد الأوضاع المالية، وتصحيحات الأسواق العقارية. الولايات المتحدة: في ظل نقص المعروض في أسواق العمل، يستمر ارتفاع التضخم، مما يدفع بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى مواصلة رفع أسعار الفائدة لفترة أطول، مما يتسبب في تصحيحات أكثر حدة في أسواق المال والعقارات السكنية والتجارية. 		<ul style="list-style-type: none"> حالة من التباطؤ العالمي تؤدي إلى تراجع أسعار النفط، مما يؤثر على النمو الاقتصادي، ويؤدي إلى تدهور الحساب الجاري ورصيد المالية العامة. نظرا لربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي، يؤدي تشديد السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي إلى رفع أسعار الفائدة المحلية، وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية وسعر الصرف الحقيقي، وتفاقم التباطؤ الاقتصادي (غير أن الشواهد التاريخية تشير إلى تدني مرونة إجمالي الناتج المحلي تجاه أسعار الفائدة الأساسية للاحتياطي الفيدرالي - راجع على سبيل المثال تقرير القضايا المختارة عن المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٢٢ الصادر عن الصندوق). تشديد الأوضاع المالية العالمية يؤدي إلى ارتفاع علاوات المخاطر، مما تنشأ عنه انعكاسات سلبية على قطاعات المالية العامة والشركات والأسر. في سياق التباطؤ الاقتصادي وتشديد الأوضاع المالية، يؤدي ارتفاع معدلات التعثر إلى تراجع معدلات الملاءة المصرفية، بينما تنشأ عن ارتفاع أسعار الفائدة انعكاسات سلبية على تقييم محافظ الأوراق المالية. حلقة من الآثار السلبية المرتدة بين البنوك والشركات والأسر تؤدي إلى المزيد من التدهور في المؤشرات المالية ومؤشرات الملاءة.
تقلبات أسعار السلع الأولية: سلسلة متلاحقة من انقطاعات الإمدادات (على سبيل المثال، نتيجة الصراعات وقيود التصدير وقرارات أوبك +) وتقلبات الطلب تتسبب في تقلبات متكررة في أسعار السلع الأولية، وضغوط على القطاع الخارجي والمالية العامة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وتداعيات عبر الحدود، وزعزعة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.	مرتفعة	متوسطة
		<ul style="list-style-type: none"> تراجع كبير ومستمر في أسعار النفط يؤثر على الاستثمار والنشاط الاقتصادي. وسيكون تأثير انقطاعات إمدادات الغذاء طفيفا بفضل سياسات مراكمة المخزون الغذائي في المملكة وتنظيم بعض أسعار السلع الغذائية في الأسواق المحلية. من المتوقع تشديد الأوضاع المالية، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل بالنسبة للبنوك والشركات غير المالية والمشروعات الكبيرة/العلاقة في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠. قد تتدهور جودة الائتمان، مما ستكون له انعكاسات سلبية محتملة على الملاءة المصرفية. تقلبات أسعار السلع الأولية تؤثر على قطاع المالية العامة والحساب الجاري.
عدم استقرار النظام المالي: يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة وعلاوات المخاطر وإعادة تسعير الأصول وسط حالات الانكماش الاقتصادي وعدم اليقين السياسي (بسبب الانتخابات على سبيل المثال) إلى اختلالات عبر الأسواق المالية. وتصاحب ذلك تداعيات عبر الحدود وحلقات من الآثار المالية الكلية السلبية المرتدة، مما يؤثر على البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية الضعيفة.	متوسطة	متوسطة
		<ul style="list-style-type: none"> تراجع أسعار النفط يؤثر على قطاع المالية العامة ويفرض ضغوطا على ميزان المدفوعات. تشديد الأوضاع المالية العالمية يتسبب في ارتفاع علاوات المخاطر، مما تنشأ عنه آثار سلبية على قطاعات المالية العامة والشركات والأسر. التأثير على المملكة سيكون محدودا بفضل الاحتياطي المالية الوقائية الوفيرة والتوجه المحلي للقطاع المصرفي وتعرضاته المحدودة عبر الحدود.

طبيعة/مصدر المخاطر الرئيسية ^١	الاحتمالية	التأثير المتوقع على القطاع المالي في حالة تحقق المخاطر
سوء معايرة السياسة النقدية: في ظل عدم اليقين الاقتصادي الكبير، تلجأ البنوك المركزية الرئيسية إما إلى إرخاء سياساتها قبل الأوان، مما يعوق جهود خفض التضخم، أو مواصلة التشديد لفترة أطول من اللازم، مما يتسبب في تصحيحات حادة عبر الأسواق المالية وتراجع مصداقية البنوك المركزية.	متوسطة	مرتفعة
		<ul style="list-style-type: none"> تضطر البنوك المركزية الرئيسية إلى تشديد سياساتها النقدية لإعادة التضخم إلى مستوياته المستهدفة، مما يؤدي إلى تشديد حاد في الأوضاع المالية وتباطؤ اقتصادي عالمي. في سيناريو الركود التضخمي العالمي، ترتفع أسعار الفائدة وعائدات السندات طويلة الأجل وعلاوات المخاطر وفروق العائد على سندات الشركات، وتتهار ثقة المستهلكين. وفي المملكة العربية السعودية، يرتفع معدل التضخم (بسبب ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي). ويحد من تأثير هذا الارتفاع تدني الضغوط التضخمية المحلية نتيجة بدء الركود، ومرونة عرض العملة، والدعم المقدم للقطاعات الرئيسية، بما فيها الطاقة.
مخاطر عالمية (هيكلية)		
الهجمات السيبرانية: تؤدي الهجمات السيبرانية على البنية التحتية المادية أو الرقمية ومقدمي الخدمات (بما في ذلك العملات الرقمية والأصول المشفرة) أو إساءة استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي إلى زعزعة الاستقرار المالي والاقتصادي.	متوسطة	متوسطة
		<ul style="list-style-type: none"> انقطاعات في إنتاج النفط في حالة وقوع هجمات سيبرانية على البنية التحتية النفطية، مما يؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد وفقدان الثقة وارتفاع علاوات المخاطر. اضطرابات حادة في نظم الدفع تهدد الثقة في القطاع المصرفي والرقابة المصرفية. خسائر مباشرة بسبب هجمات سيبرانية وتداعيات سلبية على مستويات الثقة، مما يؤدي إلى عدم استقرار الودائع ويجعل البنوك أكثر عرضة للسحب الجماعي للودائع المصرفية وزيادة تكلفتها التمويلية.
الظواهر المناخية الشديدة: تتسبب الظواهر المناخية الحادة الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة في وقوع خسائر في الأرواح وأضرار جسيمة بالبنية التحتية وانقطاع الإمدادات وانخفاض معدلات النمو وانعدام الاستقرار المالي.	متوسطة	منخفضة
		<ul style="list-style-type: none"> المملكة العربية السعودية عرضة لبعض الظواهر الحادة التي أصبحت أكثر تواتراً وكثافة بسبب تغير المناخ، كموجات الجفاف والعواصف الرملية والفيضانات. وتعد المملكة أكثر عرضة لموجات الجفاف مقارنة بمعظم البلدان. ويمكن أن يمتد تأثير هذه الظواهر الحادة إلى العديد من القطاعات، مثل الصناعة والبنية التحتية، والزراعة، والطاقة، والسياحة. الكوارث الطبيعية الشديدة تؤدي إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة من القروض المصرفية الممنوحة للمقترضين في المناطق المتضررة، مما يؤثر على ربحية البنوك وملاءتها.
التحول غير المنظم في قطاع الطاقة: التحول غير المنظم إلى صافي الانبعاثات الصفري (بسبب نقص المعادن الحيوية على سبيل المثال) وعدم اليقين بشأن السياسات المناخية يؤديان إلى انقطاع سلاسل الإمداد، وتعطيل الأصول، وتقلب الأسواق، وتراجع الاستثمار والنمو.	متوسطة	متوسطة
		<ul style="list-style-type: none"> ترجع أسرع من المتوقع في أسعار النفط في ظل جهود عالمية مكثفة لخفض الكربون يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي، وتدهور الحساب الجاري ورصيد المالية العامة، وتشديد الأوضاع المالية بالنسبة للكيانات السيادية والشركات والأسر.
المخاطر المحلية		
التأخر في تنفيذ مشروعات رؤية المملكة ٢٠٣٠. بسبب المخاطر الجغرافية-السياسية أو تدهور رصيد المالية العامة في ظل تراجع أسعار النفط، يتأخر تنفيذ مشروعات الاستثمار في البنية التحتية العامة (وخصوصاً المشروعات العملاقة).	متوسطة	منخفضة
		<ul style="list-style-type: none"> الاستثمارات العامة الهادفة إلى تنويع الاقتصاد السعودي بدلاً من اعتماده على النفط كانت من أهم محركات نمو القطاع غير النفطي في السنوات الأخيرة. ومن شأن التأخر في تنفيذ المشروعات أو تعليقها لفترات ممتدة أن يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وأن يؤثر مباشرة على الشركات العاملة في مجالي التطوير العقاري والمقاولات. تواجه البنوك ارتفاعاً في معدلات اضمحلال الأصول، ولا سيما في محفظة الشركات التي تمثل الشريحة الأكبر في إجمالي قروض البنوك السعودية.

طبيعة/مصدر المخاطر الرئيسية ^١	الاحتمالية	التأثير المتوقع على القطاع المالي في حالة تحقق المخاطر
فورة في النشاط الاقتصادي بسبب التعجيل بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاستثمار. ^٢	متوسطة	متوسطة
		<ul style="list-style-type: none"> في ظل نمو الاستثمار بمعدل سريع للغاية بالفعل، قد يؤدي التعجيل بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، ولا سيما المشروعات العملاقة، إلى فورة في النشاط الاقتصادي. يزداد التضخم، ويسجل قطاع الشركات مستويات مفرطة من الرفع المالي، وتتجاوز ارتفاعات أسعار الأصول الأساسية الاقتصادية. في مواجهة الطلب القوي على الائتمان من قطاع الشركات، يزداد حجم محافظ الإقراض المصرفية بمعدل فائق السرعة، مما يؤدي إلى تشديد أوضاع السيولة، وتراجع معدلات الملاءة (بسبب زيادة الأصول المرجحة بالمخاطر)، وتراكم مواطن الضعف.
هبوط مفاجئ في سوق العقارات: عقب سنوات شهدت نمواً بالغ السرعة في الإقراض العقاري، يؤدي تشديد الأوضاع المالية إلى انكماش الطلب وهبوط حاد في أسعار العقارات.	منخفضة	متوسطة
		<ul style="list-style-type: none"> يؤدي انخفاض أسعار العقارات إلى زيادة تكلفة الاضمحلال في البنوك، نتيجة تضرر الأسر ذات مستويات الرفع المالي المرتفعة أو تأخرها في سداد القروض. من شأن انخفاض أسعار المساكن أن يؤدي إلى تراجع الطلب المحلي من خلال تدني مستويات الاستهلاك، مما تنشأ عنه أضرار إضافية على أرباح البنوك. هناك عدة عوامل يمكن أن تساهم في التخفيف من أثر ركود سوق العقارات: يساعد صندوق التنمية العقارية المقترضين، من خلال دعم القروض العقارية والضمانات، في الاستمرار في سداد قروضهم، مما يشجعهم على عدم التعثر (لتجنب فقدان الدعم) ويحد من تأثير حالات التعثر على ملاءة البنوك؛ تمنح القروض العقارية الحق في الرجوع على المقترض، وبالتالي لا يمكن للمقترضين من الناحية الاستراتيجية التعثر في السداد عندما تصبح ملكيتهم في العقار سلبية؛ ومعظم القروض العقارية ممنوحة إلى مقترضين من موظفي القطاع العام وبالتالي فهم أقل عرضة للبطالة؛ ومعظم القروض العقارية ممنوحة بضمان الراتب (أي أن راتب المقترض يتم إيداعه في حساب يمكن للبنك استخدامه لسحب مدفوعات سداد القرض).
<p>^١ تم إعداد مصفوفة تقييم المخاطر في مطلع عام ٢٠٢٤، وتعرض آراء فريق "برنامج تقييم القطاع المالي" حول أهم المخاطر الطرفية التي يمكن أن تعرض القطاع المالي لضغوط هائلة. راجع مصفوفة تقييم المخاطر الواردة في تقرير الخبراء بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٤ للاطلاع على مناقشات أوسع نطاقاً حول المخاطر والآثار المتوقعة حتى يونيو ٢٠٢٤.</p> <p>^٢ تماشياً مع سيناريو فورة النشاط الاقتصادي الوارد في تقرير الخبراء بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٣، وكذلك في تقرير الخبراء بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٤، الفقرة ١٣.</p>		

الملحق الثالث - مصفوفة اختبار القدرة على تحمل الضغوط

ألف - مصفوفة اختبار الملاءة في ظل ضغوط القطاع المصرفي		
المجال		الافتراضات
القطاع المصرفي: مخاطر الملاءة		
١- النطاق المؤسسي	المؤسسات المدرجة في الاختبار	<ul style="list-style-type: none">جميع البنوك المحلية الأحد عشر.
	الحصة السوقية	<ul style="list-style-type: none">تمثل البنوك المحلية الأحد عشر ٩٨٪ من مجموع أصول وودائع القطاع المصرفي.
	مصدر البيانات وتاريخ البدء	<ul style="list-style-type: none">البيانات الرقابية المتاحة من البنك المركزي السعودي، والطلبات الخاصة المرسله للبنوك، والمصادر العامة (الهيئة العامة للإحصاء وهيئة السوق المالية)، وقواعد البيانات التجارية (مؤسسة Fitch، ومؤسسة Haver Analytics)، والافتراضات العالمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.البيانات المتاحة حتى يونيو ٢٠٢٣.البيانات الموحدة على مستوى البنوك الوطنية.
٢- المنهجية	الإطار العام	<ul style="list-style-type: none">أدوات قائمة على الميزانية العمومية ونماذج فرعية صممها فريق "برنامج تقييم القطاع المالي".
	نماذج فرعية للروابط المالية الكلية	<ul style="list-style-type: none">مخاطر الائتمان: تم تقسيم محفظة الائتمان إلى ست شرائح أساسية: ائتمان الأسر بضمان عقاري، وائتمان الأسر بدون ضمان عقاري، وائتمان الشركات بضمان عقاري، وائتمان الشركات بدون ضمان عقاري، والمؤسسات المالية، والتعرضات السيادية. وتستند النماذج إلى التصنيف التنظيمي للتعرضات المنتظمة والتعرضات غير المنتظمة، ونسب تغطية المخصصات لكل منهما.واجه الفريق عدة تحديات في إعداد نماذج مخاطر الائتمان بسبب البيانات: (١) السلاسل الزمنية لاحتمالات التعثر ونسب القروض المتعثرة قصيرة وعالية التقلبات ولم تتضمن أي حالات ركود كبيرة، وبالتالي لم تنجح المحاولات لتصميم نماذج فرعية لهذه المتغيرات في الكشف عن أي مواطن حساسية تجاه الدورة الكلية. (٢) التحولات الهيكلية التي شهدتها الاقتصاد السعودي في إطار رؤية ٢٠٣٠ أدت إلى انقطاعات هيكلية في السلاسل الزمنية، وبالتالي فإن المنهج الاقتصادي القياسي قد لا يكون ملائماً لتوقع الخسائر الائتمانية المستقبلية؛ كذلك لم تتوافر بيانات جزئية عن قطاع الشركات و/أو قطاع الأفراد، مما حال دون استخدام منهج هيكلي مكمل للتحليل الاقتصادي القياسي. (٣) تعذر القياس الكمي للتعرضات المصرفية تجاه المشروعات الكبيرة/العملاقة. <p>وتستند النتائج الأساسية لاختبار القدرة على تحمل الضغوط إلى نموذج اقتصادي قياسي مباشر لصافي خسائر القروض الكلية في القطاع المصرفي، رغم الحساسية المحدودة للمتغيرات الكلية. ولحساب مسار احتمالات التعثر في كل محفظة لاستخدامه كنقطة بداية في تحليل الحساسية، انتهج فريق "برنامج تقييم القطاع المالي" المنهج التالي: حساب المتوسط التاريخي لاحتمالات التعثر في كل محفظة، وافترض أن احتمالات التعثر خلال الفترة الزمنية للاختبار تساوي متوسطها التاريخي مضروباً في عامل تحجيم مشترك بين المحافظ. وتم حساب عامل التحجيم بحيث يتسق مع نسبة صافي خسائر القروض الكلية (راجع الإطار ٢). وتم إعداد توقعات الخسارة في حالة عدم السداد (التي يُستعاض عنها بنسبة مخصصات المرحلة المحاسبية ٣ إلى تعرضات المرحلة المحاسبية ٣) باستخدام نموذج هيكلي لمحافظ القروض بضمان عقاري (راجع دراسة Gross et al., ٢٠٢٠)، وتستند إلى ارتباطات تجريبية باحتمالات التعثر في حالة محافظ القروض بدون ضمان عقاري (راجع دراسة Frye and Jacobs, ٢٠١٢).</p>

المجال		الافتراضات
القطاع المصرفي: مخاطر الملاءة		
الإطار الزمني لاختبار القدرة على تحمل الضغوط	الاقتراضات	<ul style="list-style-type: none"> • صافي دخل الفائدة: تم إعداد توقعات دخل الفائدة باستخدام نموذج هيكلي يستند إلى هيكل إعادة التسعير الوارد في الميزانية العمومية للبنوك والبيانات التاريخية لأسعار فائدة القروض الجديدة (راجع الإطار ٣). وعلى جانب الخصوم، نظراً لأن الغالبية العظمى للتمويل المصرفي تتكون من الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة التي يعاد تسعيرها خلال عام، لجأ الفريق إلى منهج أكثر سهولة يقوم على تقدير انتقال آثار أسعار الفائدة الأساسية إلى مصروفات الفائدة الفعلية باستخدام نموذج اقتصاد قياسي خاص بالبنوك. • صافي الدخل من الرسوم والعمولات والإيرادات/المصروفات الأخرى: تم إجراء اختبارين على نسبة صافي الدخل من الرسوم والعمولات (صافي الدخل من الرسوم والعمولات مقسوماً على الأصول المدرة للفائدة) في ظل الضغوط: أولاً، حساب انحرافه المعياري التاريخي عن الاتجاه العام، وثانياً، تطبيق صدمة قدرها انحرافين معياريين في سيناريو التطورات السلبية. وتم تثبيت الإيرادات والمصروفات الأخرى عند متوسطها التاريخي (كنسبة مئوية من الأصول المدرة للفوائد). • مخاطر السوق: استخدام منهج قائم على المدة الزمنية في قياس أدوات أسعار الفائدة.
		<ul style="list-style-type: none"> • ٣ سنوات (٢٠٢٤-٢٠٢٦).
٣- نوع التحليلات	تحليل السيناريوهات	<ul style="list-style-type: none"> • افتراض الميزانية العمومية الساكنة: (١) محفظة ثابتة (أي نمو صفري)؛ و(٢) يظل تكوين الأصول والخصوم ثابتاً على جانبي الميزانية العمومية على مدى الإطار الزمني للاختبار، و(٣) تراكم البنوك رأس المال من خلال الأرباح المحتجزة. • السماح بتوزيعات الأرباح إذا كان صافي الدخل بعد الضرائب مضافاً إليه الدخل الشامل الآخر موجباً. ويُفترض أن نسبة الأرباح الموزعة تساوي ٥٠٪ (على أساس المتوسط التاريخي).
		<ul style="list-style-type: none"> • اختبارات القدرة على تحمل الضغوط القائمة على السيناريوهات تركز على تأثير البيئة الاقتصادية الكلية على مخاطر الائتمان وصافي دخل الفائدة ومخاطر السوق في ظل الركود العالمي والتراجع الحاد في أسعار النفط وانخفاض أسعار الفائدة والتضخم. • نظراً للتوجه المحلي للبنوك، تركز السيناريوهات على المتغيرات المالية الكلية المحلية (مثل إجمالي الناتج المحلي، وأسعار الفائدة الأساسية، وأسعار العقارات وحصص الملكية). • تمت محاكاة سيناريوهين اقتصاديين كليين بمعدل تواتر سنوي، حيث يستخدم السيناريو الأساسي التنبؤات الواردة في عدد يناير ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بينما تم تصميم سيناريو التطورات المعاكسة باستخدام النموذج المالي العالمي الذي أعدته إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية (دراسة ٢٠١٨، Vitek): <ul style="list-style-type: none"> ○ السيناريو الأساسي: يستخدم السيناريو الأساسي التنبؤات الواردة في عدد يناير ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إلى جانب مجموعة من تقديرات الانحدار المكتملة، لتوقع متغيرات إضافية تتسق مع السيناريو. ويفترض تراجع الضغوط التضخمية في الولايات المتحدة عقب عام ٢٠٢٣، وارتفاع أسعار الفائدة الأساسية الأمريكية إلى ذروتها مسجلة ٥,٤٪ وانخفاضها عقب عام ٢٠٢٤. ويظل النشاط الاقتصادي العالمي صلباً، وتراجع أسعار النفط تدريجياً، ولكنها تظل مرتفعة إلى حد ما. وعلى المستوى المحلي، يواصل الاقتصاد نموه بمعدل سريع (حيث يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي التراكمي على مدى عامين ٩٪ في عام ٢٠٢٥)، مدعوماً بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاستثمار حسب الإطار الزمني المقرر. ○ سيناريو التطورات المعاكسة: هذا السيناريو مستمد من النموذج المالي العالمي (دراسة ٢٠١٨، Vitek)، إلى جانب مجموعة من تقديرات الانحدار المكتملة لتوقع متغيرات إضافية تتسق مع السيناريو. ويتباطأ الاقتصاد العالمي، حيث يتراجع نمو إجمالي الناتج المحلي التراكمي على مدى عامين في الولايات المتحدة والصين بنسبة -٤,٥٪ و-٨,٣٪، على الترتيب، عن السيناريو الأساسي خلال السنتين الأوليتين من الإطار الزمني للاختبار. وتسجل أسعار النفط انخفاضا تراكمياً قدره ٥٠٪ عن السيناريو الأساسي بحلول عام ٢٠٢٥.^١

المجال	الافتراضات
القطاع المصرفي: مخاطر الملاءة	
<p>٣- نوع التحليلات</p> <p>تحليل السيناريوهات</p>	<p>ونتيجة لانكماش الإيرادات النفطية في المالية العامة السعودية، يتباطأ تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، حيث يتراجع الاستثمار إلى القاع بنسبة ١٤٪ (بالقيمة الحقيقية، مقارنة بالسيناريو الأساسي). كذلك، يسجل إجمالي الناتج المحلي غير النفطي السعودي انكماشاً حاداً، حيث يصل نموه التراكمي على مدى عامين -٣,٤٪ في ٢٠٢٤-٢٠٢٥، أي دون مستواه في السيناريو الأساسي بنسبة ١١,٤٪ (انحرافان معياريان)٢. وينكمش إجمالي الناتج المحلي الكلي بنسبة ٥٪ خلال الفترة نفسها، أي دون مستواه في السيناريو الأساسي بنسبة ١٢,٣٪. وفي سياق تباطؤ النشاط الاقتصادي وتراجع أسعار الطاقة، ينخفض سعر الفائدة الأساسي المحلي بمقدار ٢٧٠ نقطة أساس مقارنة بالسيناريو الأساسي في عام ٢٠٢٦ (٤٧٠ نقطة أساس مقارنة بعام ٢٠٢٣)، كما يتراجع تضخم مؤشر أسعار المستهلكين إلى -٠,٢٪ في عام ٢٠٢٦. ومع تزايد التقلبات المالية، يؤدي ارتفاع علاوات المخاطر إلى انخفاض حاد في أسعار حصص الملكية والعقارات (-٣٦٪ و-١٥٪ في القاع، على الترتيب، مقارنة بالسيناريو الأساسي). ولمواجهة خطر ارتفاع أسعار الفائدة، تم إعداد سيناريو إضافي يتزامن مع سيناريو التطورات السلبية، فيما عدا سعر الفائدة الأساسي الذي يشهد ارتفاعاً حاداً في عام ٢٠٢٤ (بمقدار ٢,١ نقطة مئوية مقارنة بعام ٢٠٢٣) ليتراجع لاحقاً إلى نقطة البداية في عام ٢٠٢٦.</p>
<p>تحليل الحساسية</p>	<ul style="list-style-type: none"> • نظراً للتحديات التي ينطوي عليها إعداد نماذج مخاطر الائتمان، تم إجراء تحليل لقياس الحساسية تجاه معدلات التعثر كأداة مكملية للنتائج الأساسية. • تم تحليل هبوط أكثر حدة في قطاع العقارات من خلال تخفيض الأسعار بنسبة ٤٠٪، مما يؤدي إلى ارتفاع الخسارة في حالة عدم السداد في محفظة القروض العقارية. وكان الدافع وراء إجراء هذا التحليل التجارب القطرية المقارنة، وكذلك المخاوف بشأن عدم دقة مؤشر أسعار العقارات الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء في تمثيل التطورات المعاكسة في الأسعار. وتستند قيمة التخفيض (٤٠٪) إلى الشواهد القطرية المقارنة بشأن انخفاضات سابقة من الذروة إلى القاع. فعلى سبيل المثال، تراجعت أسعار المساكن في اليونان بنسبة ٤٢٪ بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٧، وفي إسبانيا بنسبة ٣٧٪ بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٣. • تم تحليل مخاطر تركيز المحفظة على جانب الأصول بافتراض وجود ضغوط إضافية على الشرائح العليا من تعرضات الشركات. • تم تحليل التركيز في قطاع الشركات بافتراض تعثر ١٠٪ أو ٢٠٪ أو ٣٠٪ من المحفظة لمرة واحدة في كل قطاع اقتصادي. • يعرض نموذج مخاطر تكلفة التمويل تحولاً في تكوين خصوم البنوك من الودائع غير المعوضة (مصدر تمويلها الأساسي) إلى الحسابات المعوضة. وتنعكس بيانات الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ تحولاً هائلاً في تكوين الودائع من الودائع تحت الطلب إلى الودائع الآجلة في سياق ارتفاع أسعار الفائدة، وبالتالي يشير تحليل الحساسية إلى تسارع هذا الاتجاه.

المجال		الافتراضات
القطاع المصرفي: مخاطر الملاءة		
		فقد ارتفعت نسبة الودائع الأجلة وودائع التوفير إلى مجموع الودائع من ٢٥٪ (متوسط الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢) إلى ٣٥٪ مع نهاية عام ٢٠٢٣. وينظر تحليل الحساسية في تحول إضافي بقيمة ١٠٪ تقريبا، وهي نسبة تقريبية نظرا لأن التحليل يفترض تحولا قدره ١٠٪ من مجموع الخصوم (وليس مجموع الودائع)، وهو افتراض أكثر تشددا إلى حد ما.
٤- المخاطر والاحتياطيات الوقائية	المخاطر/العوامل التي يتناولها التقييم	<ul style="list-style-type: none"> • مخاطر الائتمان. • مخاطر أسعار الفائدة. • المخاطر السوقية من الأوراق المالية ذات الدخل الثابت.
	الاحتياطيات الوقائية	<ul style="list-style-type: none"> • مخصصات خسائر القروض الحالية والاحتياطيات الرأسمالية الوقائية. • توليد رأس المال الداخلي (الأرباح المحتجزة). • لم يتم ضخ تدفقات رأسمالية جديدة.
٥- المعايير التنظيمية	المعايير التنظيمية/الحاسبية والسوقية	<ul style="list-style-type: none"> • الإطار التنظيمي الوطني.
٦- الصيغة المستخدمة في إبلاغ النتائج	عرض النتائج	<ul style="list-style-type: none"> • النسب الرأسمالية للجهاز المصرفي ككل وحسب مجموعات البنوك (البنوك المهمة المحلية والبنوك غير المهمة)؛ ومساهمات عوامل الخطر الفردية في تغير النسب الرأسمالية؛ والعجز الرأسمالي عبر مستوى القطاع المصرفي مقارنة بالمعدل الأدنى للعائد المقبول.
باء - مصفوفة اختبار السيولة في ظل ضغوط القطاع المصرفي		
المجال		الافتراضات
		من القمة إلى القاعدة (من إعداد فريق "برنامج تقييم القطاع المالي")
١- النطاق المؤسسي	المؤسسات المدرجة في الاختبار	<ul style="list-style-type: none"> • جميع البنوك المحلية الأحد عشر.
	الحصة السوقية	<ul style="list-style-type: none"> • تمثل البنوك المحلية الأحد عشر ٩٨٪ من مجموع أصول وودائع القطاع المصرفي.
	البيانات وتاريخ البدء	<ul style="list-style-type: none"> • مصادر البيانات: التقارير الرقابية حول نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر؛ والطلبات الخاصة المرسله للبنوك لتقديم بيانات عن التدفقات النقدية. • البيانات المتاحة حتى يونيو ٢٠٢٣. • البيانات الموحدة على مستوى البنوك الوطنية.
٢- المنهجية	المنهجية	<ul style="list-style-type: none"> • إحصاءات نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، باستخدام المعايير التنظيمية وسيناريوهات أكثر حدة. • اختبار السيولة في ظل الضغوط بناء على حجم التدفقات النقدية. • بيانات نسبة تغطية السيولة حسب العملة متاحة على مستوى المجلات فقط (الأصول السائلة عالية الجودة وصافي التدفقات النقدية الخارجة، بدون تصنيفات تصيلية)، والبنوك التي تمتلك رصيدا كبيرا كافيا من الخصوم بهذه العملات.

المجال		الافتراضات
		من القمة إلى القاعدة (من إعداد فريق "برنامج تقييم القطاع المالي")
		<ul style="list-style-type: none">• اختبارات انسحاب كبار المودعين لتحليل مخاطر التركيز .
	الإطار الزمني لاختبار القدرة على تحمل الضغوط	<ul style="list-style-type: none">• ٣٠ يوما بالنسبة لاختبارات نسبة تغطية السيولة، وسنة واحدة لاختبارات نسبة صافي التمويل المستقر، وحتى ٦ أشهر بالنسبة لتحليل التدفقات النقدية.
٣- نوع التحليلات	تحليل السيناريوهات	<ul style="list-style-type: none">• ينظر الاختبار في السيناريو الأساسي وعدة سيناريوهات أخرى تتفاوت من حيث حدة أوضاع السيولة السلبية. وتشمل أهم المخاطر التي تتناولها التحليل تسرب الودائع (بما في ذلك الودائع الحكومية) وعدم سيولة الأسواق الثانوية للسندات السيادية.
٤- المخاطر والاحتياطات الوقائية	المخاطر/العوامل التي يتناولها التقييم (كيفية اشتقاق كل عنصر، والافتراضات)	<ul style="list-style-type: none">• تتعكس مخاطر السيولة التمويلية في معدلات خروج التدفقات التمويلية في سيناريو الضغوط، والذي تمت معاييرته ليعكس سيناريوهات تسرب الودائع من القطاع المصرفي ككل. ويتناول سيناريو تسرب الودائع موجات السحب الجماعية التقليدية وسحب الودائع المحتمل حال اعتبار البنك غير متوافق مع أحكام الشريعة.• تتعكس مخاطر السيولة السوقية في تخفيض قيمة الأصول، والذي قد يتأثر بالتحركات السوقية، وعمليات البيع الاضطراري البخسة المحتملة، وضعف/عدم سيولة الأسواق الثانوية للأوراق المالية.
	تعديلات سلوكية	<ul style="list-style-type: none">• لا يتناول الاختبار السيولة من البنك المركزي.
	الاحتياطات الوقائية	<ul style="list-style-type: none">• قدرة البنوك على توليد السيولة من الأصول في ظل الضغوط (القدرة المضادة).
٥- المعايير التنظيمية	المعايير التنظيمية/المحاسبية والسوقية	<ul style="list-style-type: none">• فيما يتعلق بنسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، يساوي المعدل الأدنى للعائد المقبول ١٠٠٪ على مستوى جميع العملات (حسب معايير بازل ٣ والقواعد التنظيمية المحلية).
٦- الصيغة المستخدمة في إبلاغ النتائج	عرض النتائج	<ul style="list-style-type: none">• تشمل النتائج: (١) التغيرات في مركز السيولة عبر القطاع المصرفي ككل، و(٢) عدد المؤسسات التي تقل نسبة تغطية السيولة/نسبة صافي التمويل المستقر فيها عن الحدود التنظيمية.
١- النطاق المؤسسي	المؤسسات المدرجة في الاختبار	<ul style="list-style-type: none">• شبكة المعاملات بين البنوك: تمثل جميع البنوك المحلية الأحد عشر ٩٨٪ من مجموع أصول القطاع المصرفي.• البيانات الإجمالية للمعاملات عبر الحدود: البيانات الإجمالية لقطاعي الصيرفة المحلية والأجنبية.
	البيانات والمركز في بداية الفترة	<ul style="list-style-type: none">• مصدر البيانات: طلبات خاصة مرسله للبنوك لتقديم بيانات حول مستويات التعرض للمخاطر بين المؤسسات، والبيانات المتاحة من البنك المركزي السعودي، والإحصاءات المصرفية على أساس الموقع الصادرة عن بنك التسويات الدولية حول الروابط عبر الحدود.• البيانات حتى يونيو ٢٠٢٣.
٢- المنهجية	الإطار العام	<ul style="list-style-type: none">• تحليل أثر العدوى بناء على دراسة (Espinosa-Vega and Sole ٢٠١٠).• رسوم بيانية وصفية توضح هيكل الشبكة.
٣- المخاطر والاحتياطات الوقائية	المخاطر	<ul style="list-style-type: none">• صدمة ائتمانية وصدمة تمويلية تؤديان إلى اضمحلال رأس المال بسبب مستويات التعرض للمخاطر بين المؤسسات.
	الاحتياطات الوقائية	<ul style="list-style-type: none">• الاحتياطات الرأسمالية الوقائية الخاصة بالمؤسسة.
٦- الصيغة المستخدمة في إبلاغ النتائج	عرض النتائج	<ul style="list-style-type: none">• رسوم بيانية للشبكة توضح مستويات التعرض للمخاطر بين المؤسسات.• مؤشرات مواطن الضعف والعدوى بناء على تحليل أثر العدوى الوارد في دراسة (Espinosa-Vega and Sole ٢٠١٠).

الملحق الرابع - حالة تنفيذ توصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١٧

التوصية	الموقف الحالي
الرقابة المصرفية	
تحديث الميثاق المصرفي ونظام مراقبة البنوك بغرض محو أي أحكام متضاربة أو مكررة، وإلغاء المادة ٢١ بشأن صلاحيات وزير المالية التي تخول له في أحوال استثنائية إعفاء أي بنك من تطبيق أحكام هذا النظام.	عقدت الحكومة مشاورات حول نظام جديد بشأن الرقابة على البنوك، وهو يمثل فرصة ممتازة لمعالجة العديد من ملاحظات برنامج تقييم القطاع المالي. وانتهت المشاورات في مطلع عام ٢٠٢٣، وتدرس الحكومة حالياً التعليقات التي وردت على النظام ونتائج برنامج تقييم القطاع المالي قبل إعداد النظام في صيغته النهائية، والذي سيمر لاحقاً بمختلف مراحل العملية التشريعية.
تدوين ونشر جميع التعاميم التشريعية المصرفية، واستبعاد التعاميم التي ألغيت بموجب تعاميم لاحقة.	أطلق البنك المركزي السعودي رسمياً في ديسمبر ٢٠٢٠ بوابة إلكترونية لنشر التعميمات. ويجري العمل حالياً على تدوين القوانين، وإتاحة الاطلاع على جميع التعاميم، وحذف التعاميم التي ألغيت بموجب تعاميم لاحقة.
تعزيز المنهج الرقابي من خلال تحسين آليات تحديد المخاطر في البنوك وتقييم الرقابة عليها، وتحقيق الاتساق بين عملية التخطيط الرقابي وأنماط المخاطر في البنوك، وتطوير آليات توثيق عملية فحص القروض.	تم تنفيذ إطار الرقابة المصرفية الجديد القائم على المخاطر. وتجمع عملية تقييم المخاطر المصرفية حالياً بين تقييم المخاطر الكامنة وتقييم الضوابط المفروضة عليها. ويتم تخطيط عمليات الرقابة الميدانية والمكتبية حالياً حسب مخاطر كل بنك. وكذلك، تم تطوير آليات توثيق إجراءات فحص القروض.
إعداد دليل حول إصدار تراخيص البنوك ونشر مبادئ توجيهية في هذا الشأن.	تم وضع معايير معدلة حول ترخيص البنوك ومبادئ توجيهية بشأن إجراءات طلب الترخيص، وتم نشرها لاحقاً على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي السعودي في يناير ٢٠١٩. ومن المقرر أن يضع البنك المركزي دليلاً حول إصدار التراخيص أو مبادئ توجيهية داخلية بشأن التعامل مع طلبات الترخيص.
تقديم إرشادات للبنوك بشأن ربط أنماط مخاطر المنتجات الإسلامية بإطار اتفاقية بازل.	أصدر البنك المركزي السعودي في أكتوبر ٢٠٢٣ قواعد بعنوان "متطلبات إضافية لكفاية رأس المال للخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية". وتتضمن هذه القواعد إرشادات تنظيمية لتحديد مستويات التعرض للمخاطر في مختلف مراحل العقود المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي تستخدمها البنوك الإسلامية في منح الائتمان. وكذلك توضح القواعد هيكل هذه المخاطر، والمنهجيات المستخدمة في حساب الرسوم الرأسمالية المطبقة عليها. وتستند هذه القواعد إلى معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية بشأن كفاية رأس المال للبنوك المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. غير أن هذه القواعد لم تدخل حيز التنفيذ إلا في ١ يناير ٢٠٢٤. وفي سياق التقييم الذي أجري في إطار "المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي" في ديسمبر ٢٠٢٣، أشير إلى أن هذه القواعد لم يتم تنفيذها بالكامل. ومن المقرر أن يضع البنك المركزي السعودي مجموعة من متطلبات الإبلاغ وإجراءات الرقابة والتفتيش لتنفيذها

التوصية	الموقف الحالي
	لضمان امتثال البنوك الإسلامية ونوافذ الخدمات الإسلامية لهذه القواعد بشكل تام في حساب الرسوم الرأسمالية المطبقة على مستويات التعرض للمخاطر الناتجة عن العقود الإسلامية التي تستخدمها.
اعتماد مشروع القواعد التنظيمية بشأن تصنيف القروض وضمان تقديم تقارير منتظمة وشاملة عن حجم القروض المعاد جدولتها وهيكلتها.	اعتمد البنك المركزي السعودي متطلبات المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية والذي يتناول تصنيف القروض وتكوين المخصصات من المنظور المحاسبي، وتمثل البنوك لهذه المتطلبات منذ عام ٢٠١٨. وكذلك نفذ البنك المركزي السعودي مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن "المعاملة التحوطية للأصول المتعثرة" - تعريف القروض غير المنتظمة وتيسير شروط السداد. ويعمل البنك المركزي حالياً على إصدار متطلباته التحوطية بشأن تصنيف القروض وتكوين المخصصات، وستكون بمثابة متطلبات إضافية لمواصلة تعزيز الإطار الحالي. ومن المقرر أن يتلقى البنك المركزي السعودي تقارير منتظمة وشاملة حول تفاصيل القروض المعاد جدولتها وهيكلتها.
إلزام البنوك بوضع سياسات وإجراءات رسمية لعمليات إعادة جدولة القروض وإعادة تمويلها وهيكلتها، وتقديم إقرارات احترازية عنها.	أصدر البنك المركزي السعودي قواعد حول إدارة القروض المتعثرة في يناير ٢٠٢٠، والتي تلزم البنوك بوضع سياسة بشأن إعادة هيكلة القروض للنظر فقط في حلول قابلة للتطبيق لإعادة الهيكلة. ولم يتم إعداد قواعد حتى الآن بشأن الإبلاغ الكامل أو الإفصاح العام عن هذه القروض للأغراض التحوطية.
تعزيز التعاون عبر الحدود من خلال إبرام مذكرات تفاهم مع جهات تنظيمية أجنبية.	وقع البنك المركزي السعودي مذكرة تفاهم مع السلطات الرقابية في أحد البلدان المضيفة الثمانية، ومن المقرر أن يوقع مذكرات تفاهم مع السلطات الرقابية في ١٦ بلداً أصلياً.
إدارة السيولة	
وضع إطار لإعداد تنبؤات السيولة للاسترشاد به في عمليات أسواق المال.	وضع البنك المركزي السعودي نموذج تنبؤات السيولة في عام ٢٠١٨. وفي سبتمبر ٢٠٢٣، قدمت بعثة المساعدة الفنية الموفدة إلى البنك المركزي السعودي مجموعة من أدوات التنبؤ بالسيولة ومواد تدريبية وتوصيات يُتوقع أن تساهم في تحسين الإطار الحالي للبنك المركزي. وأكدت بعثة المساعدة الفنية على ضرورة التنسيق بين الأطراف الخارجية لاستيفاء متطلبات البيانات بشأن العوامل الخارجية المؤثرة على أوضاع السيولة، بما في ذلك تقديم معلومات حول خطط الحكومة بصفة منتظمة.
شبكات الأمان المالي	
اعتماد وتنفيذ مشروع نظام معالجة الأوضاع.	تنفيذ شبه كامل نظام معالجة المنشآت المالية المهمة صدر في ديسمبر ٢٠٢٠، ولكنه لا يتناول جميع توصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١٧ (أي توسيع نطاق النظام ليشمل جميع البنوك، وشرح مختلف الصلاحيات والأدوات بالتفصيل، وإتاحة إطار خاص بالسيولة المصرفية). وتمت صياغة اللوائح الأساسية، ولكنها لم تُعتمد بعد لدعم تنفيذ القانون.
شبكات الأمان المالي	
وضع إطار لمساعدات السيولة الطارئة.	تنفيذ جزئي وضع البنك المركزي السعودي إطاراً عاماً لمساعدات السيولة الطارئة، ولكنه لم يُعتمد حتى الآن.

الموقف الحالي	التوصية
مشروع النظام مطروح حالياً للمشاورات العامة. ولكنه لا ينص على استقلالية صندوق حماية المودعين، وإنما يضعه تحت "إشراف ورقابة" البنك المركزي السعودي، دون توضيح صلاحيات الصندوق. احتياطي.	تحديد إطار زمني لسداد الودائع من خلال صندوق حماية المودعين وضمان توافر خط تمويل احتياطي.
	سياسة السلامة الاحترازية الكلية
صدرت المبادئ التي تحدد نسبة خدمة الدين إلى الدخل في مايو ٢٠١٨، وتم تنفيذها في أغسطس ٢٠١٨.	توسيع نطاق تعريف نسبة خدمة الدين إلى الدخل الوارد في اللوائح بحيث يغطي جميع أنواع الدين والدخل.
تنشر حالياً بيانات شهرية حول قروض العقارات السكنية الجديدة وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويتواصل العمل على تعزيز عملية جمع البيانات.	تعزيز عملية جمع واستخدام بيانات قطاعات الأسر والشركات والعقارات.